التحليل المالي

أ.د. وليدناجي الحيالى

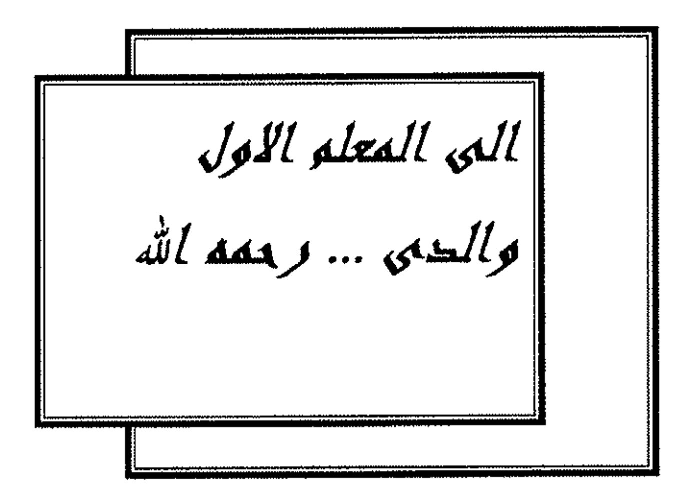
رئيس الاكاديمية العربية المفتوحة فى الدنمارك

من منشورات الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك – 2007 -


The Arab Open Academy of Denmark

Brønshøjholms alle 45, 1. - 2700 Brønshøj - Denmark
0045 46369591 , 0045 32109591 , www.ao-academy.org

الاهداء



من منشورات الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك
- 2007 -



المحتويات

الباب الثاني

القوائم المالية والقياس المحاسبي وأثرهما على التحليل المالي

الفصل الثالث

المبادىء والفروض المحاسبية وأثرهما على القياس المحاسبي والتحليل المالي

الفصل الرابع
القوائم المالية

الفصل الخامس

مصادر التمويل والاستخدمات

الباب الثالث

التحليل المالي باستخدام النسب المالية

الفصل السادس

الإطار العام للنسب المالية

الفصل السابع
النسب المالية لتحليل قائمة المركز المالي

الفصل الثامن
النسب المالية لتحليل قائمة الدخل والنسب المالية المشتركة

الباب الرابع

التحليل المالي باستخدام الأساليب الاقتصادية - الرياضية - الإحصائية

الفصل التاسع

التحليل المالي باستخدام الأساليب الاقتصادية

الفصل العاشر

التحليل المالي باستخدام الطرق الرياضية والاحصائية

الباب الخامس

تحليل المركز المالي

الفصل الحادي عشر

تحليل المركز المالي قصير الأجل

الفصل الثاني عشر
تحليل المركز المالي طويل الأجل

مقدمة

تعتبر الثلاثينات من هذا القرن، وبالتحديد مرحلة الكساد الكبير، الذي ساد الولايات المتحدة الأمريكية أنذاك، هي البداية الواضحة للتحليل المالي، ومن أهم الظواهر في هذه المرحلة، إنهيار كثير من المنشآت، وأنتشار عمليات الغش والخداع بشكل كبير، أدت في مجموعها الى ظهور الحاجة الى دراسة محتويات القوائم المالية، في إطار تحليلي علمي هادف، يوضح ما بين الأرقام من علاقات سببية، ويستخلص منها المؤشرات والاتجاهات المختلفة، التي يمكن تفسيرها بشكل علمي، يعتمد على المفاهيم العلمية والخبرات العملية، لتقييم الأداء الفعلي للوحدات الاقتصادية، مهما إختلفت أشكالها القانونية، أو تعددت نشاطها الاقتصادية، وذلك للتنبؤ بمستقبلها الاقتصادي، في ظل المؤشرات والاتجاهات المستقبلية، التي يمكن التوصل اليها نتيجة عمليات التحليل المالي للقوائم المالي.

وبعد أن أدت عمليات التحليل المالي دورها، وثبت للمديرين الماليين جدواها في مراحل مختلفة من العملية الادارية، وبشكل خاص في مجالات التخطيط والرقابة المالية، إضافة الى دورها في ترشيد القرارات ذات الصبغة المالية، زاد الاهتمام بالتحليل المالي من قبل المفكرين والباحثين، ومن قبل المستخدمين والمستفيدين من أساليب التحليل المالي ووسائله المختلفة، بحيث تم التركيز على مفاهيمه العلمية، وأهميته لكافة الفئات ذات العلاقة بنتائجه، وتم توضيح علاقته بالجهات المستفيدة بشكل أقرب ما يكون للدقة، سواء كانوا من داخل الوحدة الاقتصادية أو من خارجها.

ونظراً لقيام كثيرين بالتخصص في مجالات التحليل المالي، فقد زادت الاهتمامات

باعداد المحللين الماليين، بما في ذلك الخصائص التي يجب أن يتصف بها المحلل المالي، والمعلومات التي يجب أن يحصل عليها، والمهارات التي يجب أن يكتسبها، ليؤدي دوره بشكل عملي وفعال.

يضاف الى ما ذكر، فقد تم التركيز على دور المعلومات في التحليل المالي ومعايير الجودة فيها، لتكون ملائمة للتحليل المالي بأنواعه المختلفة، التي تنوعت بشكل يصعب حصرها، ومن أهمها التحليل حسب الجهة القائمة بالتحليل، وحسب طبيعة المعلومات، وحسب الأسلوب المتبع في التحليل، وحسب البعد الزمني للتحليل، وحسب الفترة الزمنية التي يغطيها التحليل، والهدف من التحليل، إضافة الى المدى الذي يغطيه التحليل. وقد غطى الكتاب هذه الموضوعات في الفصل الأول منه، وتحت عنوان «الاطار النظري للتحليل المالي».

وباتساع رقعة العمل بالتحليل المالي، تم تقسيمه الى مراحل متعددة، تكون محدودة في المنشآت صغيرة الحجم، وتتسع أكبر فأكبر باتساع حجم المنشأة التي يطبق فيها، وقد تم التركيز على هذه المراحل من قبل الاستشاريين، وغيرهم من المهتمين بالتحليل المالي. وتم تقسيمها الى مراحل مفصلة، استناداً الى أسس واضحة. وقد تناولها هذا الكتاب بشكل مفصل وموسع ابتداء من مرحلة الحصول على خطاب التكليف، وانتهاءاً بصياغة التقرير، وذلك خدمة للقائمين بالتحليل المالي في جانبه التطبيقي على وجه الخصوص.

ونظراً لتأثير المبادىء والفروض المحاسبية على القياس المحاسبي، وإنعكاس ذلك على القوائم المالية، التي تعتبر أهم مصدر للمعلومات المحاسبية التي يستخدمها المحلل المالي، فقد تم استعراض الفروض المحاسبية الأساسية، إضافة الى المبادىء المحاسبية، مع التركيز على تأثيرها على القوائم المالية والتحليل المالي، كما تم استعراض القوائم المالية ذات العلاقة بالتحليل المالي، وذلك من خلال أمثلة موسعة عن كل منها، ولم يتم الاكتفاء بالقوائم التقليدية، حيث تمت الاشارة الى قائمة التغير في المركز المالي بشكل مناسب. اضافة الى تدعيم هذه الدراسة بواقع القوائم المالية وأثره على التحليل المالي، وبشكل خاص التركيز على نقاط

الضعف في هذه القوائم، ودور قائمة التدفق النقدي في التغلب عليها، ولاستكمال الموضوع فقد تمت دراسة مصادر التمويل والاستخدامات بشكل عام، إضافة الى التحليل المالي لكل منها.

وبناء على الأهمية التي تحتلها النسب المالية في مجال التحليل المالي، وباعتبارها أقدم أداة تم التعرف عليها في هذا المجال، فقد تم إستعراض تطورها بمنهج تاريخي ابتداء من عام ١٨٧٠م وحتى العصر الحاضر، اضافة الى التركيز على تحليل قائمة المركز المالي، وتحليل قائمة الدخل، واستنباط النسب المالية الخاصة بكل منهما، فقد تم شرح النسب المالية المشتركة بين هاتين القائمتين. وهذا المنهج هو المنهج الطبيعي للتحليل. الاّ أنه لم يغب عن البال تقسيم النسب المالية الى مجموعات حسب الأهداف المتوقعة من استخدامها، ولذلك تم عرضها في مجموعات تتعلق بالسيولة، والنشاط والربحية والمديونية، ونسب السوق وذلك أسوة بما هو متعارف عليه في كثير من مؤلفات التحليل المالي. كما تم مناقشة النسب المعيارية واستخداماتها، من الجوانب المتعلقة بخصائصها وحدود الانتفاع بها، وطرق استخراجها المختلفة، مع التركيز على الاقتصادية والاحصائية منها.

وقد تميز هذا الكتاب بدراسته للجوانب العلمية المتقدمة للتحليل المالي ممثلة في التحليل المالي باستخدام الأساليب الاقتصادية والرياضية والاحصائية، وقد جاءت هذه الدراسة موسعة، ومدعمة بأمثلة جزئية وأخرى شاملة، لقناعتنا بضرورة معرفة المستفيدين بها بشكل موسع، نظراً لاغفالها من قبل كثير من الكتاب في مجال التحليل المالي.

ونظراً للأهمية التي يحتلها موضوع تحليل المركز المالي بنوعيه «قصير الأجل» و «طويل الأجل» فقد تم دراستهما في إطار مترابط، مع التركيز على النشاط التجاري بشكل خاص. وقد تم تدعيم هذه الدراسة بحالة عملية محلولة حول النوعين المذكورين للتحليل.

ومن خلال العرض السابق لمحتويات هذه الكتاب فقد كان التوجه الى اعداده ليكون متعدد الأغراض، ومن أهمها ما يلي:

١. أن يكون كتاباً تعليمياً يستفاد منه في مراحل الدراسة الجامعية، وبشكل خاص المرحلة

التعليمية الأولى، حيث أنه يغطي مقرر مادة التحليل المالي في معظم الجامعات الأردنية بشكل خاص.

٢. أن يكون مرشداً تطبيقياً يخدم القائمين بأعمال التحليل المالي، بشكل رئيسي أو جزئي ضمن مهام وظائفهم التي يمارسونها.

٣. أن يكون مادة مساعدة تخدم في مجالات التدريب ذات العلاقة بالتحليل المالي، بمستوياتها المختلفة، فهو مفيد للمدرب والمتدرب معاً، نظراً لأنه يجمع كثيراً من المعلومات المستخدمة في التدريب في مؤلف واحد، وبالتالي يصلح كحقيبة تدريبية للتحليل المالي.

٤. أن يكون مرجعاً علمياً في معظم جوانبه، وبشكل خاص الجوانب الرياضية، والفكرية للتحليل المالي، وبعض الجوانب المتعلقة بالمحاسبة والقوائم المالية، وبذلك فإنه يخدم أعمال البحث العلمي في مستويات متعددة.

وعلى الرغم مما ذكر فإن هذا الكتاب، الذي يعتبر لبنة في الصرح العلمي الكبير للتحليل المالي، بحاجة أن تضيف اليه الجهات المعنية بالبحث العلمي، لبنات أخرى ليعلو الصرح العلمي، بجهد المخلصين.

والله الموفق

الباب الأول
المدخل الفكري للتحليل المالي

الفصل الأول
الإطار النظري للتحليل المالي

الفصل الثاني
مراحل التحليل المالي

الفصل الأول
الإطار النظري للتحليل المالي

أولا: مفهوم التحليل المالي:

إن المفهوم الحديث للادارة المالية يتلخص في مجالات رئيسية ثلاثه هي:

١– التخطيط المالي.

٢– الرقابة المالية.

٣– الحصول على الأموال بهدف استثمارها.

ويهدف التخطيط الى وضع الخطط المالية الرامية الى تحقيق أهداف المؤسسة، بينما تهدف الرقابة المالية الى تقييم السياسات المالية، وإتخاذ الاجراءات التصحيحية في الوقت المناسب، مما يتطلب الحصول على المعلومات المتاحة والمناسبة عن المؤسسة، واجراء التحليل اللازم عليها، باتباع أدوات تحليلية مناسبة.

ومن ناحية تاريخية، فإن التحليل المالي، يعتبر وليد الظروف الاقتصادية التي نشأت في مطلع الثلاثينات من هذا القرن، وبالتحديد في فترة الكساد الكبير الذي ساد الولايات المتحدة الأمريكية، والذي أدى الى ظهور بعض عمليات الغش والخداع، وإنهيار بعض المؤسسات، مما أوجد حاجة الى نشر المعلومات المالية عن الشركات، وأدى بالتالي الى ظهور وظيفة جديدة للادارة المالية هي «وظيفة التحليل المالي» وقد أولت المؤسسات المالية بشكل خاص أهمية خاصة للتحليل المالي، بعد أن ثبت جدواها كأداة مميزة تساعد في إتخاذ القرارات المالية المختلفة.

وبدراسة الكتابات في مجال التحليل المالي يتضح للقاري مجموعة من التعاريف التي تتناوله، تختلف باختلاف المنهج العلمي المتبع، ويمكن اختصارها فيما يلي:

أ – التحليل المالي عبارة عن معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستعمل في عملية إتخاذ القرار وتقييم أداء المؤسسات في الماضي والحاضر، وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل.

ب– ان التحليل المالي يتضمن عملية تفسير القوائم المالية المنشورة وفهمها (التي يجري إعدادها وعرضها وفق قواعد وأسس محددة تتضمنها النظرية المحاسبية) وبمساعدة بيانات أخرى اضافية في ضوء إعتبارات معينة ولأغراض محددة، فقد يكون لأغراض تقويم قرار أو فرصة استثمارية أو لأغراض تقرير منح الائتمان او بهدف تقييم الأداء للمنشأة أو لنشاط معين من أنشطتها.

جـ– التحليل المالي موضوع هام من مواضيع الادارة المالية، ظهرت أهميته باديء الأمر في ميدان الائتمان والاستثمار، وانتقلت بعد ذلك الى الميادين المتنوعة للادارة المالية كوسيلة من وسائل التخطيط والرقابة.

د – التحليل المالي في جوهره لا يخرج عن الدراسة التفصيلية للبيانات المالية والارتباطات فيما بينها، واثارة الأسئلة حول مدلولاتها في محاولة تفسير الأسباب التي أدت الى ظهور هذه البيانات بالكميات التي هي عليها، مما يساعد على إكتشاف نقاط القوة والضعف في السياسات المالية المختلفة التي يعمل المشروع في إظهارها.

يتضح من التعاريف السابقة انها تركز على آلية التحليل المالي وعلاقتها بالقوائم المالية، إضافة الى الهدف العام للتحليل المالي، وهنا يجدر بنا القول أن التحليل المالي علم يرتبط بعديد من العلوم الاقتصادية، وأهمها المحاسبة والاحصاء، نظراً لما توفره للمحلل المالي من المعلومات والبيانات اللازمة لإنجاز العملية التحليلية، وتتوقف درجة صدق النتائج وتعبيرها السليم عن الواقع على دقة البيانات والمعلومات المحاسبية والاحصائية التي يستخدمها المحلل المالي.

ثانياً: أهمية التحليل المالي:

تنبع أهمية التحليل المالي باعتباره أحد مجالات المعرفة الاجتماعية، التي تهتم بدراسة القوائم المالية، بشكل تحليلي مفصل، يوضح العلاقات بين عناصر هذه القوائم، والتغيرات التي تطرأ على هذه العناصر في فترة زمنية محددة، أو فترات زمنية متعددة، إضافة الى توضيح حجم هذا التغير على الهيكل المالي العام للمنشأة، وآثار هذا التغيير بشكل واضح. وبالتالي يساعد التحليل المالي في الاجابة على كافة التساؤلات التي تطرحها كافة الجهات المستفيدة من القوائم المالية.

ويمكن القول أن أهمية التحليل المالي تندرج في النقاط التالية:

١- يعتبر أحد مهام المدير المالي في المنشآت المختلفة، ويساعده في أداء مهامه بشكل فعال.

٢- تستخدمه الجهات المسؤولة في البنوك التجارية عند منحها التسهيلات المصرفية لعملائها، حيث يوضح مدى قدرة العملاء على الوفاء بالتزاماتهم المترتبة على التسهيلات الائتمانية المختلفة.

٣- يتناول التحليل المالي مخرجات النظام المحاسبي للوحدات المحاسبية المختلفة، سواء كانت في منشآت تجارية أو صناعية أو خدمية أو غيرها، وبالتالي يمد متخذي القرارات في المجتمع بالمؤشرات التي ترشّد سلوكياتهم لاتخاذ القرارات الرشيدة.

٤- يساعد التحليل المالي في تقييم الآداء المنصرم من ناحية، ويساعد في التخطيط المستقبلي لكافة النشاطات الاقتصادية من ناحية أخرى، إضافة الى اخضاع ظروف عدم التأكد للرقابة والسيطرة وحماية المؤسسة من الانحرافات المحتملة.

٥- تساعد النسب المالية والاحصائية، والمعلومات والبيانات التي تمثلها هذه النسب والاتجاهات والتغيرات في تفهمها والحكم عليها من قبل مدقق الحسابات وبالتالي يمكن اعتبار التحليل المالي أداة فعالة لزيادة فاعلية التدقيق.

٦- يساعد التحليل المالي في تقييم الشركات والمنشآت المختلفة تقييماً شاملاً، يمكن من خلاله الحكم عليها، وبالتالي معرفة ما إذا كانت ستستمر في حياتها الاقتصادية أم أنها متعثرة وسيتم تصفيتها أو تعديل نشاطها الذي تمارسه، أو غير ذلك.

٧- يساعد في توقع مستقبل الوحدات الاقتصادية، من حيث معرفة مؤشرات نتائج الأعمال المتعلقة بها من ربح أو خسارة، وبالتالي معرفة الاجراءات المناسبة لملافاة اشهار إفلاسها وانقاذ الملاك من خسائر محتملة.

وختاماً يمكن القول أنه في ظل التوجه الى الأساليب العلمية في المجالات الادارية المختلفة، تزداد اهمية التحليل المالي، وكلما كان التوجه متقدماً نحو الأساليب العلمية الادارية، فإنه بالتبعية سيتم التحول من الأساليب التقليدية في التحليل المالي الى الأساليب العلمية والرياضية الاكثر تقدماً.

ثالثاً: الجهات المستفيدة من التحليل المالي:

تتعدد الجهات المستفيدة من التحليل المالي، وتسعى كل جهة منها الى الحصول على اجابات ملائمة حول مجموعة الأسئلة التي تمس مصالحها، وعلى المحلل المالي مراعاة متطلبات الجهات المستفيدة وكفاءاتها، فمنها من هو على قدر كبير من المعرفة ويحتاج الى حقائق متعمقه، ومنها من هو على معرفة سطحية ويحتاج الى حقائق عامة سهلة الفهم، خالية من التعقيدات العلمية المتخصصة.

ويمكن تبويب الجهات المستفيدة من التحليل المالي حسب درجة اهتمامها بنتائج التحليل الى ما يلي:

١- المستفيدون داخل المنشأة:

يقصد بهم المستويات الادارية المختلفة في المنشأة، ابتداء من رئيس مجلس الادارة ومروراً بمجلس الادارة، والمدير العام، ومديري الادارات، ورؤساء الأقسام... الخ.

ويلاحظ أن إهتمامات كل مستوى من المستويات الادارية في المنشأة يختلف نسبياً من مستوى الى آخر، نظراً لاختلاف المسؤوليات الملقاة على عاتق كل منها.

ويلاحظ أن هذه الفئة من المستفيدين تستخدم نتائج التحليل في:

أ – الرقابة والتخطيط والتقويم واتخاذ القرارات الرشيدة، وبذلك فإنها تحتاج الى معلومات مفصلة وذات طابع احصائي ملائم. وعادة ما تتعلق هذه المعلومات بنظم المحاسبة الادارية والتكاليفية المختلفة في المنشأة.

ب– الحصول على مؤشرات مالية كمية، تتعلق بأداء المنشأة بصورة شاملة على اعتبار المنشأة وحدة متكاملة، ولذلك تكون المعلومات اللازمة اجمالية مستقاة من نظام المحاسبة المالية.

وجدير بالذكر أن إهتمام هذه الفئة بالتحليل المالي في تزايد مستمر لتدعيم نشاطات الادارة في كافة مجالات العمل الاداري والمالي والفني في المنشأة.

٢– المستفيدون خارج المنشأة:

يقصد بهم كافة الأطراف من خارج المنشأة، والتي تتعامل مع نتائج التحليل المالي الخاص بالمنشأة. ونظراً لأن إهتمامات هذه المجموعة غير متجانسة أو غير متشابهة فقد وجد أنه من الأنسب تقسيمها الى ما يلي:

أ – المستفيدون ممن ترتبط مصالحهم مباشرة بالمنشأة:

يقع ضمن هذه المجموعة، المساهمون وهم المستثمرون الحاليون، يضاف اليهم المستثمرون المتوقعون في المستقبل، والمقرضون على اختلاف فئاتهم من بنوك ومؤسسات مالية تجارية وصناديق الاقراض الحكومية، والدائنون التجاريون، وحملة السندات. ويقع ضمن هذه المجموعة مدقق الحسابات، والموظفون والعاملون في المنشأة. وبصورة مختصرة فإن كل من ذكر ضمن هذه المجموعة يستفيد من نتائج التحليل المالي في إتخاذ القرارات المتعلقة بنشاطاتهم وتؤثر على المنشأة بصورة أو أخرى. ونعتقد أن هذه القرارات معروفة للقاري.

ب– المستفيدون ممن ترتبط مصالحهم بالمنشأة بصورة غير مباشرة:

ومثل هذه المجموعة من المستفيدين، تربطهم بالمنشأة رابطة يصعب تحديدها بدقة

أو بشكل مباشر، الاّ أن لهم مصالح واهتمامات بنتائج التحليل المالي للمنشأة، ويتخذون بناء عليها قرارات تؤثر على أعمالهم بشكل مباشر.

ويقع ضمن هذه المجموعة الأجهزة الرقابية الحكومية، وأجهزة التخطيط الحكومية والأجهزة الضريبية، ومراكز البحث العلمي، والباحثون المتخصصون، والصحافة الاقتصادية، ومجالس الغرف الصناعية والغرف التجارية، والأسواق المالية (البورصات) وغيرها.

وكما ذكر سابقاً، فإنه نظراً لتعدد الجهات في هذه المجموعة، فإن إهتماماتها ومصالحها متعددة ومتفاوتة كذلك، ويتخذ كل منها القرارات التي تخص نشاطه ويستفيد منها بطريقته الخاصة.

رابعاً: خصائص المحلل المالي:

في البداية يحسن القول أن المحلل المالي، قد يكون شخصاً مفرداً في المنشأة متخصص في اعداد تقرير التحليل المالي، وقد يكون في وظيفة إدارية يناط بها مهام متعددة، احداها التحليل المالي. وقد يكون وحدة إدارية متخصصة في التحليل المالي، يقوم كل موظف فيها بجزء من نشاطات التحليل المالي، وفي ظل هذه الظروف والاحتمالات، فإن الخصائص التي سنذكرها تتعلق بكل من يمارس مهام التحليل المالي، بشكل فعال وشامل.

وينظر الى العاملين في مجال التحليل المالي، أسوة بالعاملين في مجالات الاستشارات والبحوث، حيث أن نشاطاتهم وان كانت تبدو لبعضهم دورية متكررة، الاّ انها تعتمد على الابداع والابتكار والفكر المتعمق.

وجدير بالاشارة الى أن القائمين بالتحليل المالي في معظم المؤسسات في منطقتنا العربية، دون مستوى الطموحات، ودورهم محدود جداً في الحياة العملية للوحدات الاقتصادية، حتى الكبيرة منها. وبناء على ذلك نرى ضرورة وضع بعض الخصائص

والسمات التي تميز المحلل المالي الفعال، كي تكون مرشداً للوحدات الاقتصادية عند تعيين المحللين الماليين لديها. ومنها ما يلي:

أ – التأهيل العلمي:

إن طبيعة العمل في مجال التحليل المالي، ترتبط بالدراسات الجامعية في مجالات المحاسبة وعلوم إدارة الأعمال والعلوم المرتبطة بهما، ولهذا فإن الحصول على الشهادة الجامعية الأساسية في العلوم المذكورة يعتبر شرطاً أساسياً لممارسة التحليل المالي، وحبذا لو كان ذلك مدعماً بالدورات التدريبية في هذا المجال. ويعتبر أكثر ملاءمة أن يكون المحلل المالي حاصلاً على شهادة جامعية فوق الشهادة الجامعية الأساسية، سواء كان ذلك من جامعة أو معهد متخصص في هذه المجالات. ونرى أن الموضوعات التي يجب أن تغطيها دراسته الجامعية، المحاسبة بكافة فروعها، وادارة الأعمال بفروعها، والاقتصاد والتخطيط الاقتصادي، والاحصاء بأساليبه التقليدية والحديثة، وتدقيق الحسابات، واستخدامات الحاسوب في العلوم المالية والاحصائية والادارية والأساليب الكمية وما شابه ذلك.

ب– الخبرات والمهارات العملية:

تكتسب الخبرات العملية بالممارسة، وتكسب المحلل المالي المهارات والقدرات اللازمة لإجراء التحليل المالي بسرعة ودقة، والقدرة على الاستنتاج والربط بين الموضوعات المختلفة، والمفاضلة بين البدائل، إضافة الى القدرة على الاهتمام بالعلاقات السببية بين المؤشرات المختلفة، وبين مختلف عناصر القوائم المالية وبين أية عناصر أخرى في التقارير.

ومن المهارات اللازمة، مهارة الحكم والاستفادة من المبادىء العلمية والتطبيقات العملية المرتبطة بها، ومعرفة أسباب الفروق بين الأرقام المخططة والفعلية، وبعدها تشخيص المشكلات وبالتالي القدرة على اتخاذ القرارات التصحيحية. ومن المهم في هذا الشأن أن تتوافر لدى المحلل المالي القدرة على تفسير الدلالات والمؤشرات الكمية التي يتم

التوصل اليها في التحليل المالي، لجعل هذه المؤشرات المالية أداة فعالة تعين المستفيدين منها، وليست مجرد أرقام صماء جامدة غير مفهومة.

ويرتبط بالقدرات والمهارات المذكورة مجموعة من المعارف الأساسية، يجب على المحلل المالي أن يحصل عليها، كمعرفته الوافية بكافة الجوانب الاقتصادية للقطاع الذي تمارس فيه المنشأة التي يعمل فيها، إضافة الى المعرفة التامة بكل أحوال المنشأة الماضية والحاضرة وتوجهاتها المستقبلية، والبيئة التي تعيش وتعمل فيها.

جـ- الصفات الشخصية:

نظراً لطبيعة التحليل المالي، فإن من يعمل في هذا المجال، عليه أن يتحلى بصفات خاصة مميزة، من أهمها القدرة على التعامل بالأرقام ولفترة طويلة دون كلل أو ملل، إضافة الى الموضوعية والبعد عن التحيز، والبعد عن السطحية والتوجه نحو العمق والتعمق في تفهم العلاقات بين الأرقام، وابداء الرأي الفني بعد بذل الجهد الكافي في العمل.

ويتطلب التحليل المالي أن يكون المحلل المالي متمكنا من اللغة التي يعد بها تقريره، بما في ذلك إتقان الكتابة والتحدث، بحيث تكون عباراته سلسله لا غموض فيها ولا تحمل معنى غير الذي يقصده.

وتقتضي طبيعة التحليل المالي أن يتعامل المحلل المالي مع الآخرين بأمزجتهم المختلفة ولذلك عليه أن يتمتع بقوة الشخصية التي تكسبه إحترام الآخرين وتقدير عمله، وعليه أن يتمتع بالصبر وضبط النفس والذكاء وحضور البديهة وحسن التعامل مع الآخرين وغيرها من الصفات الايجابية المشابهة.

وبعد الاشارة الموجزة الى التأهيل العلمي والخبرات والمهارات العملية، والصفات الشخصية، يجب القول أن كل عنصر من هذه العناصر منفرداً لا يؤدي الى وجود محلل مالي فعال، ولكن توافر هذه العناصر كمجموعة متكاملة يحقق هذا الهدف.

وتعتبر هذه الصفات بمثابة معايير لاختيار أو تعيين المحلل المالي في المنشآت التي تمارس التحليل المالي واذا كان بعض ممارسي هذا العمل لا يتمتعون الآ بالقليل من هذه الصفات، فإنه على المدى البعيد سيتم التشديد في هذه المعايير كلما زاد الوعي بالتحليل المالي، وهو ما نتوقعه مستقبلاً.

خامساً: دور المعلومات في التحليل المالي:

يستخدم في الكتابات مصطلح «البيانات» ومصطلح «المعلومات» على إعتبار أنهما مترادفين، وهذا خطأ شائع يقع فيه الكثيرون. مما يتطلب ضرورة توضيح الفرق بينهما، والعلاقة بينهما تسهيلاً لفهم هذا الموضوع على أسس علمية محددة.

وبداية نوضح مدلول مصطلح «المعرفة» الذي يستخدم في هذا الشأن، والذي يستخدم لوصف مدى فهم الفرد للواقع، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أو بهما معاً.

وبدهياً فإن المعرفة لا تطلب لذاتها، وإنما تطلب للمساعدة في القيام بتصرف معين، أو لاتخاذ قرار ما. وبالتفكير في موضوع إكتساب المعرفة، لوجدنا أن العقل البشري يتلقى عدداً كبيراً من البدائل التي تعبر عن الواقع، يقوم العقل البشري بفحصها وتمحيصها، حيث يقبل بعضها، ويرفض بعضها الآخر. وتكون نتيجة قبوله للبدائل ذات المعنى يؤدي الى زيادة المعرفة لدى الفرد، بينما لا تؤدي البدائل المرفوضة الى أية زيادة فيها.

وبالنسبة للبيانات، فإنه يمكن النظر اليها باعتبارها جميع البدائل التي تعبر عن الواقع من أفراد وأشياء وأحداث ومباديء، وتحظى بقبول العقل البشري. وتتميز هذه البيانات بأنها موضوعية بطبيعتها نظراً لأنها مجرد تعبير عن الواقع. ومن المعروف أن مصادر البيانات داخلية وخارجية عن المنشأة، وعادة ما يكون حجم البيانات كبيراً، لدرجة أنها قد تصبح عبئاً على الفرد وعلى التنظيم الذي تتواجد فيه، مما يترتب عليه ضرورة تنسيقها وترتيبها وحفظها بشكل يتلاءم مع أهداف الفرد المستخدم لهذه البيانات.

أما بالنسبة للمعلومات فهي نتاج العمليات التي يتم من خلالها تنظيم البيانات بطريقة ما تساعد على زيادة المعرفة لدى الفرد، ويلاحظ أن المعلومات ترتبط بالفرد مما قد يجعلها غير موضوعية، نظراً لما يتصف به الفرد من التحيز النسبي.

ومعروف أن المعلومات يتم إنتاجها من البيانات، وأن البيانات هي المادة الخام لانتاج المعلومات من خلال عمليات تشغيلية محددة، قد تكون بسيطة للغاية وقد تتعقد لدرجة كبيرة. ويلاحظ أن المعلومات الناتجة عن مرحلة تشغيل معينة، تعتبر بمثابة بيانات اذا تم ادخالها في مرحلة تشغيل لاحقة ينتج عنها معلومات جديدة وهكذا.

ومن العمليات التشغيلية التي تطبق على البيانات لانتاج المعلومات في المجالات المالية، تسجيل العمليات المالية، التحقق من صحة البيانات باستخدام أساليب تدقيق الحسابات، تصنيف البيانات حسب نوعها، أو ترتيبها في تتابع معين رقمياً أو أبجدياً، وتلخيصها عن طريق التجميع الرياضي أو تلخيصها استناداً الى اساس معين، اجراء العمليات الحسابية المختلفة عليها من جمع وطرح وضرب وقسمه... الخ، وتخزين البيانات باستخدام أحد وسائط التخزين المعروفة، واسترجاع البيانات التي سبق تخزينها على وسائط التخزين المذكورة، ونسخ هذه البيانات بالترحيل من دفتر الى آخر أو من وسيط ممغنط الى وسيط مكتوب وما شابه ذلك. وتعتبر عملية توصيل البيانات من مكان الى آخر بمثابة عملية تشغيل، حيث أن الهدف الأساسي لنظام المعلومات هو توصيل المعلومات الى المستفيد أو المستخدم النهائي.

وفي مجال التحليل المالي، نلاحظ أن المعلومات المالية والمحاسبية التي ينتجها النظام المحاسبي هي بيانات تستخدم في التحليل المالي لتصبح بعد تطبيق اجراءات التحليل المالي عليها بمثابة معلومات جديدة. وبذلك فإن قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية)، وقائمة الدخل أو الحسابات الختامية (حساب التشغيل وحساب المتاجرة وحساب الأرباح والخسائر)، وقائمة التغير في المركز المالي، وحساب توزيع الارباح هي تقارير للنظام المحاسبي في المنشأة وتشتمل على معلومات مالية ومحاسبية. ويلاحظ أن التقارير هي

وسائل إتصال لنقل المعلومات من مستوى الى آخر، وعندما تنتقل المعلومات المحاسبية الى المحلل المالي تصبح بيانات لأغراض التحليل المالي، وبعد تطبيق أساليب التحليل المالي عليها تصبح معلومات جديدة، وهي نتائج التحليل المالي.

وبعد هذا التوضيح، لا بد من الإشارة الى معايير جودة المعلومات المحاسبية، التي تؤدي الى زيادة منفعة وفاعلية القوائم المالية المنشورة لكافة المستخدمين لها على مختلف فئاتهم، بمن فيهم المحلل المالي. وفيما يلي اشارة موجزة لهذه المعايير:

١- الملاءمة:

يقصد بها مدى ملاءمة المعلومات لاحتياجات مستخدميها، ويجب أن تكون المعلومات ملائمة لغرض معين، وهذا يصعب قياسه بدقة. ونظراً لأن القوائم المالية المنشورة ذات أغراض متعددة أو عامة، فإنه يتعذر نشر قوائم مالية تحقق أهداف كل المستخدمين بدرجة متماثلة، وبالتالي يصعب تحقيق الملاءمة المطلقة في التقارير المالية.

ولأغراض التحليل المالي فإن الملاءمة من أهم خصائص المعلومات المحاسبية، حيث يعتمد المحلل المالي على معلومات محاسبية للوصول الى مؤشرات مالية لترشيد القرارات التي تتخذ استناداً اليها.

٢- امكانية الاعتماد عليها:

تعبر عن توفر خصائص معينة في المعلومات المحاسبية، تضع لدى مستخدمها ثقة نسبية فيها، وتجعله مطمئناً عند استخدامها وكلما زادت هذه الخصائص في المعلومات المحاسبية، زادت درجة الثقة فيها والاعتداد بها، بحيث يطلق عليها «دقة المعلومات» وهنا لا يغيب عن البال القول بان الدقة هنا ليست الدقة المطلقه، بل الدقة النسبية، التي تتأثر بنسبة المسموحات في هذه المعلومات. وكلما اقتربت المعلومات من الموضوعية وابتعدت عن التحيز زادت درجة الثقة فيها.

٣- قابليتها للفهم من قبل المستخدم:

يتم عرض المعلومات المحاسبية في القوائم المالية بشكل فني متعارف عليه،

وبمصطلحات محاسبية فنية، يفترض فهمها من قبل المستخدم، وبالتالي لا بد أن تتلاءم مع المستوى العلمي لهذا المستخدم، وهنا نقصد المستخدم الرشيد، ويعتبر المحلل المالي مستخدماً رشيداً، يفترض فيه أن يكون قادراً على فهم القوائم المالية والمعلومات التي تتضمنها بشكل محدد ودقيق.

٤- الشمولية:

يقصد بذلك أن تتوفر كافة المعلومات المحاسبية والمالية اللازمة في الوقت الحاضر وفي المستقبل للمحلل المالي أو لأي مستخدم آخر، وهذه خاصية غير ملموسة ويصعب قياسها بدقه، بمعنى أنها تتماشى مع الأهمية النسبية للمعلومات وأهم ما في ذلك أن لا تخفي المعلومات المحاسبية أية حقائق جوهرية وأساسية تهم الجهات المعنية بالتحليل.

٥- القابلية للمقارنة:

يقصد بالمقارنة، تلك التي تتم بين هذه المنشأة وبين المنشآت الأخرى المماثلة أو القطاع الاقتصادي الذي تنتسب اليه، وكذلك المقارنات التاريخية، حيث تتم المقارنه بالسنوات السابقة، أو بالتوقعات المستقبلية التي تم تقديرها سابقاً لهذه المنشأة، وهذا يتطلب تناسقاً في عرض المعلومات موضوع المقارنة، وتناسقاً في أسس إعدادها وتجميعها وإحتسابها.

٦- وهنالك خصائص أخرى يجب توفرها في المعلومات، من أهمها الوضوح والمرونه والقابلية للتحقق والقابلية للقياس الكمي وامكانية الوصول اليها. ونظراً لأن هذه الخصائص شائعه في معظم الكتابات التي تتناول نظم المعلومات المحاسبيه والادارية فإننا نكتفي بالاشارة اليها.

سادساً : أنواع التحليل المالي

يمكن النظر الى التحليل المالي باعتباره أنواعاً متعددة، يكمل بعضها الآخر، وهذه الأنواع ناتجة عن التبويب، الذي يتم استناداً الى أسس مختلفة، ومن أهم هذه الأسس ما يلي:

١ – الجهة القائمة بالتحليل:

إستناداً الى الجهة القائمة بالتحليل المالي يمكن تبويب التحليل المالي الى ما يلي:

أ – التحليل الداخلي:

يقصد به التحليل المالي الذي يتم بواسطة موظف أو قسم أو إدارة أو أية وحدة تنظيمية أخرى تقع ضمن الهيكل التنظيمي للمنشأة، مثل الادارة المالية، قسم المحاسبة، التدقيق الداخلي... الخ. وعادة ما يهدف هذا التحليل الى خدمة إدارة المنشأة في مستوياتها الادارية المختلفة.

ويحظى المحلل الداخلي بامكانيات أكبر من غيره لمعرفته بالسياسات الادارية والطرق المحاسبية المتبعة في المنشأة، إضافة الى مقدرته على الحصول على البيانات اللازمة للتحليل المالي بدقة أكبر وبتفاصيل أدق، ولديه الفرصة للاطلاع على مصادر البيانات بشكل مباشر أو غير مباشر. والأهم من ذلك لديه فرصة حقيقية للحصول على مساعدة كافة المعنين في المنشأة. وبشكل خاص مركز الحاسوب، والاحصائيون... الخ.

ب– التحليل الخارجي:

يقصد به التحليل الذي تقوم به جهات من خارج المؤسسة، ويهدف هذا التحليل الى خدمة هذه الجهات الخارجية ولتحقيق أهدافها، ومن أمثلة هذه الجهات، القائمون بأعمال التسهيلات المصرفية في البنوك، والبنوك المركزية والغرف الصناعية والغرف التجارية، ومدقق الحسابات الخارجي... الخ.

وبالنسبة للبيانات المستخدمة، فغالباً ما تعدها المنشآت لهذه الجهات الخارجية دون معرفة بأهدافها التفصيلية، ويكون حظ المحلل المالي الخارجي قليلاً في الحصول على بيانات دقيقه وشاملة، ويصعب الحصول على تعاون معديها في المنشآت المالية.

٢– طبيعة البيانات والمعلومات:

يمكن تبويب التحليل المالي إستناداً الى طبيعة المعلومات المستخدمة في التحليل من زوايا مختلفة من أهمها:

أ – مصدر الحصول على البيانات والمعلومات:

حيث أن هناك بيانات يتم الحصول عليها من داخل المنشأة، بمعنى أنها موجودة في تقارير أعدتها المنشأة، لاغراض مختلفة، قد يكون التحليل المالي أحدها، وقد تكون أعدت في الخارج باعتبارها معايير قطاعية أو ما شابه ذلك.

ب– مدى تدقيق البيانات من عدمه:

يمكن تبويب البيانات حسب خضوعها لاجراءات تدقيق الحسابات سواء كانت بواسطة المدقق الداخلي أو المدقق الخارجي الى ما يلي:

١– بيانات تم تدقيقها.

٢– بيانات لم يتم تدقيقها.

وتعتبر الفئة الأولى اكثر دقة من الثانية وبالتالي تكون نتائج التحليل التي تعتمد عليها اكثر دقة كذلك بعكس الثانية.

جـ– مدى نشر البيانات من عدمه:

يلاحظ أن البيانات بناء على هذا الأساس تبوب الى:

١– بيانات منشورة.

٢– بيانات غير منشورة.

ويلاحظ الفرق بينهما، حيث أن البيانات المنشورة عادة ما تكون ملخصه وعامة بينما تكون البيانات غير المنشورة اكثر تفصيلاً.

٣– الأسلوب المتبع في التحليل:

تتعدد الأساليب المتبعة في التحليل المالي ومن أمثلتها:

أ – أسلوب التحليل بالنسب المالية.

ب– أسلوب التحليل بالمقارنات.

جـ- اسلوب التحليل بالأرقام القياسيه.

د - أسلوب التحليل بأستخدام الطرق الرياضية.

وهناك أساليب أخرى متعددة، وبشكل عام يعتمد اختيار اسلوب التحليل المالي على عوامل مختلفة منها، الغرض الذي يهدف اليه التحليل، ونطاقه، وحجم البيانات المالية المتاحة، إضافة الى الخبرة التي يتمتع بها المحلل المالي.

٤- البعد الزمني للتحليل:

إن للتحليل المالي بعداً زمنياً، يمثل الماضي والحاضر، وبناء عليه يمكن تبويب التحليل المالي من حيث علاقته بالزمن الى ما يلي:

أ - التحليل الرأسي:

بمعنى أن يتم تحليل كل قائمة مالية بشكل مستقل عن غيرها، كما يتم بشكل رأسي لعناصر القائمة المالية موضوع التحليل، حيث ينسب كل عنصر من عناصرها الى المجموع الاجمالي لهذه العناصر، أو الى مجموع مجموعة جزئية منها. بمعنى أنه يتم دراسة العلاقات بين عناصر القائمة المالية على أساس كلي، وفي تاريخ معين، ويمكن وصفه بالثبات أو السكون. كما يمكن وصفه بالتوزيع النسبي الذي يساعد المحلل المالي في إكتشاف ظواهر ذات مدلولات معينه يهتم بها المحلل المالي.

ومثال ذلك لو كان التحليل مطبقاً على قائمة المركز المالي فإن من النسب الناتجة ما يلي:

$$\frac{\text{مجموع الأصول المتداوله}}{\text{مجموع الأصول}}\ \%\ ،\ \frac{\text{مجموع الأصول الثابتة}}{\text{مجموع الأصول}}\ \%$$

$$\frac{\text{المباني}}{\text{مجموع الأصول الثابتة}}\ \% \quad ، \quad \frac{\text{المدينون}}{\text{مجموع الأصول المتداوله}}\ \%$$

ويمكن التوسع في الأمثلة بشكل كبير ويستطيع القاريء ببساطة اعطاء امثلة من عنده. ويجدر التذكير أن تحديد الأهمية النسبية للعنصر أو البند في القائمة المالية ليس من الصعوبة بمكان، ولا يمثل الأهمية النهائية التي يسعى المحلل المالي للوصول اليها، وإنما الأهمية الحقيقية تمثل في تفسيرها والربط فيما بينها والتعرف على أسباب قيامها والتوصل الى النتائج التي تحقق الأهداف التي يسعى التحليل المالي الى تحقيقها.

ب- التحليل الأفقي:

يهتم هذا التحليل بدراسة سلوك كل عنصر من عناصر القائمة المالية، وفي زمن متغير، بمعنى متابعة حركة هذا العنصر زيادة أو نقصاً عبر فترة زمنية. وخلافاً للتحليل الرأسي الذي يتصف بالسكون، فإن هذا التحليل يتصف بالحركية، لأنه يوضح التغيرات التي حدثت خلال فترة زمنية محددة.

كما يلاحظ أن هذا التحليل يستهدف سلوك عنصر من عناصر القائمة المالية على مدار فترات زمنية، قد تكون سنتين أو أكثر، مع توضيح التغير الحاصل في قيمة هذا العنصر في صورة مطلقة أو على شكل نسبة مئوية. ويتخذ من السنة الأولى سنة أساس تقاس عليها السنوات التالية لمعرفة التغيرات أو الاتجاهات لكل عنصر.

ويستفاد من هذا التحليل فيما يلي:

١- التعرف على سلوك أي عنصر من عناصر القائمة المالية التي تخضع للدراسة عبر الزمن.

٢- إتخاذ القرارات المناسبة بعد التعرف على أسباب التغير التي يتم التعرف عليها بعد تقييم انجازات المنشأة ونشاطاتها المختلفة.

٥- الفترة التي يغطيها التحليل:

يمكن تبويب التحليل المالي إستناداً الى طول الفترة الزمنية التي يغطيها التحليل الى ما يلي:

أ - التحليل المالي قصير الأجل:

قد يكون التحليل المالي رأسياً أو أفقياً، ولكنه يغطي فترة زمنية قصيرة الأجل، ويستفاد منه في قياس قدرات المنشأة وانجازاتها في الأجل القصير، ويعتبر أداة للتخطيط المالي قصير الأجل كذلك. كما يركز على تحليل التداول والسيولة النقدية، ورأس المال العامل ومكوناته، والتدفقات النقدية والربحية في الأجل القصير.

وبناء على ما ذكر يهتم به البنوك والموردون، والمديرون الماليون كل في إطار عمله.

ب- التحليل المالي طويل الأجل:

أسوة بالتحليل قصير الأجل فقد يكون رأسياً أو افقياً، ولكنه يختلف عنه في الفترة الزمنية التي يغطيها، التي تتصف بطولها. وبالتالي فإنه يستفاد منه في قياس قدرات المنشأة وانجازاتها في الأجل الطويل.

ويركز هذا التحليل على تحليل هيكل رأس المال والأصول الثابتة، والربحية في الأجل الطويل، إضافة الى تغطية التزامات المنشأة طويلة الأجل، بما في ذلك القدرة على دفع فوائد وأقساط الديون عند استحقاقها، ومدى انتظامها في توزيع الأرباح، وحجم هذه التوزيعات، وتأثيرها على أسعار أسهم المنشأة في السوق المالية.

كما يستفيد من هذا التحليل مجموعة المستثمرين في أسهم المنشأة، والمستثمرين في السندات وأصحاب القروض طويلة الأجل مثل صناديق الاقراض طويل الأجل أو صناديق التنمية بأنواعها.

وفي مجال التخطيط طويل الأجل فإن هذا التحليل يساعد المديرين المهتمين

بالتخطيط طويل الأجل، وبشكل خاص في مجالات الاقتراض والربحية والتوسع وادارة الأصول الثابتة وما شابه ذلك.

٦- الهدف من التحليل المالي:

يمكن تبويب التحليل الى عدة أنواع استناداً الى الهدف من التحليل منها:

أ - تحليل لتقويم قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير.

ب- تحليل لتقويم قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل الطويل.

جـ- تحليل لتقويم ربحية المنشأة.

د - تحليل التدفقات النقدية.

هـ - تحليل لتقييم كفاءة الادارة او احدى الادارات.

و - أنواع أخرى حسب الأهداف الأخرى المراد تحقيقها.

٧- المدى الذي يغطيه التحليل:

يمكن تبويب التحليل استناداً الى المدى أو النطاق الذي يغطيه التحليل المالي ومنها:

أ - التحليل الشامل:

يشمل هذا التحليل كافة نشاطات المنشأة لسنة مالية واحدة أو لمجموعة من السنوات.

ب- التحليل الجزئي:

يغطي هذا التحليل جزءاً من نشاطات المنشأة فقط لفترة زمنية معينة أو اكثر.

٨- أنواع أخرى من التحليل يصعب حصرها.

اسئلة الفصل الأول

١- يعتبر التحليل المالي من الناحية التاريخية وليد الظروف الاقتصادية التي نشأت في مطلع الثلاثينات من هذا القرن، بين الآثار الاقتصادية التي من خلالها أدت الى ظهور التحليل المالي للوجود؟

٢- يعرف التحليل المالي بتعريفات متعددة. أستعرض بعضها ثم اختر أفضلها من وجهة نظرك، محللاً أسباب اختيارك لهذا التعريف؟

٣- لا يعتبر التحليل المالي للقوائم المالية هدفاً بحد ذاته وانما يستهدف منه تحقيق بعض الغايات. فما هي هذه الغايات؟

٤- تتعدد الجهات المستفيدة من التحليل المالي، من خلال سعي كل جهه منها الى الحصول على اجابات ملائمة حول مجموعة من الاسئلة التي تمس مصالحها. عدد الجهات المستفيدة من التحليل المالي، وقدم شرحاً مفصلاً عن الحاجات التي يستجيب لها التحليل المالي لكل جهه من الجهات السابقة؟

٥- من هو المحلل المالي، وما هي صفاته، وهل يصح ان يكون المحلل المالي محاسباً؟

٦- يستخدم في الكتابات مصطلح «البيانات» ومصطلح «المعلومات» على أعتبار أنهما مترادفين. فما المقصود بمصطلح البيانات، ومصطلح المعلومات، وما هو الفرق بينهما؟

٧- تتميز المعلومات الجيدة ببعض المعايير، فما المقصود بجودة المعايير، وما هي معاييرها؟

٨- ما هي الاسس التي يتم بموجبها تقسيم التحليل المالي الى أنواع متعددة؟

٩- يقال «بأن للتحليل المالي بعداً زمنياً، يمثل الماضي والحاضر». فما المقصود بهذه العبارة؟

١٠- اكتب مقاله بعنوان «الاطار النظري للتحليل المالي».

الفصل الثاني
مراحل التحليل المالي

المقدمة:

يمر التحليل المالي بمجموعة من المراحل الأساسية، ولا يشترط أن تمر كل أنواع التحليل بكل هذه المراحل، فقد يتم تجاوز بعضها، أو دمج بعضها في الأخرى أو تجزئة مرحلة أساسية الى مراحل فرعية مفصلة، وهذا يعتمد على نوع التحليل، وأهميته ودرجة التفصيل المطلوبة... الخ.

ويتفق معظم المهتمين بالتحليل المالي أن مراحل التحليل المالي الأساسية هي:

أولاً: الحصول على خطاب التكليف:

يعتبر الحصول على خطاب التكليف بالقيام بالتحليل المالي مرحلة أولى، وينظر اليها باعتبارها مرحلة هامة وضرورية نظراً لأنها تحدد الإطار الذي سيعمل فيه المحلل المالي، إضافة الى تحديد لحقوقه وواجباته ومسؤولياته، ويلاحظ في هذا الشأن ما يلي:

أ – عندما تسند مهمة التحليل المالي الى جهة خارجية، سواء كانت شخصاً خبيراً أو مكتباً استشارياً أو مكتب مدقق حسابات، فإن خطاب التكليف يحتل أهمية كبيرة، نظراً لأنه يحدد نطاق عمل المحلل المالي، ويحدد حقوقه المالية، والمسؤوليات المترتبة عليه بموجب هذا الخطاب الذي يمثل إتفاقية بين القائم بالتحليل والجهة التي طلبت هذا التحليل، وفي حالة تعارض المصالح بين الطرفين ينظر اليه كوثيقة هامة في التحكيم.

ب- عندما تسند مهمة التحليل المالي الى موظف أو وحدة إدارية داخلية تتبع للجهة التي تحتاج الى التحليل المالي، فقد تكون هذه المهمة مستمرة في الغالب، ومؤقتة في أحيان أخرى، وفي هذه الحالة يتمثل خطاب التكليف في توضيح مهام القائم بالتحليل بدقة، ويجب أن تكون حدود وظيفته معروفة له ولمن يتصل بهم في الجهة التي يعمل بها، بحيث يستطيع القيام بعمله دونما معوقات.

ثانياً: تحديد هدف التحليل بدقة:

من الضروري جداً، أن يحدد المحلل المالي الهدف الذي ينبغي الوصول اليه، ومدى أهمية هذا الهدف وتأثيره، وتحتل هذه المرحلة أهمية أكبر اذا عرفنا أنها تحدد الوسائل والأساليب التي سيقع عليها اختيار المحلل المالي للوصول الى هذا الهدف.

ويلاحظ أن اهداف التحليل تتفاوت من فئة الى أخرى، فالأهداف التي يسعى اليها المستثمر المحتمل تختلف عن الأهداف التي يسعى اليها البنك الذي سيقدم قروضاً لعملائه، وتختلف كذلك عن أهداف الادارة في الوحدات الاقتصادية باختلاف أنواعها. ويحسن القول أن تحديد هدف التحليل مهم للمحلل المالي ولمن كلفه بهذه المهمة، حيث يعتمد نجاح العملية التحليلية على تحديد الهدف وبدقة.

ثالثاً: تحديد الفترة الزمنية للتحليل المالي:

في هذه المرحلة يتم تحديد البعد الزمني للتحليل، من حيث شموله على فترة زمنية طويلة أم فترة متوسطة أم فترة قصيرة، بمعنى أوضح تحديد عدد السنوات التي سيتم تحليل بياناتها.

كما يتم تحديد المساحة الأفقية التي يشملها التحليل والتي تعبر عن البعد الأفقي للتحليل، ويشمل هذا البعد واحداً من الخيارات التالية، كل الوحدات الادارية في المنشأة أو بعضها أو واحدة منها فقط.

وفي هذه المرحلة يتم تحديد البعد المقارن المطلوب، والذي يجمع بين البعد الزمني

البعد الأفقي، حيث يحدد موضوع المقارنات بدقة، بمعنى مقارنة السنوات ببعضها ومقارنة المنشآت بمثيلاتها في نفس القطاع في بلد واحد، أو في بلدان أخرى.

رابعاً: تحديد المعلومات المطلوبة لتحقيق الهدف:

يتم في هذه المرحلة، تحديد المعلومات الملائمة للهدف المراد تحقيقه، والتي تعتبر بمثابة المدخلات الضرورية لعملية التحليل المالي. والتي تؤثر على نتائج او مخرجات التحليل بشكل مباشر. وهذا يرتبط بعاملين هما:

أ – دقة المدخلات وكفايتها وملاءمتها للتحليل، وهذا ينطبق على الداخلة والخارجة منها، ومهما كان نوعها محاسبيه أم إحصائية أم غيرها. وفي مجال الكفاية يفترض تحديد مدى الحاجة لكافة القوائم المالية المتاحة أم لبعضها، وكذلك تحديد الفترة الزمنية التي تغطيها هذه القوائم. بمعنى هل تكفي تقارير سنة واحدة فقط أم تقارير حقبة زمنية متعددة السنوات.

ب– كفاية إجراءات التشغيل المتبعة، والمطبقة على المدخلات للوصول الى المخرجات، ويغطي هذا الشرط كلاً من التشغيل اليدوي والتشغيل باستخدام الحاسوب، ومن الضروري القول أن هذه الاجراءات تشتمل على الاجراءات الفنية الكافية للتشغيل من جهة، والاجراءات الرقابية عليها من جهة أخرى.

خامساً: التأكد من تطبيق المباديء والفروض والسياسات السليمة على القوائم المالية:

يستطيع المحلل المالي الوصول الى هذه النتيجة بنفسه، وفي هذه الحالة يتطلب منه جهداً خاصاً، وأن يكون على مستوى متقدم في فحص القوائم المالية، ويتحدد ذلك من خلال تأهيله العلمي وخبراته العملية والتدريب الذي حصل عليه، ولا شك أن ذلك يتطلب منه وقتاً إضافياً، وهذا يزيد من تكلفة التحليل التي سيتحملها من كلفه بمهمة التحليل.

وإذا تعذر على المحلل المالي القيام بهذه المهمة بنفسه، بإمكانه الإعتماد على تقرير

مدقق الحسابات، إذا كانت القوائم المالية مدققة من قبل مدقق حسابات مؤهل بشكل كافٍ، ولديه خبره كافية، وتتوفر فيه كافة معايير التأهيل، واذا إقتنع بعد ذلك بصحة القوائم المالية، يستطيع الاعتماد عليها.

أما إذا تعذر على المحلل المالي التأكد من أن القوائم المالية سليمة ومعبرة وصادقة، من خلال فحصه أو من خلال تقرير مدقق الحسابات الذي اطلع عليه، فإنه يصبح أمام أحد خيارين هما:

أ – إجراء بعض التعديلات على القوائم المالية لتحقق هدفه المتمثل في قوائم مالية معبرة وسليمة وتفي بمتطلبات التحليل المالي.

ب– الإعتذار عن قبول هذه القوائم المالية بشكل نهائي كمدخلات للتحليل المالي لوجود إنحرافات كبيرة فيها، ولا تنفع فيها التعديلات الجزئية، وإنما يتطلب الأمر إعداد قوائم مالية جديدة.

ويتضح مما سبق أن مهمة المحلل المالي في هذه المرحلة، ليست سطحية وسهلة، ولكنها مرحلة متعمقة وجادة، ويعتمد نجاحها على وجود محلل مالي مؤهل بشكل كافٍ ولديه المهارات الكافية في مجالات التحليل المالي مع التركيز على المعارف والمهارات المحاسبية والمالية.

ونختم هذه الفقرة، بأهمية إبلاغ من كلفه بهذه المهمه بالنتيجة التي يتوصل اليها بخصوص تطبيق المبادىء والفروض والسياسات المحاسبية السليمة على القوائم المالية، ايجابية كانت أم سلبية، نظراً لأهمية ذلك وارتباطه بنتائج التحليل المالي وبالتالي على أهدافه.

سادساً: إختيار أسلوب التحليل المناسب:

تتعدد أساليب التحليل المالي المتاحة أمام المحلل المالي، ومنها استخدام اسلوب النسب المالية، وكذلك الاساليب الاقتصادية والأساليب الرياضية. ويشتمل كل نوع من

الأساليب السابقة على مجموعة متفرعة عنه. ويقف المحلل المالي في هذه المرحلة أمام مجموعة من البدائل متمثلة في أساليب التحليل المالي، وعليه أن يختار منها الأسلوب المناسب، الذي يحقق أهداف التحليل من جهة، والذي بامكانه تطبيقه من جهة أخرى.

ومن المهم التذكير بأنه من الأساسيات في هذه المرحلة تحديد ما إذا كان سيعتمد على أسلوب المقارنات من عدمه، وإذا قرر اللجوء الى المقارنات فعليه تحديد هذه المقارنات، بمعنى المقارنات بسنوات ماضية، أو مقارنات بوحدات اقتصادية مماثلة في نفس القطاع، ومقارنات مع بلدان أخرى... الخ.

ومن وجهة نظرنا فهذه المرحلة تعتمد على المحلل المالي بشكل خاص، فهو صاحب القرار، باعتباره الفني المتخصص في علم ومهنة التحليل المالي.

سابعاً: إعادة تبويب القوائم المالية لتلائم إسلوب التحليل الذي تم إختياره:

يتم التبويب السليم للقوائم المالية في إطار المبادىء والفروض والسياسات المحاسبية المتعارف عليها، وينتج عنه تبويب الأرقام الواردة في هذه القوائم على شكل مجموعات مترابطة فنياً، وتضم كل مجموعة رئيسية منها مجموعات فرعية متجانسة، تربطها حقائق معينة. ويتم هذا التبويب في ظل تعريفات ومصطلحات واضحة ومحددة وموحدة، وغير متغيرة بشكل مستمر، بل ثابتة في ظل مراحل زمنية معقوله، لتحقق شرط الوصول الى مقارنات سليمة وغير مضللة للقاريء أو المستفيد الذي يسعى الى النتائج بسهولة ويسر.

وليس تبويب القوائم المالية من وجهة النظر المحاسبية هو هدف هذه المرحلة، وإنما الهدف هو تبويبها من زاوية التحليل المالي التي تسهل عملية التحليل من جهة، وتركز على الأمور التي تهمها من جهة أخرى. ونظراً لأن التحليل المالي يهدف الى دراسة الهيكل التمويلي للمنشأة، وهذا ينعكس على تبويب القوائم المالية لتظهر في شكل يوضح مصادر الأموال واستخداماتها.

ويلاحظ أن عنصر الدمج لبعض عناصر القوائم المالية، من الأمور الهامة في مجال التبويب واعادة التبويب، وله مستويات مختلفة، فقد يكون على مستوى كامل التقرير أو على مستوى بعض من أجزائه، ويساعد ذلك في مجال المقارنات بأنواعها المختلفة، ومما هو جدير بالذكر أن التبويب المتناقض والمختلف من سنه الى أخرى يجعل نتائج المقارنة مضلله.

ويعتمد اعداد القوائم المالية وتبويبها بشكل علمي، على خبرة المحلل المالي ودرايته، التي من خلالها يستطيع توفير الدقة والوضوح والبساطة في القوائم وبالتالي تحقيق الفائدة القصوى والهدف المنشود من التحليل المالي.

وبالنسبة للتبويب التقليدي للحسابات الختامية على شكل حساب للمتاجرة وآخر للأرباح والخسائر، إضافة الى قائمة المركز المالي، فإنه يعتبر قاصراً لأغراض التحليل المالي، لأنه لا يوجد فصل واضح بين مكوناتها، كما أنه ليس من السهل ايجاد روابط بين هذه المكونات والمجموعات التي تربطها، مما يؤدي الى صعوبات في تحديد الاتجاهات، ولذلك فإن اعادة التبويب لكل من الحسابات الختامية وقائمة المركز المالي يعتبر خطوة رئيسية للتحليل المالي، تعتمد على الفهم الصحيح لطبيعة كافة عناصرها.

ثامناً: معالجة معلومات القوائم المالية باتباع أسلوب التحليل الذي تم اختياره:

بعد أن يحدد المحلل المالي أسلوب التحليل المناسب، وبعد أن يعيد تبويب القوائم المالية من وضعها المحاسبي التقليدي الى وضعها الملائم للتحليل المالي، وفي ظل أهداف سبق تحديدها بدقه، تبدأ المرحلة الاجرائية، بتطبيق اجراءات معالجة المعلومات التي يجب أن تتصف بالملاءمة والاتساق.

وحسب طبيعة الأسلوب المتبع من المحلل المالي، وحسب حجم التحليل المطلوب، فقد تتم المعالجة باتباع الأسلوب اليدوي، وقد تتم بالحاسوب، وبالنسبة للاسلوبين فلكل منهما مزايا وعيوب، ويمكن التغلب على العيوب أو نقاط الضعف فيهما قبل تطبيقهما، وحبذا لو تمت دراسة البرامج المطبقة وتم تطويرها وتدعيمها بالاجراءات الرقابية المناسبة والكافية لتوضيح أية أخطاء قد تتم في البيانات المشغلة، والمعلومات الناتجة عن التشغيل.

تاسعاً: اختيار المعيار الملائم لقياس النتائج:

تظهر نتائج التحليل المالي بعد معالجة معلومات القوائم المالية بأساليب التحليل المالي التي اختارها المحلل بموجب خبرته ومؤهلاته، وهنا يجدر التساؤل حول النتائج، هل هي سليمة ويمكن الاعتماد عليها بشكل مباشر، أم يحتمل أن تكون موضع تساؤل؟، وهنا لا بد من الحكم عليها قبل استخدامها للوصول الى أهداف التحليل.

وللحكم على نتائج التحليل المالي باتباع الأساليب المختارة، لا بد من وضع مقاييس أو معايير لقياس النتائج في ظلها، وتختلف هذه المعايير حسب الأسلوب المستخدم في التحليل، وحسب خبرة المحلل نفسه، وحسب الأهمية المعطاة لنتائج التحليل، فكلما كانت القرارات التي سيتم اتخاذها استناداً الى نتائج التحليل عالية الحساسية، كانت المعايير المستخدمة دقيقه ومتشـددة، أما إذا كانـت أقـل من ذلـك فإنـه يمكن قبول معـايير أو مقاييس أقل تشدداً.

ونعتقد أن إختيار المعيار الملائم لقياس نتائج التحليل المالي يمثل أداة رقابية على التحليل المالي، يتم تطبيقها في إطار السياسات المختلفة التي تنتهجها الادارة، وان هذه المعايير ضرورية لنجاح هذه السياسات.

عاشراً: تحديد مدى الانحرافات المقبولة عن المعيار المطبق:

يقصد بالانحرافات، «الفروقات التي قد تظهر نتيجة مقارنة النتائج الفعلية بالمعايير التي إختارها المحلل المالي للحكم على نتائج التحليل المالي الذي أنجزه»، وقد تكون هذه الانحرافات سالبة أو موجبة، ويجب التذكير أن الانحرافات بنوعيها غير مرغوبة (السالبة والموجبة)، وأن الوصول الى حالة نموذجية لا توجد فيها أية انحرافات، ربما تتحقق ولكن في ظروف نادرة، لا يمكن اعتبارها ظروفاً عملية مستمرة.

والوضع العملي أن نعترف باحتمال ظهور فروقات أو انحرافات بين المعايير المطبقه، والنتائج التي سيتم التوصل اليها، وأن هذه الفروقات قد تكون سالبة أو موجبة،

وأنها ناتجة عن أسباب طبيعية ترتبط بالمعايير المختارة، أو عن أسباب غير طبيعية تتعلق بأمور خلاف ذلك، وحتى نطمئن الى صحة النتائج يتم تحديد معدلات إنحراف مقبولة من قبل المحلل المالي، وقد يعبر عنها بنسبة مئوية معينة أو خلاف ذلك.

أحد عشر: دراسة الانحرافات الظاهرة بصورة مستمرة:

لتطوير عملية التحليل المالي، ولصيانة النتائج الظاهرة، لنقترب الى أعلى درجة ممكنة من الدقة، فإنه من الضروري دراسة الانحرافات التي قد تظهر، بهدف تتبع أسبابها والعوامل المرتبطة بها، حتى نصل الى الأسباب الفعلية التي أدت اليها، بما في ذلك الانحرافات الموجبة والانحرافات السالبة، والأسباب الناتجة عن المعايير في ذاتها أو الناتجة عن بيانات التحليل المستخدمة، أو العملية التحليلية بإجراءاتها المختلفة.

وبعدها لا نكتفي بالتعرف على الأسباب، وإنما نسعى الى معالجة هذه الأسباب بشكل عملي وعلمي مناسب، وقد يترتب على هذه المعالجة تطوير المعايير، أو تطوير الاجراءات المتبعة في التحليل المالي أو تطوير في القوائم المالية، وفي مجملها تساعد في تحقيق التطوير الشامل للتحليل المالي.

اثنا عشر: إعداد البرنامج الزمني للتحليل:

تعتبر المراحل سابقة الذكر مهمة للتحليل المالي، ولكن الأهم من ذلك أن تتم في ظل خطة زمنية شاملة ومحددة، لكي تتم العملية التحليلية بكفاءة، ولكي يتم تحقيق هدف التحليل، الذي يتحقق في زمن يتم التخطيط له، لأن ظهور نتائج التحليل متأخرة بشكل كبير لا يعني تحقيق الأهداف، حتى وان إتصفت بالدقه المتناهية. وبناء عليه يلزم إعداد برنامج عمل أو خطة زمنية شاملة، وموزعة على كل المراحل الفرعية للتحليل المالي.

ويشتمل البرنامج الزمني للتحليل على ما يلي:

أ – تقدير الفترة الزمنية الكلية اللازمة لانجاز عملية التحليل في مجملها، وعادة ما

يؤخذ في الاعتبار حجم العملية المطلوبة، والبيئة المتاحة في الجهة التي سيتم تحليل بياناتها، وإمكانيات الجهة القائمة بالتحليل شخصاً أو وحدة إدارية أو مكتباً استشارياً.

ب- تقدير الكفاءات البشرية اللازمة للتحليل المالي، عدداً أو مؤهلات ومهارات، في حالة اسناد هذه المهمة الى قسم أو ادارة اذا كان التحليل داخلياً، وطاقم العمل المتخصص في المكتب الاستشاري أو مكتب تدقيق الحسابات الخارجي، اذا كان التحليل خارجياً.

جـ- ربط مراحل التحليل الفنية السابقة بالقائمين بها من جهة، وبالوقت المتوقع استنفاذه في كل مرحلة فنية من جهة أخرى.

د - مراعاة عنصر المرونة في البرنامج الزمني المقترح، والاستعداد لأية إنحرافات في هذا البرنامج، ومعالجتها قبل استفحالها.

ثلاثة عشر: مراقبة ومتابعة التنفيذ لبرنامج التحليل:

يتم تنفيذ المراحل العملية للتحليل المالي المشار اليها سابقاً في ظل برنامج زمني أو خطة زمنية، ويحتاج تنفيذ هذه الخطة الى متابعة مستمرة أسوة بالأعمال الأخرى التي تنفذها المنشأة، وهذا يتطلب متابعة للتنفيذ أولاً بأول، يضاف الى ذلك إتخاذ الاجراءات الرقابية المناسبة على التنفيذ، والتحقق من صحة قيام المكلفين باجراءات التحليل المالي بمهامهم بدقة، والاطلاع على كيفية تنفيذهم لهذه المهام بشكل متصل للوصول الى نتيجة مفادها أن التحليل المالي قد تم تنفيذه وفقاً لما خطط له.

أربعة عشر: التوصل الى الاستنتاجات:

ترتبط عملية الاستنتاج ارتباطاً وثيقاً بعدد من العناصر يمكن تصنيفها الى نوعين هما:

أ - عناصر ترتبط بالمعلومات، من حيث حجم المعلومات المستخدمة في التحليل المالي، وبالتحديد ما كان متاحاً منها للمحلل المالي، ونوع هذه المعلومات، ومستوى

الدقة فيها، والتوقيت التي ظهرت فيه أمام المحلل المالي، فكلما زادت العناصر الايجابية في هذه العناصر زادت فرص الاستنتاج الايجابي كذلك.

ب- عناصر ترتبط بالمحلل المالي، باعتباره العنصر البشري في عملية التحليل المالي، ومنها تأهيله العلمي، وخبراته العملية، ومهاراته المكتسبة في التعامل مع الأرقام، وكلما كان تأهيله عالياً في العلوم المالية والمحاسبية والرياضية بأنواعها، وكلما زادت خبراته في مجالات الدراسات والتحليل، وكلما كانت مهاراته أقدر، فإن النتيجة المتوقعه محلل مالي كفء، وبالتالي زيادة كفاءته في عملية الاستنتاج.

ومن المعروف أن الاستنتاج، لا يعتمد على السطحية في قراءة الأرقام، وانما يكون أعمق من ذلك بكثير، حيث تتم قراءة الأرقام بدقة وتمعن، كما يتم قراءة ما بين الأرقام وما خلف هذه الارقام، كما يتم التعرف وبعمق شديد في نشاطات المنشأة، مع ملاحظة أن ذلك يتم دون البعد في التفاصيل اللامتناهية التي قد تحجب الحقائق المطلوبة، وهذا يتطلب مهارات خاصة وادراك ووعي وفهم وقدرة على التمييز بين المستويات المختلفة للأهمية، فبعض المعلومات مهم وبعضها اكثر أهمية وبعضها أقل أهمية وهكذا.

ويجدر التذكير أنه في ظل المفاهيم العلمية السابقة، تتم عملية الإستنتاج من قبل المحلل المالي، الذي يتوجب عليه ابداء الرأي الفني العلمي المحايد والبعيد عن التحيز الشخصي بكافة جوانبه والالتزام بالموضوعية بأكبر قدر ممكن. وطبعاً فإن الاستنتاجات المطلوبة تتعلق بموضوع التحليل المالي وهدفه الذي تم تحديده.

خمسة عشر: وضع التوصيات والمقترحات اللازمة:

تعتبر هذه المرحلة من وجهة نظرنا مرحلة مكملة، قد تسند الى القائم بالتحليل المالي إذا كان التحليل المالي لأغراض دراسات إستشارية بأنواعها المختلفة (ادارية، مالية... الخ)، وسواء كان القائم بها داخلياً أم خارجياً. وقد تسند الى جهات إدارية تختلف في مستواها الاداري (الادارة العليا، الادارة المتوسطة... الخ) لاتخاذ قرارات ورسم سياسات محددة تتعلق بالموضوع الخاص بالتحليل المالي.

ومن وجهة نظرنا فإننا ندعم الرأي القائل بضرورة إستكمال عملية الإستنتاج بوضع التوصيات والمقترحات من قبل القائم بالتحليل المالي، خاصة في المكاتب الاستشارية ومكاتب تدقيق الحسابات لمعرفتهم وتخصصهم في هذا المجال، ولقربهم الشديد من الاستنتاجات التي توصلوا اليها، فقد تغيب الصورة الحقيقية للاستنتاجات عند نقلها من شخص الى آخر أو من جهة الى أخرى مهما كانت أساليب الإتصال المستخدمة (الشفوية، المكتوبة... الخ).

ويعتبر موضوع التوصيات مهما جداً اذا علمنا أن التحليل المالي لا يطلب لذاته وأنه مهما أتبع فيه من أساليب متقدمة وعلمية ودقيقة، فإنه لا يفي الشيء الكثير الاّ إذا انتهى باستنتاجات دقيقة وتم الوصول الى التوصيات والاقتراحات والحلول المناسبة.

ستة عشر: صياغة التقرير:

التقرير هو وسيلة ادارية لنقل المعلومات من مستوى الى آخر، وفي مجال التحليل المالي فهو وسيلة لنقل نتيجة العملية التحليلية من الشخص أو الجهة المكلفة بالتحليل، أو التي نفذت التحليل الى الشخص أو الجهة التي قامت بتكليفه بهذه المهمة.

ويمكن تعريف التقرير بأنه «عرض للحقائق الخاصة بموضوع معين أو مشكلة معينة عرضاً تحليلياً بطريقة سلسلة مبسطة، مع ذكر الاقتراحات التي تتناسب مع النتائج التي يتم التوصل اليها بالبحث والتحليل. ومن وجهة نظر المختصين فإن خصائص التقرير والتي لا تختلف في مجال التحليل المالي هي:

١- الموضوعية.

٢- المنطقية في الاستنتاج.

٣- دقه الصياغة اللغوية.

٤- القدرة على التعامل مع المعطيات والمعلومات.

٥- معرفة وفهم الاتجاهات الإنسانية في البيئة الادارية للتقرير.

٦- التوقع المبكر لرد فعل القاريء على نص التقرير ومحاولة الاستعداد لها.

وهناك خطوطاً إرشادية لمساعدة معدي التقارير بشكل اكثر فعالية نذكر منها:

أ - الملاءمة والاتساق مع الهدف، ومعنى ذلك أن المعلومات تكون متسقة اذا كان توصيل هذه المعلومات له قدرة التأثير في إتخاذ القرارات، أو توجيه عملية صنع القرار.

ب- القابلية للقياس الكمي، والتي يقصد بها ربط رقم بعملية معينة أو التعبير عن النشاط بصورة كمية، للمساعدة في مقارنة الأهداف والحركات والأحداث البديلة.

جـ- القابلية للتحقق أو المراجعة، والتي تسمح للمؤهلين الذين يعملون بصورة مستقله عن بعضهم للوصول الى نفس النتائج تقريباً باتباع أساليب علمية معروفة لدى المختصين.

د - البعد عن التحيز، واعطاء مزايا لاحدى المجموعات على حساب الأخرى، ويطلق على هذا الموضوع بالموضوعية.

هـ- التوقيت، الذي يتم من خلاله إعداد التقرير وتسليمه بالسرعة الممكنه والكافية، طبقاً لجدول زمني محدد مسبقاً بحيث يتلقى المستفيد التقرير في الوقت المناسب لاستخدامه.

ويجدر التذكير أن هناك دراسات علمية واسعة حول التقارير بشكل عام ينصح بالأطلاع عليها، ولا ننس القول بأن هناك دراسات علمية أخرى حول صلاحية التقارير وقابليتها للفهم من قبل المستفيدين ينصح بالأطلاع عليها كذلك.

اسئلة الفصل الثاني

١- يقال «ان التحليل المالي يمر بمجموعة من المراحل الاساسية، ولا يشترط ان تمر كل انواع التحليل المالي بكل هذه المراحل». بين المقصود من هذه العبارة؟

٢- ما هي المراحل التي يمكن أن تقترحها للتحليل المالي. ولماذا؟

٣- ينظر الى خطاب التكليف الموجه الى المحلل المالي من قبل الوحدة الاقتصادية التي تنوي اجراء تحليل معين بأنها مرحلة هامة. ما هو برأيك خطاب التكليف. ولماذا يعتبر مهماً؟

٤- ان للتحليل المالي أساليب عده يشترطها موضوع التحليل. فما هي انواع أساليب التحليل المالي، وما هو أفضل أسلوب برأيك. ولماذا؟

٥- حدد مزايا وعيوب كل من التحليل اليدوي والتحليل بأستخدام الحاسب الآلي؟

٦- هناك مقاييس او معايير لقياس نتائج التحليل المالي. ما المقصود بهذه المقاييس وما هي فائدتها؟

٧- ما هو البرنامج الزمني للتحليل المالي. أشرحه بالتفصيل، مع بيان فائدته؟

٨- ما هي الخطوات العملية برأيك لمراقبة ومتابعة التنفيذ لبرنامج التحليل المالي؟

٩- ترتبط عملية الاستنتاجات التي يتوصل اليها المحلل المالي بعدد من العناصر. حدد هذه العناصر وبين دور كل منها في تحديد الاستنتاجات؟

١٠- التقرير الذي يعده المحلل في نهاية العملية التحليلية يعتبر المرحلة الاخيرة من مراحل التحليل المالي. اكتب مقاله عن هذا الموضوع مبيناً الآتي:

- معنى التقرير
- خصائص التقرير



الباب الثاني

القوائم المالية والقياس المحاسبي وأثرهما على التحليل المالي

الفصل الثالث

المبادىء والفروض المحاسبية وأثرهما على القياس المحاسبي والتحليل المالي

الفصل الرابع

القوائم المـالية

الفصل الخامس

مصادر التمويل والاستخدمات



الفصل الثالث

المبادىء والفروض المحاسبية وأثرهما على القياس المحاسبي والتحليل المالي

المقدمة:

مرت المحاسبة بمراحل متعددة من التطور عبر تاريخها المديد. وقد اعتبرت في منتصف القرن العشرين نظاماً للمعلومات Information System نظراً لاستخدامها كثيراً من الطرق والاجراءات والسياسات المرتبطة بمجموعة من المبادىء والقواعد والفروض الخاصة بتشغيل البيانات المتعلقة بالعمليات المختلفة التي تحدث في المشروع، بهدف انتاج معلومات ماليه، وتمثل البيانات المحاسبية المثبته في المستندات والدفاتر المحاسبيه مدخلات النظام المحاسبي Inputs ، بينما تعتبر عمليات التسجيل والتبويب والتلخيص كوحدة التجهيز Process ، اما المعلومات المدونة في التقارير المالية فتعتبر مخرجات النظام Out puts . وتظهر مخرجات النظام المحاسبي على شكل تقارير ماليه تشمل الآتي[1]:

- معلومات عن نتيجة ممارسة نشاط المشروع، من ربح او خسارة، خلال فترة محاسبية معينة، والتي يجري عنها اعداد القوائم المالية، ويحمل هذه المعلومات تقارير تسمى حسابات النتيجة (حساب التشغيل وحساب المتاجرة وحساب الارباح والخسائر) او تقرير يسمى قائمة الدخل.

---

(١) د. محمد مطر: المحاسبة المالية – الدورة المحاسبيه ومشاكل القياس والافصاح والتحليل، الطبعة الثانية، دار حنين، عمان ١٩٩٣. ص٣٧.

– معلومات عن المركز المالي في تاريخ معين يكون عادة في نهاية الفترة المحاسبية. وتظهر هذه المعلومات في تقرير يسمى «قائمة المركز المالي» او «الميزانية Balance Sheet ».

– معلومات عن التغيرات التي تحدث في المركز المالي خلال الفترة المالية التي يجري عنها اعداد القوائم المالية، وتظهر هذه المعلومات في تقرير يعرف بقائمة التغيرات في المركز المالي Statement of Changes in Financial Postition .

تعتبر القوائم المالية – بأنواعها المختلفة – مصدراً مهماً من مصادر المعلومات المحاسبية التي يستخدمها المحلل المالي في تحليل مجالات متعددة من أنشطة أي مشروع، ونظراً لأهمية هذه القوائم، والفروض والمبادىء التي تحكم اعدادها وخصوصاً تلك التي تؤثر على دقة التحليلات التي يقدمها المحلل المالي، سيتم وبشكل مفصل شرح القوائم المالية، والفروض والمبادىء المحاسبية التي تحكمها، كما يلي:

الفروض والمبادىء المحاسبية:

لقد اعتبرت النظريات بحق، خلاصة افكار تعبر عن بعض الحقائق، وهي نتاج العقل البشري النير الذي يهدف الى أستيضاح الحقيقة أو مجموعة حقائق. فالنظرية المحاسبية –كما هو معلوم– تختص بالبحث عن القواعد والأصول المعمول بها في مجال المحاسبة من حيث قبولها أو رفضها، وقد جرى تصنيف المحاسبة على أنها فرع من فروع العلوم الاجتماعية. لذلك فإن هذا الموضوع ومفاهيمه، وإبعاده النظرية لا تتصف بالقطعيه. خلافاً للعلوم الطبيعية، التي تتصف بالمادية والقطعية، كنتيجة حتمية لما تبحثه في ظواهر مستقره ومستمره.

ونتيجة لما ذكر، ولعدم أستقرار النظرية المحاسبية فقد شاع في مؤلفات الفكر المحاسبي، الخلط وعدم الوضوح في عديد من الفروض والمفاهيم والمبادىء المحاسبية. حيث تعتبر بعض المراجع المحاسبية بعض الفروض على أنها مبادىء، وبعض الخصائص والمفاهيم على أنها فروض وبالعكس. ونظراً لما يكتسبه هذا الموضوع من أهمية –لانعكاساته السلبية– على عدد من فروع المحاسبة والتحليل المالي. سوف نتناول

الفروض والمبادىء المحاسبية التي تعتبر اكثر شيوعاً وتأثيراً على التحليل المالي، وفق التسلسل التالي:

اولاً – الفروض المحاسبية الاساسية:

يقصد بالفرض: «التكهن بالحلول التي يمكن عن طريق التجريب التأكد من صحة الظواهر للارتقاء بها الى مستوى الحقيقه من خلال استخدام مزيج من الاستقرار والاستنباط. وحينما تكون النتائج المتحققة على درجة مقبوله من الدقه، فإنه يمكن اعتبار الفروض الاستدلالية مقبوله وصحيحه. وعلى هذا الاساس فإن خطوات البحث العلمي تبدأ بالملاحظة أو مشاهدة الظاهرة المراد دراستها. ثم يجري التكهن بفرض او مجموعه فروض تتلاءم مع موضوع المشاهدة لتحقيق مجموعة استنتاجات مشتقة[1].

ان الفروض المحاسبيه الاكثر انتشاراً وقبولاً في الفكر المحاسبي والتي كانت انعكاساً مباشراً لتطور المحاسبة في مراحلها المختلفة هي:

١– فرض الوحده المحاسبية.

٢– فرض الاستمرارية.

٣– فرض القياس النقدي وثبات وحدة النقد.

٤– فرض التوازن المحاسبي.

وفيما يلي دراسة موجزة عن كل منها:

١– فرض الوحدة المحاسبية:

يقوم هذا الفرض على أساس أن أية وحده محاسبيه عند إنشائها واكتسابها الصفة القانونية تكون مستقلة ومنفصلة بملكيتها عن ملكية المالكين. لذلك فإن الاقرار عن ملكيتها يتم بواسطة اعداد القوائم المالية التي لا علاقة لها بالعمليات الشخصية التي يقوم بها المالكين وبصفتهم الشخصية، مما يجعل القوائم المالية التي تقوم الوحده المحاسبية

(١) د. محمد رضوان حنان: نظرية المحاسبة، منشورات جامعة حلب، حلب ١٩٨٧، ص٧١.

باعدادها تختص بالعمليات التي تقوم بها بصفتها الشخصية المستقلة. وبهذا المعنى فإن البيانات المحاسبية في نظام المعلومات المحاسبي – وبجميع اجزائه – تعبر عن الوحدة المحاسبية.

وفيما يتعلق بالتحليل المالي فإن هذا الفرض يؤكد على أن المحلل المالي عند قيامه بتحليل أي جانب من جوانب أية وحده محاسبية، فإنه يقوم بتحليل انشطة مستقلة بصفتها القانونية عن الانشطة التي يمارسها المالك. وان كان تأثير هذه الأنشطة سينعكس بصورة غير مباشرة عن ملكية المالك الشخصية عند القيام بتوزيع نتائج ممارسة النشاط في نهاية الفترة المحاسبية.

٢– فرض الاستمرار:

بمقتضى فرض الاستمرار، يرى المحاسبون ان الوحدة المحاسبية ومنذ تاريخ نشوئها وإكتسابها الشخصية المعنوية المستقلة، وحده متصله، ومستمرة النشاط، دون النظر الى العمر الطبيعي للمالكين. وبذلك يؤكد على الفصل الكامل بين عمر الوحدة المحاسبية وعمر مالكيها بأعتبارهما شخصيتين مستقلتين عن بعضهما، ولكل منهما أهدافاً وخططاً مستقله عن بعضها ويسعيان الى تحقيقها.

ولذلك فإن النظرة الطبيعية للوحدة المحاسبية هي، استمرارها على المدى البعيد دون انفصال في نشاطها عن الفترات السابقة واللاحقة، الى أن يتم تصفيتها بشكل فعلي. وقد أعتبر هذا الفرض احد الفروض الجوهرية في نظرية المحاسبة، لكونه احد الاركان التبريرية لأسس وقواعد القياس والتقييم المحاسبي، والذي ترك أثره على التحليل المالي والمحاسبي لأنشطة الوحدة المحاسبية، بأعتباره يعتمد على بعض المعايير في تقييم عناصر الاصول وارباح وخسائر المشروع. ويشترط لتطبيق هذا الفرض في الممارسات المهنية الاعتبارات التالية:

– تقييم الاصول طويلة الأجل (الثابتة) بسعر التكلفة مخصوماً منها جميع اقساط الاستهلاك.

- تقييم الأصول المتداولة وتحديداً المخزون السلعي والاستثمارات قصيرة الاجل في الأوراق المالية بسعر التكلفه أو السوق ايهما أقل.
- احتساب الارباح المحققة فعلاً خلال الفترة المحاسبية مع أستبعاد المحتمل منها.
- الاحتياط للخسائر المحتملة والمتوقعة في الفترات المحاسبية التالية.

ويبدو واضحاً ان الاعتبارات السابقة كانت وليدة فرض الاستمرار وتنسجم مع موضوعية القياس المحاسبي، وتحديداً عند استخدام منهج التكلفة التاريخية، في تقييم الاصول طويلة الاجل، والتكلفة او السوق أيهما أقل، عند تقييم الاصول المتداولة. وعلى الرغم من أن هذا الفرض قد أتاح للمحلل المالي اجراء المقارنات بين عناصر القوائم المالية، بأعتبار أن قيمها ثابتة في الفترات المحاسبية المختلفة المتصلة والمستمرة، الا أنه نتيجة لظاهرة التضخم التي تسود العالم منذ الحرب العالمية الثانية، ولا زالت مستمره حتى الآن. أصبح من الصعب تطبيق الاعتبارات السالفه الذكر، بأعتبار ان المعلومات والبيانات المحاسبية التي تحملها القوائم المالية أصبحت ضرباً من التضليل لجميع مستخدمي القوائم المالية. مما انعكس اثره على الفكر المحاسبي وعلى التحليل المالي كذلك، نظراً لعدم مواكبة القوائم المالية - المعده على أساس مبدأ التكلفة - لمتطلبات التقييم الدقيق والسليم في ظل تغيرات مستوى الاسعار. ظهرت أراء عديده، لتعديل القوائم المالية، بطرق مختلفة يراعى فيها أثر التضخم على بيانات القوائم المالية، ومن ابرز هذه الاراء لمعالجة مشكلة التغيرات في مستويات الأسعار، إستخدام الارقام القياسية والتي يلجأ اليها المحلل المالي في الغالب لأظهار اثرها على عناصر القوائم المالية وخصوصاً في صلب تقريره الختامي.

٣- فرض القياس النقدي وثبات وحدة النقد:

من البدهيات في الفكر المحاسبي ان الموارد الاقتصادية التي تمتلكها الوحدة المحاسبية تتكون من عناصر غير متجانسة (أراضي، مباني، آلات، بضائع... الخ). ونتيجة لعدم التجانس في الموارد، أصبح لزاماً ايجاد وحدة قياس موحده نمطية يتم بموجبها قياس وتسجيل العمليات المالية التي تحدث في الوحدة المحاسبية خلال الفترات المحاسبية المختلفة.

لذلك تم استخدام النقود كوحدة لقياس القيم والتغيرات التي تحدث فيها. بأعتبارها وسيلة قياس متعارف عليها، تنسجم مع اسلوب التبادل السائد في الحياة الاقتصادية. وعليه، يمكن تعريف المحاسبة وفق فرض وحدة القياس النقدي، على انها عملية قياس وتوصيل المعلومات عن الأنشطة القابلة للقياس بوحدات النقد. وهكذا أتضح ان المقياس النقدي والفرض القائم عليه، يساعد المحاسبين والمحللين الماليين، للتعبير عن الحقائق غير المتجانسة، على شكل ارقام ونسب، وايجاد مقدار التغيرات التي تحدث فيها واتجاهات هذه التغيرات في الفترات المحاسبية المختلفة. وقد كان يعتقد بأن النقود تتمتع بقوة شرائية ثابتة. تصلح لأن تكون مقياساً لمخزون قيمة الثروه في الفترات الزمنية المختلفة. إلا أن بروز ظاهرة التضخم في اربعنيات هذا القرن، التي شملت عديداً من الحروب، نجم عنها متغيرات اقتصادية غير منظورة في الفترات السابقة. أدت الى التشكيك في الافكار التقليدية لعرض المعلومات التي تقدمها القوائم المالية. مما أستوجب تطوير الطرق المحاسبية التقليدية لمواجهة التغيرات في الظروف الاقتصادية.

وقد شملت هذه الأفكار – بالدرجة الأولى – عدم القناعة بفرض ثبات القوه الشرائية للنقود، التي قدمت اكثر من مدلول عملي على عدم صحة الافتراض السابق، وبالتالي فإن التغيير في القوة الشرائيه للنقود يؤدي الى عدم التجانس في قيم الاصول في الفترات المحاسبية المختلفة، والذي يستوجب على المحلل المالي مراعاتها لتقديم تحليل عملي صادق بأستخدام المؤشرات التعديلية لقيم التضخم والأفصاح عنها في سير العملية التحليلية.

٤– فرض التوازن المحاسبي:

يعتبر القيد المزدوج بمثابة المقدمة العلمية في المحاسبة لولادة فرض التوازن المحاسبي. والذي مفاده أن جميع العمليات الاقتصادية الخاضعه للقياس المحاسبي تنطلق اساساً من توازن طرفي أي قيد محاسبي، الذي يكون مجموعه الجبري صفراً، أذ أن معامل الاصول في نظرية المحاسبة المستند على القيد المزدوج موجباً يقابله معامل جبري سالب،

بنفس القيمة في جانب الخصوم، ويبقى الرصيد الصفري صحيحاً، خلال كافة المعالجات المحاسبية حتى أعداد القوائم المالية التي تحقق هذا التوازن. ويكاد يكون فرض التوازن المحاسبي الركن الأساسي في نظرية المحاسبة، الذي لقي قبولاً عاماً لدى جميع المحاسبين في التطبيق العملي. ويمكن أن نعبر عن معادلة فرض التوازن المحاسبي بالصيغة التالية:

الأصول – الخصوم = صفر

او

الأصول – (الخصوم + رأس المال) = صفر

والتفسير العملي لهذه المعادلة – من وجهة نظر المحاسبين والمحللين الماليين – أن كافة الموارد الاقتصادية تكون مساوية لقيمة مصادر التمويل الذاتية والمقترضة. وهذا ما يفسر تساوي جانبي الميزانية العمومية لأنه وحدة محاسبية في نهاية الفترة المحاسبية، التي يستخدمها المحلل المالي في تحليل المركز المالي طويل الأجل وقصير الأجل، حيث تصبح معادلة الميزانية السابقة ومن وجهة نظر المحللين الماليين بالشكل الاتي:

الاستخدامات = مصادر التمويل

او

الاستخدامات – مصادر التمويل = صفر

ويطلق على المعادلة الاولى (الاستخدامات = مصادر التمويل) بالتوازن المالي، التي تعني المواءمه والتنسيق بين حجم وهيكل الأصول من ناحية وهيكل الحقوق المترتبه على هذه الاصول من ناحية أخرى. الذي أشتق منه التوازن العيني والتوازن النقدي، الذي غالباً ما يستخدم في تحليل العمليات التشغيليه في المشاريع والمصانع الانتاجية في حالة الاعتماد على التوازن العيني، والذي يعني تحقيق المواءمه والتنسيق بين المدخلات والمخرجات، معبراً عنها في صورتها الأولية العينية أي في صورة وحدات طبيعية او قياسية أو فنية، مثل التنسيق والمواءمه بين الطاقة الانتاجية وبرنامج الانتاج، والكمية اللازمه من الانواع المختلفة من الخامات وحجم القوى العامله. اما التوازن النقدي الذي يلجأ اليه المحلل المالي، لمعرفة مقدار تحقيق الوحدة الاقتصادية المواءمه والتنسيق بين

المقبوضات والمدفوعات، وتبيان ما يترتب على هذه التدفقات النقدية من فائض يتعين استثماره او عجز ينبغي تدبيره[1].

ثانياً – المبادىء المحاسبيه:

يعني المبدأ – بشكل عام – حقيقة اساسيه، تكون اساساً لحقائق أخرى تشتق منها. وهذا المعنى في جوهره يشير الى أنه هناك مجموعة قواعد يجري الاتفاق عليها، ومن ثم قبولها في الوسط المهني لحين استقرارها في الممارسات العملية لتصبح مرشداً عملياً علمياً مشتركاً في الممارسات المهنية. وتستند المبادىء المحاسبية عند صياغتها على الفروض المحاسبية. بأعتبارها الدليل الذي يسترشد به في صياغة المبادىء المحاسبية، لتصبح ارثاً علمياً لجميع المحاسبين، ولمن يستخدم بياناتها ومعلوماتها لاغراض مهنيه أو تعليمية والمحلل المالي أحد الذين يستخدمون هذه البيانات والمعلومات في حياتهم العملية. وهذا ما يفسر استمرار ذوي الشأن في تطبيق المبادىء والقواعد المحاسبية منذ ظهور القيد المزدوج وحتى تاريخه.

وفي هذا الجزء سوف نقدم شرحاً مفصلاً للمبادىء المحاسبية المطبقة في الحياة العملية، وفقاً لنظرية الملكية المشتركة ونظرية الشخصية المعنوية، ونحاول بيان تأثير هذه المبادىء على الممارسات المهنية، وتحديد فوائدها وعيوبها على التحليل المالي. وفيما يلي أهم هذه المبادىء واكثرها انتشاراً في المؤلفات والمعايير المحاسبية الدولية:

١– مبدأ الفترة الدورية.

٢– مبدأ التكلفة التاريخية.

٣– مبدأ الموضوعية.

٤– مبدأ تحقق الايراد.

---

(١) Welsh G. A: Budgeting, profit planning and Control, Englewood Gliffs Prentice Hall, Englewood U.S.A. 1975. pp. 15.

٥- مبدأ مقابلة الايرادات بالنفقات.

٦- مبدأ الأهمية النسبية.

٧- مبدأ الافصاح التام.

٨- مبدأ الثبات او الاتساق في النسق.

٩- مبدأ التحفظ.

وسيتم دراستها وفق التسلسل التالي:

١- مبدأ الفترة الدورية:

يعتبر هذا المبدأ اشتقاقاً من فرض الاستمرار المحاسبي الذي سبق شرحه. وقد أعتبر مبدأ الدورية أحد المبادىء الجوهرية التي ساهمت بشكل جذري في أنهاء مشكلة أصحاب المشروع في معرفة نتيجة عمل المشروع من ربح أو خسارة في فترات دورية، بدلاً من الانتظار لحين تصفية المشروع تصفية فعلية ونهائيه، الذي يتناقض وفرض الاستمرار. وقد أسس هذا المبدأ على تصور نظري لحياة المشروع، تقسم بموجبه حياة المشروع الى فترات زمنية تختلف مدتها من منشأة الى أخرى، والتي تكون عادةً سنة مالية كاملة تبدأ في ١/١ وتنتهي في ١٢/٣١ من كل سنة، بحيث يتم تأسيس المشروع دفترياً أول كل فترة محاسبية، ثم يتم تصفيتها في أخرها، وذلك بواسطة القيود الافتتاحية والقوائم المالية. ثم تأسس من جديد في بداية الفترة المحاسبية التالية كمشروع جديد، لتصفى مره أخرى في نهاية الفترة الجديدة وبنفس الاسلوب السابق... وهكذا تستمر عملية الإنشاء والتصفية طول العمر الانتاجي للمشروع حتى يتم تصفيته فعلاً.

ومن الواضح أن مبدأ الفترة الدورية يستند على ادوات اجرائية لتنفيذه. وهذه الادوات هي القيد الافتتاحي، الذي يعتمد على بيانات ميزانية السنة المالية السابقة. وفي نهاية الفترة المحاسبية يتم اقفال جميع أرصدة الحسابات الظاهره في ميزان المراجعة وفي القوائم المالية، كل حسب موقعه في هذه القوائم، وبذلك يستطيع المحاسب قياس نتيجة

عمل المشروع بواسطة قائمة الدخل او حسابات النتيجة، ومن ثم يحدد المركز المالي عن طريق الميزانية العمومية (قائمة المركز المالي). وعندما ينتهي المحاسب من اعداد القوائم المالية، فهو يؤدي مهمة غاية في الأهمية لمن يستخدم البيانات والمعلومات التي تحملها هذه القوائم، واحد المستخدمين لهذه القوائم هو المحلل المالي، بأعتبارها احد المصادر المهمه للبيانات والمعلومات التي يستند عليها في مهمته التحليليه. وبذلك يتضح دور وأهمية مبدأ الفترة الدورية في توفير المادة الخام للمحلل المالي لاستخدامها في انجاز العملية التحليلية التي ينفذها حسب الضرورة، وحاجة الاطراف التي تعنيها نتيجة عملية التحليل.

٢- مبدأ التكلفة التاريخية:

يعتبر هذا المبدأ أحد أهم المبادىء التي يعتمد عليها النموذج المحاسبي المعاصر في تقييم عناصر الأصول والخصوم. فبمقتضاه يتم تقييم كافة عناصر الموارد الاقتصادية، واستخداماتها، ومصادر تمويلها، وجميع المصروفات والايرادات التي يتم التعبير عنها في القوائم المالية بتكلفتها الأصلية وبغض النظر عن التقلبات التي تتعرض لها القيمة الأقتصادية للأصل نتيجة التغيرات المستمره في القوة الشرائية للنقود، مما تجعل البيانات المحاسبية المعروضه بالقوائم المالية في فترات مختلفة غير ملائمة لاجراء المقارنات المكانية والزمانية.

وتعتبر الأصول طويلة الأجل اكثر العناصر تأثراً بهذا المبدأ. ويرجع السبب في استخدام التكلفه التاريخية في تقويم هذه الاصول الى ما يلي[١]:

أ- انها تمثل التكلفة الحقيقية في تاريخ الحصول على الأصل.

ب- أنها ناتجة عن عملية تبادل حقيقيه وليست إفتراضية، وبذلك يمكن الاعتماد عليها.

---

(١) دونالد كيسو، جيري ويجانت: المحاسبه المتوسطة - الجزء الأول - ترجمة دار المريخ، المملكة العربية السعودية، الرياض، ١٩٨٨م، ص٣٨٦.

جـ- عند إستخدام طرق أخرى لتقويم الأصل ونجم عنها مكاسب او خسارة، فيجب أن لا تؤخذ في الاعتبار، ما دام الأصل في حيازة الوحدة الاقتصادية.

وبالرغم من أهمية هذا المبدأ، وما يتميز به من موضوعية، في عملية القياس والتقويم، الاّ أنه يبقى قاصراً عن بيان حقيقة المركز المالي للوحدات الاقتصادية التي تمتلك أصولاً متشابهه تم الحصول عليها في فترات محاسبية مختلفة. مما يستحيل معها عملية المقارنة في حالة بقاء الأصول بقيمتها التاريخية دونما تعديل، لأظهار أثر تغيرات الأسعار على هذه البيانات. وتنسحب المشكلة السابقه على الوحده المحاسبية الواحده، في اجراء المقارنات لفترات محاسبية مختلفة.

وبالرغم من المناقشة السابقة التي ركزت في جوهرها على الأصول الثابتة، إلا أن تلك المحاكمة الفكرية لا تقلل من أهمية دراسة أثر منهج مبدأ التكلفه التاريخية على الأصول المتداوله، وتحديداً على المخزون السلعي بأعتباره أحد أهم عناصر الاصول المتداوله، من حيث كبر حجمه بالمقارنه مع أي عنصر من هذه العناصر، بالاضافة الى أنه يدخل في تحديد نتيجة الاعمال (من ربح أو خسارة) في نهاية الفترة المحاسبية، كما أن خطأ تقييمه يقدم ارقاماً غير صحيحه لمجموع الأصول المتداوله. وبالتالي لإجمالي الأصول، علماً بأن اثر هذا الخطأ سوف ينسحب على حقوق الملكية، لكون المخزون السلعي يدخل في تحديد تكلفة البضاعه المباعه. وبطبيعة الحال، فإذا كان احد عناصره غير صحيح، فإن مجمل الربح، وصافي الربح، يكون بالنتيجة غير صحيح. بالإضافة الى ذلك، فإن المخزون السلعي آخر المده هو المخزون السلعي في اول المدة للفترة المحاسبية التالية، وبالتالي يترك اثره على ارصدة حسابات الفترة المالية التالية.

أن تطبيقات مبدأ التكلفه التاريخية في الممارسات المهنية قد ترك أثاره الواضحه على التحليل المالي، بأعتبار أن بيانات القوائم المالية المادة الخام التي يستخدمها المحلل في تحليل مجالات متعددة، تنعكس على أحتساب رأس المال العامل الاجمالي، والصافي وعلى اجراء المقارنات في الفترات المحاسبية المختلفة. وعلى مقارنة معدل دوران المخزون السلعي وجميع المعاير الاخرى المرتبطة بعنصر المخزون السلعي.

ولا ينحصر أثر هذا المبدأ على المؤشرات والمعاير السابقة فقط. وانما ينسحب على تحليل المركز المالي طويل الأجل واتجاهاته في الفترات المحاسبية المختلفة بأعتبار أن الاصول الثابتة، أحدى العناصر الاساسية التي تدخل في تحليل هذا الجانب. ولذلك يجب على المحلل المالي ان يراعي التغيرات الحاصلة في قيم هذه الاصول نتيجة الارتفاع المستمر في الاسعار بسبب التضخم.

٣- مبدأ الموضوعية:

يقصد بالموضوعية: التأكد بأية وسيلة ماديه لحدوث الواقعه المالية. وقد أعتبرت المستندات المحاسبية دليلاً مادياً على ذلك، كبرهان مكتوب يؤيد حدوث الواقعة، ولذلك فالمحاسبة لا تعتمد بالعمليات المالية ولا تسجل بالسجلات المحاسبية، دون وجود توثيق مستندي يؤيد حدوث كل عملية على انفراد. ويشمل التوثيق المستندي جميع عناصر الاصول والخصوم دون أستثناء. كما يعزز ذلك الجرد الفعلي، الذي تجريه الوحدات الاقتصادية في نهاية كل فترة مالية، عند اعداد القوائم المالية، التي تعتبر بدونه غير مكتمله من الناحية القانونية، وكشرط اساسي للاعتراف بها مهنياً. وللاعتبارات السابقة تتميز البيانات المحاسبية كأحد مصادر البيانات التي تتمتع بالموثوقيه. والميزه الأخيرة للمحاسبة أضفت صفة الموضوعية على بيانات المحاسبة، لابتعاد المحاسبة في معظم الاحيان عن التقدير والتنبؤ، وعدم الاعتماد على الاحكام الشخصية، إلا في الحالات التي يكون فيها سنداً علمياً او ما يبررها بالحجج العلمية الملائمة.

وقد أضفت السمات التي تميز المحاسبة بموضوعيتها، أهمية استثنائية لدى المحللين الماليين، ولذلك تعتبر بيانات ومعلومات المحاسبة مادة لا غنى عنها في عمليات التحليل المالي، بل يصح لنا القول: أنه بدون هذه البيانات لا يمكن للتحليل المالي أن يحقق اغراضه وقد يكون ذلك مستحيلاً.

٤- مبدأ تحقق الايراد:

يمثل الايراد في الفقه المحاسبي، اجمالي التدفقات التي تؤدي الى زيادة اجمالي

أصول الوحدة الاقتصادية، أو الى نقص اجمالي الخصوم أو كليهما معاً. وتنتج الايرادات عادة من:

١- بيع السلع.

٢- تقديم الخدمات للعملاء او تأجير موارد المشروع.

٣- بيع أصول المشروع.

٤- بيع الاستثمارات في الاوراق المالية.

ووفقاً لمبدأ تحقق الايراد، فإن الايراد يعتبر متحققاً متى توفرت قرينه على وجود واقعه -او معيار- للاعتماد عليها، لتحقق أو اكتساب الايراد، لأجل توفر الدليل للاعتراف به دفترياً. ومع اختلاف وجهات نظر المحاسبين حول معايير تحقق الايراد، فإن الرأي الأرجح، هو أن الايراد يتحقق بمجرد بيع السلعة أو تقديم الخدمه للعملاء. وهذا المعيار هو المطبق في الممارسات المهنية، التي يستند عليها المحاسبون للإثبات الدفتري.

وبالإضافة الى تحقق الايراد بموجب بيع البضاعه أو الخدمة، توجد حالات أخرى يعتبر فيها الايراد متحققاً، ومن هذه الحالات الآتي:

أ - تحقق الإيراد بعد البيع.

ب- تحقق الإيراد عند الانتهاء من الانتاج.

جـ- تحقق الايراد أثناء عملية الانتاج.

د - تحقق الإيراد عند الانتهاء من النشاط الاقتصادي.

وفيما يلي دراسة موجزة عنها.

أ - تحقق الايراد بعد البيع: يتحقق الإيراد بعد البيع في حالات معينه، كما هو الحال عند البيع بالتقسيط وعند البيع الإيجاري. ففي النوع الأول يقوم البائع ببيع بضاعته للمشتري، ويتم سداد الثمن على أقساط. وبموجب هذا الاسلوب البيعي فإن ملكية

البضاعة تنتقل الى المشتري بمجرد إتمام الصفقة ووصول البضاعة الى مخازن المشتري. بصرف النظر عن المبلغ المتبقي بذمة المشتري من الصفقة، وبصرف النظر عن مصير هذا الدين عند توقف المدين عن سداد الاقساط المستحقه عليه، حيث لا يحق للبائع استرداد بضاعته المباعه، وإنما يحق له القيام بالإجراءات القانونية للحصول على حكم قضائي لاسترداد ما تبقى له من دين بذمة المشتري.

اما البيع الإيجاري فهو عبارة عن اتفاق يتم بين طرفين هما: البائع والمشتري على اتمام صفقه معينه لا تنتقل بموجبها ملكية البضاعة الى المشتري بمجرد اتمام الصفقه، وإنما عند تسديد القسط الأخير من الصفقة فقط. وهذا يعني ان حيازة البضاعة تنتقل للمشتري دون أنتقال ملكيتها لحين تسديده أخر قسط من أقساط الصفقه المتفق عليها. وبموجب هذا النوع من البيوع، يحق للبائع استرداد البضاعه دون قيامه باية إجراءات قضائية، وحين استرداد البائع لبضاعته من المشتري يحق له التصرف بها دون ان يكون للمشتري أي حق في المطالبة بالأقساط التي دفعها سابقاً.

وبالنظر لخطورة طريقتي البيع بالتقسيط والايجاري بسبب احتمال عدم تحصيل جزء من قيمة المبيعات، فلذلك يتطلب تحديد الارباح التي تستفيد كل دوره ماليه منها حتى لا يجري تحميل الأرباح على فترة مالية معينة بينما الارباح لم تتحقق نتيجة توقف المشتري عن السداد.

ب- **تحقق الإيراد عند الأنتهاء من الانتاج:** في حالات معينه يجوز أعتبار الايراد محققاً عند الانتهاء من الانتاج، وخصوصاً عندما يصبح بالإمكان تقدير ثمن بيع السلعه بشكل موضوعي. وقد أيدت هذه القاعدة التوصيات الصادره من المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين ICPA والتي جاء فيها: «يجوز في أحوال استثنائية إثبات قيمة المخزون بسعر أعلى من ثمن تكلفته. فإذا كان المخزون مثلاً مكوناً من معادن ثمينه ذات قيمة نقدية ثابته، وكان توزيعها يتطلب نفقات بيعيه كبيره، فإنه يجوز إثبات قيمة هذا المخزون بقيمته النقدية المرتفعه. ويجب ان يكون الأساس المستخدم في تبرير هذه القاعدة المعايير التاليه:

أ) عدم إمكان تحديد ثمن تكلفة المخزون بدرجة معقوله من الدقه.

ب) إمكان تسويق المخزون بالاسعار المحدده له في السوق في فترة قصيرة».

استناداً الى النص السابق، يمكن تطبيق مبدأ تحقق الإيراد بعد الانتهاء من الانتاج متى توفرت المعايير التاليه:

أ) إمكانية احتساب تكلفة الانتاج بدرجة عالية من الدقة.

ب) إمكانية احتساب سعر البيع بشكل موضوعي.

جـ) عندما يكون المنتج نمطياً.

د) عند توفر سوق منتظمة ومؤكده للمنتج.

وأكثر الحالات التي يمكن فيها تحقق الإيراد عند الانتهاء من الأنتاج في الصناعات المتعلقة بالمناجم الخاصة بالفحم والماس والذهب والفضه، وكذلك في صناعة التعدين وابار البترول.

جـ- **تحقق الايراد اثناء عملية الإنتاج:** من المعلوم أن الدوره الإنتاجية تختلف من صناعه الى أخرى، وذلك حسب طبيعة المنتج، حيث أن هناك صناعات تستغرق دورتها الانتاجية فترة تقل عن الفترة المحاسبية الواحدة، بينما في انواع أخرى تستغرق دورتها الإنتاجية عدداً من الفترات المحاسبية. ولذلك فإن الصناعات من النوع الاول لا تعاني أية مشاكل محاسبية من توزيع التكاليف والايرادات على الفترات المحاسبية. الا أن المشكلة تظهر في الصناعات التي تستغرق دورتها الإنتاجية اكثر من فترة محاسبية واحدة. وخصوصاً في الحالات التي يتحقق فيها الإيراد بالتدرج وحسب مراحل الإنتاج وفق مستوى الانتاج. كما هو الحال في عقود الإنشاءات طويلة الاجل Long-Term con-tracts وهي العقود التي يتم تنفيذها على مدار عدة فترات محاسبية، نظراً لعدم تزامن استنفاذ نفقاته وتحقق إيراداته خلال الفترة المحاسبية نفسها، كما أنه يكون عادة أكثر جسامه سواء من زاوية النفقات، أم من زاوية الإيرادات، مما جعل الجمعيات المحاسبية في

معظم البلدان تضع معايير خاصة بها(١). ولعل ابرز معيار لمعالجة المشكلة الاخيره هو المعيار الذي أصدرته لجنة المبادىء المحاسبية الامريكية عام ١٩٨١ لمعالجة محاسبة عقود الانشاءات طويلة الأجل بأتباع طريقة نسبة الاتمام، التي يتم بموجبها الاعتراف على مدار الفترات المحاسبية بجزء من نفقات العقد وإيراداته وأرباحه بموجب نسبة إتمام تتخذ نسبه مئويه يتم تحديدها بموجب أساس الاستحقاق المحاسبي وتوافقاً مع مبدأ مقابلة الايرادات بالنفقات.

د) **تحقق الإيراد عند الانتهاء من النشاط الاقتصادي لعملية الإنتاج:** يتحقق الإيراد عند الانتهاء من النشاط الاقتصادي لعملية الانتاج متى تم انجاز الجزء الاكبر من النشاط الاقتصادي والذي يتيح امكانية قياس هذا النشاط والتحقق منه دونما تحيز، ولذلك يمكن تطبيق هذه الحالة عندما تتوفر المعايير التالية(٢):

أ) عندما يكون الإنتاج بناءاً على طلبات العملاء وسعر البيع محدد مسبقاً وتكلفة الإنتاج يمكن تحديدها أيضاً.

ب) عندما يكون سعر البيع محدداً تنافسياً في سوق التنافس الكامل ويمكن تصريف كامل الانتاج في وقت قصير ودون تخفيض سعر البيع.

٥- مبدأ مقابلة الايرادات بالنفقات:

أدى الاعتراف بفرض الاستمرار المحاسبي الى ضرورة أشتقاق مبدأ محاسبي ينسجم وروح هذا الفرض، وتم تطبيق مبدأ مقابلة الايرادات بالنفقات، الذي يتم بموجبه تحديد إيرادات كل فترة محاسبية لتحمل بالنفقات التي تكبدتها لتحقيق تلك الإيرادات، على أن يجري الفصل بين إيرادات ونفقات الفترات المحاسبية المختلفة دون النظر الى تاريخ دفع النفقة أو استلام الإيراد، تطبيقاً لإساس الاستحقاق المحاسبي.

وقد سعى الفكر المحاسبي الى إيجاد ترابط مقبول الى حداً ما، بين إيرادات

(١) د. محمد مطر، د. عبد الكريم زواتي، د. محمد مجيد سليم: المحاسبة المتوسطة، دار حنين، عمان ١٩٩٤، ص١٧.

(٢) د. محمد رضوان حلوه حنان: نظرية المحاسبة، جامعة حلب، حلب ١٩٨٧م، ص٢٠١.

ونفقات كل فترة محاسبية. بإيجاد علاقه سببيه بين طرفيها. فكانت هذه العلاقة: أن النفقات التي تؤدي الى خدمات فوريه يجب تحميلها على الإيرادات التي حققتها، او كانت سبباً في تحقيقها، على أن يجري تطبيق هذه العلاقة بعيداً عن تاريخ دفع النفقه أو استلام الإيراد المتحقق، من خلال الفصل الكامل لكل منهما عن الفترات المحاسبية.

وقد استخدم المحاسبون بعض الأدوات المحاسبية لتطبيق مبدأ مقابله الإيرادات بالنفقات فكانت حسابات النتيجة أو قائمة الدخل، الأداة المحاسبية التي من خلالها تستطيع الوحده الاقتصادية بيان إيرادات ونفقات كل فترة محاسبية لتحديد نتيجة عملها من ربح او خسارة.

ان نشأة هذا المبدأ كانت وليدة الحاجة الى حل المشاكل المتعدده التي تقابل المحاسبين في مجال تحديد وقياس عناصر المصروفات والايرادات، وطبقاً لمبدأ المقابله تمثل المصروفات تكاليف الحصول على إيرادات الفترة المحاسبية الحاليه، وبناءً عليه فإن هذه العلاقة السببية هي الأساس العام الذي يمكن من خلاله مواجهة معظم مشاكل القياس الدوري لعناصر المصروفات والإيرادات[1].

٦- مبدأ الأهمية النسبية:

من نتائج فرض الاستمرار، اشتقاق مبدأ محاسبي أخر هو مبدأ الأهمية النسبية، الذي يعني إعطاء أهمية أكبر للعناصر المهمه التي تكون ذات تأثير اكبر من غيرها على القوائم المالية. ومن الناحية النظرية يتطلب معالجة جميع العناصر مهما كانت أهميتها الأقتصادية بنفس المستوى والطريقة المحاسبيه، والتي يطلق عليها بالأهمية الشاملة. الا إنه - في الممارسات المهنية - كثيراً ما يهمل تطبيق هذه القاعدة وخصوصاً إذا كانت المعالجة متعلقة بقيم صغيرة نسبياً. فمثلاً تمثل تكلفة الآلة مبلغاً كبيراً، وتعتبر ذات أهمية نسبيه اكبر من تكلفة بعض الأدوات الكتابية مثل ثاقبة الاوراق. ولذلك لا يتم تخصيص تكلفة مثل هذه الأدوات على الفترات المحاسبية، وإنما تعتبر مصروفات إيرادية تحمل على

---

(١) د. عباس مهدي الشيرازي: نظرية المحاسبة، الطبعة الاولى، ذات السلاسل، الكويت ١٩٩٠، ص١٨١.

ايرادات الفترة التي أشتريت منها، وبالعكس فإن الآلات الانتاجية التي يجري تخصيص تكلفتها على فترات محاسبية متعددة تتناسب مع طريقة الاستهلاك المطبقة في الوحدة الاقتصادية.

وفي الممارسات المهنية يتم الاسترشاد بمبدأ الأهمية النسبية عندما تتم عملية الدمج بين بعض البيانات المالية – ذات العلاقه – وعرضها في القوائم المالية تحت حساب أحد العنصرين المندمجين. كما هو الحال عند دمج مجموعة من المصروفات صغيرة الحجم تحت حساب المصروفات النثرية.

بدراسة متأنية لهذا المبدأ يدل بشكل واضح على ان بعض الاجراءات المحاسبية في عملية القياس تخضع لتقييم المحاسب ورأيه الشخصي في تطبيق النسبية على بعض العناصر المحاسبية.

وغالباً ما يجري تطبيق مبدأ الأهمية النسبية بالاسترشاد بأحد أو بعض المعايير التالية:

١- حجم العنصر النسبي قياساً بالعناصر المماثله الأخرى وذلك من حيث حجم قيمته الاقتصادية.

٢- طبيعة العنصر وإمكانية تغيرها، مثل تحويل بعض المصروفات الرأسمالية الى ايرادية او العكس.

٣- تأثير العنصر على سلوك مستثمر المعلومات من خلال الظروف المحيطه به من فترة الى أخرى.

ويعتبر المعيار الأول أكثر المعايير شيوعاً بين المحاسبين، حيث يجري تطبيقه بشكل واسع في الحياة العملية.

٧- مبدأ الافصاح التام:

ينص مبدأ الافصاح المحاسبي على البيان التام والشامل لجميع البيانات والمعلومات المحاسبية – قدر الامكان – لتحقيق الفائدة لمستخدميها. وبمقتضى هذا المبدأ أصبح لا

ينظر الى القوائم المالية على أنها هدفاً في حد ذاتها تسعى الوحده المحاسبية الى تحقيقه. وإنما لمساعدة بعض الاطراف لاتخاذ القرارات المختلفة، إضافة الى توفير المراقبة على نشاط المشروع من قبل المالكين، وخصوصاً في الشركات المساهمة. مما أستوجب ان تكون البيانات والمعلومات المدونه في القوائم المالية واضحة وكافيه ومفهومه لكل الاطراف التي تسعى للأستفادة منها.

وقد جرى الاتفاق في السنوات العشر الاخيره على شمول القوائم المالية إضافة الى البيانات المحاسبية المتعلقة بالعمليات القابله للقياس النقدي، الى معلومات وصفيه ترد على شكل ملاحظات او مذكرات ملحقه بالقوائم المالية للعمليات التي لا يمكن قياسها نقدياً ما دامت تحقق الوضوح التام، والفائده لمستخدمي القوائم المالية.

وقد تشمل هذه الملاحظات كل أو بعض البنود التاليه:

- أسس قياس وتقويم بعض عناصر القوائم المالية مثل طريقة أحتساب اقساط استهلاك الاصول الثابتة، وطريقة توزيع تكاليف الأصول المعنوية، وطريقة تقييم المخزون السلعي... الخ.
- المعلومات الإضافية عن احتمالات وقوع بعض الأحداث المستقبلية والتي يصعب تقييم تأثيرها بشكل قاطع على المركز المالي، مع تطبيق التحفظ كلما امكن ذلك.
- المعلومات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية التي قد تنشأ على الوحدة الاقتصادية نتيجة بعض التزاماتها حيال الغير، والتي تحد من قدرتها على استخدام بعض أصولها، مثل المسؤولية الناجمة عن الاقتراض طويل الأجل برهن الأصول.
- المعلومات المتعلقة بالاحداث التي حصلت بعد تاريخ الميزانية وقبل صدور القوائم المالية.

وقد أدت الاضافات الاخيرة على القوائم المالية – من حيث شمولها على البيانات الوصفيه – خدمة كبيرة للتحليل المالي بأعتبار المحلل المالي أحد الاطراف التي تستخدم القوائم المالية.

٨- مبدأ الثبات:

يقوم هذا المبدأ على أساس أن الاجراءات والطرق والسياسات والمبادىء التي يتم أختيارها من بين عدة إجراءات وطرق وسياسات بديله، يجب أن يتم أتباعها بصورة ثابته ومنتظمة بحيث يتم الإقرار عنها بطريقة موحده من فترة محاسبية الى فترة محاسبية أخرى. لذلك فإن مبدأ الثبات يتضمن:

أ) تطبيق نفس الاجراءات والطرق المحاسبية على الاحداث المتماثله في المشروع الواحد خلال الفترات المحاسبية المختلفة.

ب) تطبيق نفس السياسات والمفاهيم والطرق والإجراءات لكل عنصر من عناصر القوائم المالية للمشروع خلال الفترات المحاسبية المختلفة.

إن التجانس في تطبيق المبادىء والسياسات والطرق والإجراءات عبر الزمن، من فترة الى فترة محاسبية أخرى، تتيح إمكانية المقارنة بين عناصر القوائم المالية المعده خلال هذه الفترات بشكل يكشف التغيرات التي تطرأ عليها واتجاهات هذه التغيرات ومقدار أثرها على القوائم المالية.

وبذلك أتاح هذا المبدأ للمحلل المالي أستخدام بيانات ومعلومات القوائم المالية المتجانسة والثابتة في طرق قياسها وتقويمها في الفترات المحاسبية المختلفة لاغراض المقارنات الزمنية على مستوى المشروع الواحد.

٩- مبدأ التحفظ:

بمقتضى هذا المبدأ فإن بعض عناصر القوائم المالية التي تحتاج الى بعض التقديرات، وخصوصاً العناصر التي يدخل فيها التقدير الشخصي يجب أن يراعى فيها جانب التحفظ، والابتعاد عن التضخيم الناجم عن التفاؤل الشديد في معالجة بعض الامور المحاسبية.

ويبدو أن الأساس الذي أستند عليه في تطبيق هذا المبدأ، هو أختيار السياسه التي

تنطوي على اتباع الإجراء المحاسبي الذي يأخذ الخسائر المحتملة في المستقبل في الاعتبار دون الارباح. ولعل من أهم التطبيقات العملية لهذا المبدأ تقييم المخزون السلعي في آخر المده بسعر التكلفه أو السوق ايهما أقل، وتكوين المخصصات والاحتياطيات للخسائر المحتملة والالتزامات الطارئه.

ونرى بأن منحى مبدأ التحفظ الذي سلكه مفكرو المحاسبة كان دافعه تحقيق الموضوعية في عملية القياس في الفترات الزمنية التي كان فيها الاتجاه العام لاقتصاديات أغلب بلدان العالم هو الانتعاش الاقتصادي، الذي أستوجب سياسة التحفظ. الا أنه ومنذ بروز ظاهرة التضخم الاقتصادي أستوجب معه التخلي عن سياسة التحفظ لزوال المبررات الموضوعية لاستمرار تطبيقها نظراً لكون الاتجاه العام السائد للأسعار هو الارتفاع المستمر.

لعل من المفيد الاشارة الى ان الاستمرار في تطبيق مبدأ التحفظ على عملية القياس المحاسبي سوف يستمر معه إعتماد القيم الدنيا للأصول والقيم العليا للخصوم وعدم إثبات الأرباح غير المحققه، مما يؤدي الى عدم الدقه في تحليل المركزين الماليين قصير الاجل، وطويل الاجل للوحده الاقتصادية للعلاقه المتينه بين قيم الاصول والخصوم التي يجري قياسها محاسبياً وفق الاعتبارات التي يفرضها مبدأ التحفظ، ونتائج تحليلها مالياً.

اسئلة الفصل الثالث

١- أحدى مراحل تطور المحاسبة، هي أعتبارها نظاماً للمعلومات. ناقش هذه العبارة مبيناً الآتي:

- اسباب أعتبار المحاسبه نظاماً للمعلومات.
- اجزاء نظام المعلومات المحاسبي.
- عناصر مخرجات النظام المعلومات المحاسبي.

٢- لقد أعتبرت المحاسبة أحدى فروع العلوم الاجتماعية. فما تأثير ذلك على الفروض والمبادىء المحاسبية وبالتالي على التحليل المالي؟

٣- فرض الوحدة المحاسبية يعني ان الوحدة الاقتصادية عند إنشائها واكتسابها الصفه القانونية تكون مستقله ومنفصله بملكيتها عن المالكين. فما هو تأثير هذا الفرض على:

- القياس المحاسبي.
- التحليل المالي.

٤- يعتبر فرض الاستمرار أحد الفروض الجوهرية في نظرية المحاسبة، باعتباره يؤمن العناصر التبريرية لقواعد القياس والتقييم المحاسبي، والذي ترك أثره على التحليل المالي. ناقش هذه العبارة مبيناً:

- معنى فرض الاستمرار.
- أسباب أعتبار فرض الاستمرار احد الفروض الجوهرية.
- كيف ترك فرض الاستمرار أثره على التحليل المالي.

٥- تكلم عن أثر ظاهرة التضخم على فرض القياس النقدي وثبات وحدة النقد. وانعكاسات ذلك على القياس المحاسبي والتحليل المالي؟

٦- يمكن ان نعبر عن معادلة فرض التوازن المحاسبي بالصيغة التالية:

الأصول - الخصوم = صفر

فكيف يمكن تحوير هذه المعادلة من وجهة نظر المحللين الماليين. ثم كيف تحقق عملية التوازن المالي من خلال هذه المعادلة؟

٧- ما المقصود بمبدأ الدوريه، وما هي نتائج تطبيقه على القياس المحاسبي؟ ومن ثم ما هي الخدمة التي قدمها للتحليل المالي؟

٨- يعتبر مبدأ التكلفة التاريخية أحد أهم المبادىء التي يعتمد عليها النموذج المحاسبي المعاصر، في تقييم عناصر الأصول والخصوم. على ضوء العبارة السابقة تكلم عما يأتي:

- معنى مبدأ التكلفة التاريخية.

- أثره على القياس المحاسبي.

- أثره على التحليل المالي.

٩- تكلم عن علاقة مبدأ الموضوعية بالتحليل المالي؟

١٠- ما هي أثار مبدأ تحقق الايراد على القياس المحاسبي وانعكاساته على التحليل المالي؟

١١- لعب مبدأ مقابلة الايرادات بالنفقات دوراً مهماً لحل المشاكل المتعددة التي تقابل المحاسب في مجال تحديد وقياس عناصر المصروفات والايرادات. فما هو:

- مبدأ مقابلة الايرادات بالنفقات؟

- وكيف ساهم في حل مشاكل قياس عناصر المصروفات والايرادات؟

- ما هو أثر هذا المبدأ على تطبيقات التحليل المالي؟

١٢- كيف أثر مبدأ الافصاح التام على القوائم المالية، وما هي انعكاسات هذا المبدأ على التحليل المالي؟

الفصل الرابع
القوائم المـــالية

١- مفهوم القوائم المالية:

القوائم المالية عبارة عن نظام من العلاقات المتبادله بين المؤشرات التي تحويها، والتي تصف المركز المالي للمشروع في تاريخ معين، كما تصف الانشطة الاقتصادية للوحدة المحاسبية خلال فترة محدده (شهر، ربع سنه، نصف سنه، سنه). وهي مجموعة من الكشوف المحاسبية التي تعبر عن البيانات التفصيليه والإجمالية لمستوى أداء المشروع، وحقيقة المركز المالي الذي آلت إليه نتيجة نشاط المشروع خلال فترة زمنية معينة.

وعلى اساس معطيات القوائم المالية تتمكن الأطراف المعنيه بمن فيهم المحلل المالي، من التقييم والاشراف والتخطيط لانشطة المشروع، كما تساعد في اكتشاف اسباب الانحراف عن المعدلات المعيارية المحددة بالميزانيات التقديرية وتغيراتها واتجاه هذه التغيرات في فترة معينة، وتحليل هذه التغيرات، ووضع الحلول المناسبة لتجاوزها إذا كانت سلبية، والبحث عن الاحتياطيات الكامنه لزيادة قدرتها الانتاجية.

وتستند القوائم المالية على مدخلات النظام المحاسبي المتمثلة في البيانات المحاسبية المدونة على المستندات والدفاتر والسجلات المحاسبية وتقاريرها، والتي تعبر عن موارد المشروع الاقتصادية وتغيراتها خلال فترة معينه. ولا بد لهذه القوائم من أن تلبي متطلبات معينه منها: الشمولية والدقة في التعبير عن الانشطة والوصف الصحيح لها، كما لا بد أن تتصف بالوضوح والبساطة وثبات المصطلحات والطرق والاجراءات والسياسات والمبادىء المحاسبية المطبقة في الفترات المحاسبية المختلفة.

٢- انواع القوائم المالية:

تختلف القوائم المالية بإختلاف طبيعة عمل الوحدة المحاسبية، ونوعية البيانات التي تعبر عنها. إلا أن أبرز هذه القوائم في المحاسبة المالية هي الميزانية العمومية (قائمة المركز المالي)، وقائمة الدخل (أو حسابات النتيجة)، وقائمة التغيرات في المركز المالي.

وسنتناول في هذا الجزء من الكتاب شرحاً لهذه القوائم بما يتلائم مع موضوع التحليل المالي. وذلك وفقاً للتسلسل التالي:

- قائمة الدخل:

- مفهوم قائمة الدخل: قائمة الدخل احدى القوائم المالية التي تبين قدرة الوحدة الاقتصادية على تحقيق المكاسب الايرادية خلال فترة محاسبية معينة، وهي عبارة عن تقرير يبين مقدار الايرادات والنفقات للوحدة المراد أحتساب صافي ربحها او خسارتها خلال فترة محاسبية معينة. وتنبثق أهمية هذه القائمة من كونها تبين التغيرات الناتجة عن العمليات المالية التي تمت خلال الفترة المحاسبية، ويرى Foulke في قائمة الدخل على أنها تسجيلُ لنشاط الإدارة فيعرفها: أنها الترجمة الرياضية لسياسات وخبره ومعرفة وبعد نظر ومبادرة إدارة المشروع، وذلك من وجهة نظر الإيرادات والمصروفات، ومجمل الربح، والربح عن إدارة الاعمال، وصافي الربح او الخسارة، فصافي الربح او الخسارة النهائية هو المؤشر النهائي لمهارة ادارة الانشطة[١].

من التعريف السابق، نخلص الى أن قائمة الدخل تهدف الى تحقيق مبدأ مقابله الايرادات بالنفقات لتحديد صافي الدخل او الخسارة بطريقة مبسطه وواضحة، وهي بالتالي ليست بديلاً عن حسابات النتيجة، الاّ أنه يتم تفضيل استخدام قائمة الدخل بدلاً عن حسابات النتيجة (المتاجره والارباح والخسائر) للاعتبارات التالية:

١- عدم وجود فصل واضح بين أنواع الايرادات والمصروفات التي تعبر عنها

---

(١) Foulke, Roy A: Practical Financial Statment Analysis (Grow - Hill), 1961, p.p. 516.

حسابات النتيجة، فحساب الارباح والخسائر مثلاً قد يحوي ايرادات متنوعه المصادر بعضها من نشاط داخلي عادي، والأخر من نشاط خارجي غير عادي، مثل ايرادات الاستثمارات في الاوراق المالية، ومجموعة الايرادات غير المتكررة، مثل أرباح بيع الاصول الثابتة. وكذلك فإن جانب المصروفات يحوي مجموعة متعددة متنوعة من المصروفات والخسائر، بعضها عادي والآخر غير متكرر مثل خسائر بيع الاصول الثابتة. مما يترتب عليه ان يكون رقم صافي الربح او الخسارة عبارة عن متمم حسابي، وبدون مدلول واضح، لا يصلح لتقييم اداء المشروع لكل أو بعض اقسام ادارته المختلفة.

٢- بناء على ما تقدم من الصعوبة إيجاد ارتباطات بين مكونات حسابات النتيجة، حيث ان عدم وضوح التصنيف يؤدي الى صعوبة إيجاد ارتباطات بين المصروفات والايرادات، مما يترتب عليه صعوبة حساب الاتجاهات، وتقييم المشروع وإدارته تقييماً سليماً، وتكون من نتائجه عدم إمكانية الاستفادة من نتائج الماضي استفادة كاملة عند التخطيط للمستقبل.

ونتيجة لكل ما تقدم فقد أتجه العمل في الممارسات المهنية الى قائمة الدخل لإتاحتها فرصة اكبر في الافصاح عن جميع مفردات الايرادات والمصروفات، سواء كانت اعتيادية او غير اعتيادية. ولذلك تعتبر قائمة الدخل أداة مهمه لعملية التخطيط المستقبلي والرقابه على الاعمال المنفذه من خلال ما يقدمه التحليل المالي من مؤشرات مهمه على هذه الأصعدة.

عناصر قائمة الدخل:

بصرف النظر عن الشكل الذي ستأخذه قائمة الدخل، الا أنها وفي معظم الأحوال تحتوي على كل او بعض العناصر التالية:

١- صافي المبيعات.

٢- تكلفه المبيعات.

٣- مجمل الربح.

٤- **مصاريف ادارية وعمومية.**

٥- صافي الدخل من النشاط الجاري.

٦- المصاريف الاخرى والايرادات الأخرى.

٧- صافي الدخل السنوي قبل الضرائب.

٨- مخصص الضرائب.

٩- صافي الدخل السنوي بعد الضرائب.

١٠- العناصر غير المتكرره سواء كانت ايرادات او مصروفات.

نماذج قائمة الدخل:

شهدت الممارسات المهنية للمحاسبة نموذجين من قوائم الدخل لكل منهما عيوبه ومزاياه. وهذين النموذجين او الشكلين هما:

١- قائمة الدخل ذات المرحلة الواحدة (ذات الخطوة الواحدة):

أبرز ما يتميز به هذا النموذج هو البساطة، حيث يتم اعداده على جزئين فقط هما: الاول ويشمل الايرادات، والثاني فيوضح المصروفات، دون الفصل بين انواع الايرادات والمصروفات المكونة لكل منهما. أي أن هذا النموذج لا يقدم فصلاً واضحاً بين العناصر الاعتيادية وغير الاعتيادية لكل من الايرادات والمصروفات. كما هو موضح فيما يلي:

قائمة الدخل ذات المرحلة الواحدة

الايرادات:

ايراد المبيعات «الصافي»	xx
ايراد فوائد	xx
ايراد الاستثمارات	xx

البند		
اجمالي الايرادات		xxx
تكلفة البضاعة المباعه	xx	
مصاريف البيع	xx	
مصاريف ادارية	xx	
مصاريف الاستهلاك	xx	
خسائر بيع الاصول الثابتة	xx	
مصروف فوائد	xx	
ضريبة الدخل العادي	xx	
اجمالي المصروفات		xxx
دخل النشاط العادي		xxx
العناصر غير الاعتيادية	xx	
الوفر الضريبي	xx	xxx
صافي الدخل		xx

٢- قائمة الدخل ذات المراحل:

اساس هذا النموذج قائم على أعطاء صورة تفصيلية عن بنود الايرادات والمصروفات، لتوضيح العلاقه بين البيانات المكونه للعنصرين السابقين، وتأثيرهما على النتيجة النهائية من صافي ربح أو خسارة. ولتحقيق ذلك لا بد مما يلي:

أ - التفريق بين الدخل الناتج عن النشاط الاقتصادي الرئيسي، وبين الدخل الناتج عن الانشطة العرضيه او الثانوية. بحيث يمكن أعطاء أهمية خاصة لدراسة ربحية المنشأة الناتجة عن النشاط الرئيسي وتحليل هذه الربحية.

ب- التفريق بين المصروفات الخاصة بالأنشطة الأساسية للمشروع وبين المصروفات العرضيه الناتجة عن ظروف أو سياسة ماليه معينه ليست لها علاقة بالنشاط الجاري، إضافة الى ذلك، يجري تصنيف المصروفات المستنفذه خلال الفترة المحاسبية حسب الوظائف النوعية بالمشروع. ففي المشروع التجاري مثلاً تقسم المصروفات الى تكلفة بضاعة مباعة، وتكاليف تسويقيه، ومصروفات ادارية. اما في المشاريع الصناعية فتقسم المصروفات الى: تكاليف صناعية، وتكاليف تسويقية، وتكاليف ادارية وهكذا... وذلك بالصورة التي تسهل تطبيق مفهوم مقابلة الايرادات بالنفقات.

إضافة الى ذلك، فإن قائمة الدخل ذات المراحل، سوف تفصح ايضاً عن بيانات أخرى مثل اجمالي الدخل الذي يمثل الفرق بين صافي المبيعات وبين تكلفة البضاعة المباعة، كما تفصح عن صافي الدخل الناتج عن التشغيل العادي للمشروع، وهو عبارة عن الفرق بين اجمالي الدخل واجمالي مصروفات التشغيل.

ويوضح المثال الاتي كيفية إعداد قائمة الدخل ذات المراحل:

شركة وادي الأردن التجارية

قائمة الدخل السنوي

عن السنة المالية المنتهية في ١٩٩٦/١٢/٣١م

أيراد المبيعات		
اجمالي المبيعات	٦٠٠٠٠٠	
ناقصاً: المردودات والمسموحات والخصم النقدي	٢٠٠٠٠	
صافي المبيعات		٥٨٠٠٠٠
تكلفة البضاعة المباعة:		
المخزون السلعي اول المدة	١٠٠٠٠٠	

البيان			
المشتريات		٢٥٠٠٠٠	
ناقصاً: المردودات والمسموحات والخصم النقدي		٢٥٠٠	
صافي المشتريات		٢٤٧٥٠٠	
تكلفة البضاعة المتاحة للبيع		٣٤٧٥٠٠	
ناقصاً: المخزون السلعي أخر المدة		١٦٥٠٠	
تكلفة البضاعة المباعة			٣٣١٠٠٠
اجمالي الدخل			٢٤٩٠٠٠
المصروفات التسويقيه:			
رواتب وعمولات رجال البيع	٥٦٠٠٠		
ايجارات المعارض	١٥٠٠		
مصروفات اعلان	٢٥٠٠		
مصروفات الشحن	٥٠٠٠		
استهلاكات معدات بيعيه	١٥٠٠		
هاتف وبرق	٧٠٠	٦٧٢٠٠	
المصروفات الادارية:			
رواتب وأجور	٥٢٠٠٠		
مصروفات قضائية	٢٠٠٠		
مصروف التأمين	٩٠٠٠		

استهلاكات معدات مكتبية		٣٠٠٠	
مصروفات أخرى		٣٥٠٠	٦٩٥٠٠
اجمالي المصروفات التسويقيه والادارية			١٣٦٧٠٠
صافي الدخل من النشاط الرئيسي			١١٢٣٠٠
عناصر أخرى:			
ارباح أسهم	٧٠٠٠		
ايرادات ايجارية	٢٠٠٠		
اجمالي ايرادات أخرى		٩٠٠٠	
ناقصاً المصروفات الأخرى:			
فوائد على القروض		٦٠٠٠	
صافي دخل العناصر الأخرى			٣٠٠٠
صافي الدخل			١١٥٣٠٠
دخل السهم (١٠٠٠٠ سهم عادي)			٥٣ر١١ دينار

٢- قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية):

وهي عبارة عن تقرير يتكون من جزئين، يمثل الأول مصادر التمويل في الوحدة

المحاسبية، ويشمل الثاني على استخدامات مصادر التمويل، ويسمى الاول بالخصوم او المطلوبات، اما الجزء الثاني فيطلق عليه بالأصول او الموجودات. وهي في الواقع عبارة عن ملخص مبوب للأرصدة المدينة والأرصدة الدائنه، التي تظل مفتوحه بدفتر الأستاذ بعد تصوير حسابات النتيجة او قائمة الدخل. إن طرفي قائمة المركز المالي يجب أن يكونا متساويين في القيمه، تعبيراً عن تأثير القيد المزدوج في المعاملات المدونة في السجلات والدفاتر المحاسبية، وهي بالتالي عبارة عن أسلوب للتجميع والتعبير عن الاموال الاقتصادية، حسب أنواعها، ومصادر تكوينها معبراً عنها بشكل نقدي في تاريخ معين. وغالباً ما ينعكس تأثير طبيعة عمل الوحدة الاقتصادية على طريقة تبويب قائمة المركز المالي، حيث ترتب عناصر الأصول في المنشأة الصناعية حسب صعوبة تحويلها الى نقدية ثم تنتهي بالأصول المتداوله الاكثر سيوله. أما في المنشأة التجارية فيتم استخدام الترتيب المعاكس للمنشأة الصناعية، وما يقال عن عناصر الاصول ينسحب على عناصر الخصوم. حيث يتم ترتيب الخصوم في المنشأة الصناعية إبتداءاً بالالتزامات قصيرة الاجل، وانتهاءاً بحقوق الملكية. بينما يتم الترتيب في المنشآت التجارية بصورة معاكسه لعناصر الخصوم في المنشأة الصناعية.

شركة وادي الأردن التجارية

قائمة المركز المالي في ١٢/٣١/....١٩

الأصول

أصول متداوله:

نقدية بالصندوق	xx
نقدية بالبنك	xx
مدينون	xx

البيان		
اوراق قبض	xx	
بضاعة أخر المدة	xx	
مصاريف مدفوعه مقدماً	xx	
ايرادات مستحقه	xx	
مجموع الأصول المتداوله		xxx
أصول ثابته:		
اراضي	xx	
اثاث	xx	
الات	xx	
مجموع الاصول الثابتة	xx	
يطرح مجمع الاستهلاك	(xx)	
صافي القيمة الدفترية		xx
صافي أصول غير ملموسه		xx
مجموع الأصول		xx
الالتزامات وحقوق الملكية		
الالتزامات المتداولة:		
دائنون	xx	
اوراق دفع	xx	
مصاريف مستحقة	xx	
ايرادات مقبوضه مقدماً	xx	

البيان		
مجموع الالتزامات المتداوله		xx
الالتزامات طويلة الاجل		
قرض طويل الاجل	xx	
أوراق دفع	xx	
مجموع الالتزامات طويلة الاجل		xx
حقوق الملكية		
رأس المال	xx	
+ صافي الربح (الخسارة)	xx	
– المسحوبات	(xx)	
صافي حقوق الملكية		xx
مجموع الالتزامات وحقوق الملكية		xx

٣– قائمة التغيرات في المركز المالي:

اذا كانت قائمة الدخل هي القائمة المتعلقة بتوفير البيانات والمعلومات المتعلقة بالقدره على الكسب للوحدة المحاسبية والادارة التي من خلالها يتحقق مبدأ مقابلة الايرادات بالنفقات، فإن قائمة المركز المالي هي التقرير الذي يبين المركز المالي في تاريخ معين، كما أشرنا في الفقرات السابقة. الا أنه ونتيجة الأهمية المتزايدة في الحياة الاقتصادية لمعيار الأفصاح في البيانات والمعلومات المحاسبية فقد ظهرت حديثاً قائمة جديدة تسمى «قائمة التغيرات في المركز المالي» لتوفير المعلومات التي لا توفرهما قائمتي الدخل والمركز المالي. الا وهي المعلومات الخاصة بالتغيرات التي تحدث خلال الفترة المحاسبية على العناصر المكونة للمركز المالي للوحدة المحاسبية (الاصول والخصوم وحقوق

الملكية)، وتبين هذه القائمة مصادر الموارد والكيفية التي أستخدمت فيها هذه الموارد خلال فترة معينة.

وفي الحياة العملية لمهنة المحاسبة يتم إعداد قائمة التغيرات في المركز المالي بموجب ثلاث نماذج هي:

١- نموذج قائمة مصادر الأموال واستخداماتها:

يعتبر هذا النموذج اول نماذج قوائم التغيرات في المركز المالي عرف الطريق في الممارسات المهنية، وهي في الواقع تعبير عن العلاقة بين جميع مصادر الموارد المالية التي تتدفق الى الوحدة المحاسبية، والكيفية التي تم فيها استخدام هذه الموارد خلال فترة محاسبية معينه. على أن يكون طرفا هذه العلاقة (مصادر الموارد واستخداماتها) متساويين كما هو موضح في النموذج التالي:

شركة وادي الاردن التجارية

قائمة مصادر الاموال واستخداماتها

عن السنة المالية المنتهية في ١٢/٣١/....١٩

مصادر الأموال

١- من العمليات:

صافي الربح (الخسارة)	xx	
- بنود لا تتطلب إنفاقاً نقدياً	xx	xx

٢- من مصادر أخرى:

النقص الحادث في الاصول المتداوله	xx	
الزيادة المادية في الخصوم المتداولة	xx	
ثمن بيع أصول ثابتة	xx	

اقتراض طويل الأجل	XX	
اصدار أسهم أو سندات	XX	
مجموع المصادر الأخرى		XX
مجموع مصادر الأموال		XX
استخدامات الاموال		
الزيادة في الاصول المتداولة	XX	
النقص في الخصوم المتداولة	XX	
ثمن شراء أصول ثابتة	XX	
تسديد قروض طويلة الأجل	XX	
إطفاء أسهم أو سندات	XX	
أرباح موزعه	XX	
مجموع الاستخدامات		XX

٢- نموذج قائمة التغيرات في المركز المالي:

وهذا النموذج من قوائم التغيرات في المركز المالي، ويجري أعداده بهدف بيان العلاقه بين جميع الموارد المالية التي تتدفق الى المشروع واستخدامات هذه الموارد، ويعتبر هذا النموذج تعبيراً عن التغيرات التي تحصل لرأس المال العامل الاجمالي خلال تاريخين مختلفين في الفترة المحاسبية الواحدة، ولذلك فإن التفسير الحسابي لهذه القائمة يتم بموجب الصيغة التالية:

التغيرات في رأس المال العامل = مجموع مصادر رأس المال العامل - مجموع أستخدامات رأس المال العامل

وتأخذ القائمة وفق هذا النموذج الشكل الآتي:

شركة وادي الأردن

قائمة التغيرات في المركز المالي

عن السنة المنتهية في ٣١/١٢/....١٩

مصادر رأس المال العامل		
١- من العمليات:		
صافي الربح (الخسارة)	XX	
+ بنود لا تؤثر على رأس المال العامل	XX	XX
٢- من مصادر أخرى:		
ثمن بيع أصول ثابتة	XX	
إقتراض طويل الاجل	XX	
إصدار أسهم سندات	XX	
مجموع مصادر رأس المال العامل		XX
يطرح:		
استخدامات رأس المال العامل		
ثمن شراء أصول ثابته	XX	
تسديد قروض طويلة الاجل	XX	
إطفاء أسهم وسندات	XX	
ارباح موزعه	XX	

مجموع الاستخدامات في رأس المال العامل	xx
الزيادة (النقص) في رأس المال العامل	xx

٣- نموذج قائمة التدفق النقدي:

يتم اعداد هذا النموذج على شكل قائمة لتبين العلاقة بين المقبوضات النقدية والمدفوعات النقدية خلال الفترة التي تغطيها القائمة. وتجسد هذه القائمة الصيغة الحسابية التالية:

التغير في النقدية خلال فترة معينة = مجموع مصادر النقد - مجموع أستخدامات النقد

وتأخذ هذه القائمة الشكل الاتي:

شركة وادي الأردن

قائمة التغيرات في المركز المالي

للسنه المالية المنتهية في ١٩..../١٢/٣١

مصادر النقد

١- من العمليات:

صافي الربح (الخسارة) المعدل على الاساس النقدي	xx
يضاف (يطرح): بنود لا تتطلب انفاقاً نقدياً	xx

٢- من مصادر أخرى:

النقد المحصل من بيع أصول ثابته	xx

النقد المحصل من إصدار أسهم وسندات	XX	
مجموع مصادر النقد		XX
يطرح:		
استخدامات النقد		
النقد المستخدم في شراء أصول ثابتة	XX	
النقد المستخدم في تسديد قروض طويلة الاجل	XX	
النقد المستخدم في إطفاء أسهم وسندات	XX	
النقد المستخدم في توزيعات أرباح	XX	
مجموع أستخدامات النقد		XX
الزيادة (النقص) في رصيد النقد		XX

واقع القوائم المالية وأثره على التحليل المالي.

يعتمد التحليل المالي على القوائم المالية، قائمة المركز المالي وقائمة الدخل، اللتين يتم اعدادهما وفق متطلبات المبادىء المحاسبية المتعارف عليها، وجدير بالتذكير أن كل قائمة منهما تعاني من بعض نقاط الضعف، التي تنعكس آثارها على ادوات التحليل المالي من جهة وعلى نتائجه من جهة أخرى. وهذا يرتب على المحلل المالي أمراً في غاية الأهمية، وهو الحيطة والحذر في التعامل مع القوائم المالية لأغراض التحليل المالي، وعند تفسير نتائجه بعد ذلك.

وفيما يلي موجز لأهم نقاط الضعف في القوائم المالية:

اولاً:– نقاط الضعف في قائمة المركز المالي:

يمكن اختصارها فيما يلي:

١- تعد قائمة المركز المالي على أساس القيم التاريخية لعناصر الأصول والخصوم وحقوق الملكية، وبالتالي فإنها بشكلها الحالي لا تعبر عن القيمة الحالية لعناصر معادلة قائمة المركز المالي.

٢- يتدخل عنصر التقدير في تحديد قيم بعض عناصر الأصول، ومثال ذلك تحديد صافي المدينين الذي يتأثر بالديون المشكوك في تحصيلها والتي تتأثر بالتقدير الشخصي، وكذلك إحتساب القيمة الدفترية للأصول الثابتة التي تتأثر بعنصر الاستهلاك الذي يتأثر بالتقدير الشخصي كذلك، وهناك عناصر أخرى تؤثر في مجملها على الموضوعية المطلوبة لجعل عناصر قائمة المركز المالي معبرة عن الواقع بشكل أدق.

٣- يدخل في تحديد قيمة الأصول الثابتة عنصر الاستهلاك، وهو أمر متعارف عليه الاّ أنه ومن ناحية أخرى فإننا نشهد زيادة في قيمة الأصول الثابتة القابلة للاستهلاك، وهذه الزيادة لا ينظر اليها الاّ في حدود ضيقة جداً، علماً بأن لزيادة قيمة الأصول في الشركات التي لديها إستثمارات أو عقارات أو أية أصول أخرى ترتفع قيمتها، يعتبر أمراً هاماً للغاية، ويلاحظ أن قائمة المركز المالي بشكلها الراهن لا تعكس هذه الزيادة.

٤- تقضي المبادىء المحاسبية المتعارف عليها بعدم إظهار بعض الموجودات لصعوبة تقييمها أو قياسها، ومثال ذلك الشهرة التي تنتج عن النشاط الداخلي والنامي للمنشأة، إضافة الى عدم تقييم العنصر البشري المتميز في المنشأة مثل وجود مدير مالي قدير أو غيره.

٥- ينظر الى قائمة المركز المالي على إعتبار أنها كشف تاريخي بالأرصدة الخاصة بحسابات الأصول والخصوم وحقوق الملكية، وبالتالي فهي لا تعكس الصورة الحقيقية لجميع الأحداث في المنشأة، حيث يحصل خلال السنة المالية عمليات إقتراض وسداد لهذه القروض، كما تحصل عمليات إقتناء لبعض الأصول وعمليات تخلص لهذه الأصول قبل إعداد قائمة المركز المالي، وبالتالي لا تظهر هذه العمليات في هذه القائمة.

٦- تعد قائمة المركز المالي في تاريخ محدد من كل سنه مالية، وعادة ما يكون

هذا التاريخ في فترة النشاط الدنيا للمنشأة، وبالتالي لا يظهر الوضع الطبيعي أو الواقعي في الفترات الأخرى للمنشأة.

٧- هنالك فارق عملي بين القيمة الدفترية لبعض الأصول الثابتة، وبين قيمتها الانتاجية بمعنى أن تستهلك الأصول الثابتة دفترياً لتصل قيمتها الى الصفر (أو تسجل دفترياً دينار واحد) بينما تكون طاقتها الانتاجية عالية ولا تزال مساهمتها في العملية الانتاجية مقبولة.

٨- ببساطة نقول أن قائمة المركز المالي للمنشأة تعكس وضع المنشأة المالي في لحظة إعدادها، والمتمثلة في نهاية السنة المالية (عادة)، وبالتالي فإنها لا تعكس مرحلة من التغيرات التي تمت على أصول وخصوم المنشأة وحقوق الملاك فيها.

٩- قد تعمل المنشأة على إظهار قائمة المركز المالي بشكل محسن، لأسباب خاصة يقدرها المسؤولون فيها، كأن يتم التصرف في الديون بطريقة خاصة، أو تدعم أصولها المتداولة بأوراق قبض مجاملة أو غيرها.

١٠- هناك نقاط أخرى يصعب حصرها بدقة.

ثانياً:- نقاط الضعف في قائمة الدخل:

ويمكن اختصارها فيما يلي:

١- تعد قائمة الدخل استناداً الى مبدأ الاستحقاق، الذي يقضي بتحميل كل فترة مالية بما يخصها من ايرادات وما يقابلها من مصروفات، سواء تم تحصيل الايراد أم لم يتم، وسواء سدد المصروف أم لم يسدد. ويلاحظ أنه بناء على ذلك فقد تحقق بعض المنشأت ربحاً محاسبياً، ولكنها قد تعاني من إعسار مالي، بسبب ضعف السيولة، ومن هنا يصعب إستخدام قائمة الدخل في تحديد سيولة المنشأة.

٢- لا يتطابق رصيد النقدية مع صافي الربح في المنشأة، وبشكل خاص الرصيد النقدي الذي تظهره قائمة التدفق النقدي، حيث تطبق قائمة الدخل أساس الاستحقاق بينما تطبق قائمة التدفق النقدي الأساس النقدي في الايرادات والمصروفات.

٣- في مجال اعداد الأرباح والخسائر حيث يستخدم أساس الاستحقاق كذلك فإن ذلك يؤدي الى عدم جعل المصروفات والايرادات معبرة عن التدفق النقدي الخاص بهما، وهذا يجعل من الأرباح والخسائر حساباً بعيداً عن تقديرات السيولة للمنشأة.

٤- إن قائمة الدخل هي خلاصة للأعمال التي تمت خلال الفترة المحاسبية التي انتهت، وتترجم آثارها على شكل صافي ربح أو صافي خسارة، وهذا لا يترجم قدرة المنشأة على دفع التزاماتها.

٥- بسبب عنصر التقدير الشخصي في تقدير بعض المصروفات الحسابية، وذلك نتيجة لتطبيق بعض المبادىء المحاسبية المتعارف عليها، أو نتيجة لتطبيق بعض السياسات المحاسبية، وبالتالي قد يترتب على ذلك عدم الدقة في نتائج الأعمال.

دور قائمة التدفق النقدي في التغلب على نقاط الضعف في القوائم المالية:

يمكن التغلب على بعض النقاط الوارد ذكرها بخصوص قائمة الدخل وقائمة المركز المالي من خلال تصوير قائمة التدفق النقدي وأهم هذه النقاط ما يلي:

١- تحييد عناصر المصروفات غير النقدية (المحاسبية) وبشكل خاص الاستهلاك والاطفاء لكافة الأصول ذات العلاقة.

٢- إظهار العمليات النقدية لمختلف النشاطات التي تمت داخل المنشأة، خلال السنة المالية، خلافاً لما تظهره قائمة المركز المالي أو قائمة الدخل، والمتمثل في اظهار الأرصدة فقط لهذه النشاطات.

٣- اظهار صافي التغير في النقد في بداية الفترة وفي نهايتها، وتوزيع بنود التدفقات النقدية على مجموعات مترابطة، مما يساعد في توضيح كثير من الأمور المتعلقة بالوضع المالي للمنشأة، وهو ما لا يمكن اظهاره من خلال قائمة المركز المالي وقائمة الدخل. ومثال ذلك، يظهر رصيد المدينين في قائمة المركز المالي، كما يظهر رصيد

المبيعات في قائمة الدخل (المبيعات النقدية والآجلة معاً)، ولكن من خلال قائمة التدفق النقدي، يتم اظهار بند المبيعات الاجمالية، والنقدية المتحصلة من المبيعات، وذلك عند ربط المبيعات الظاهرة في قائمة الدخل مع التغير في المدينين في قائمة المركز المالي.

ثالثاً:- محدودية المعلومات المتاحة من القوائم المالية:

عادة ما يكون المحلل المالي شخصاً من خارج المنشأة، وعليه أن يعتمد على القوائم المالية المنشورة، أو التي تقدم اليه فحسب، وبناء عليه فإن مجاله محدود في المعلومات المتاحة في القوائم المالية فقط، وقد لا يسمح له التعمق أو التوسع اكثر في هذه المعلومات، علماً بأن هناك معلومات إضافية ذات قيمة وأهمية عالية للتحليل المالي، لكنها من الأسرار الخاصة بالمنشأة التي لا يتم نشرها ولا يطلع عليها غير المصرح لهم بها.

رابعاً:- إغفال القيم الاستبدالية للأصول:

تقضي المبادىء المحاسبية المتعارف عليها بضرورة اظهار الأصول في قائمة المركز المالي بقيمتها الدفترية الصافية، وليس طبقاً لما يسمى بالقيمة الإستبدالية أو الإحلالية، وهذا مقبول في ظل ظروف إقتصادية تتسم بالاستقرار الإقتصادي الاّ أنه وفي ظل الظروف الاقتصادية المعاصرة، التي تتسم بالتضخم الاقتصادي يصبح الاعتماد على القيم الدفترية للأصول في مجال التحليل المالي أمراً عديم الفائدة، ولا يمكن الاعتماد عليه كأساس لتقييم الأداء.

ومثال ذلك، فإن استهلاك الأصل الثابت على أساس القيمة التاريخية والتي تقل بالتأكيد عن القيم الاحلالية أو الاستبدالية للأصل في ظل التضخم، وبالتالي فإن جميع النسب المالية التي يكون الربح فيها طرفاً، وكذلك الأصول الثابتة طرفاً لن تصلح للحكم على كفاءة الادارة ما لم يتم إعادة تقييم هذه الأصول الثابتة بحيث تصبح مساوية لقيمتها الاحلالية.

خامساً:- ارتباط التحليل المالي بلحظة اعداد القوائم المالية:

تعد القوائم المالية في تاريخ محدد، وفي لحظة زمنية محددة، وهي توحي وكأن

المنشأة ستتوقف عن العمل وبالتالي فإن التحليل المالي الذي يستند عليها سيقيس كفاية وسيولة وربحية وقدرة المنشأة على السداد، كما لو توقفت المنشأة عن العمل أو صفيت أعمالها.

وبمعنى آخر يوحي التحليل المالي بالسكون والتصفية، وهذا غير واقعي في معظم الأحوال.

في ختام هذه الدراسة لواقع القوائم المالية وأثره على التحليل المالي، والتي عرضنا من خلالها مجموعة من نقاط الضعف في القوائم المالية في إطارها المحاسبي المتعارف عليه، فإننا لا نشكك في هذه القوائم، وإنما نذكر ونلفت الانتباه الى هذه النقاط، بحيث يستطيع المحلل تجاوزها وملافاة نتائجها.

اسئلة الفصل الرابع

١- القوائم المالية عبارة عن نظام يهدف الى تحقيق مجموعة من الاغراض، بالاضافة الى تقديم خدمة لمجموعة من الاطراف. فما المقصود بأن القوائم المالية نظام، ومن هم المستفيدون من القوائم المالية؟ وكيف يجري الاستفادة منها؟

٢- تختلف القوائم المالية بأختلاف طبيعة عمل الوحدة المحاسبية. ناقش هذه العبارة موضحاً ابرز انواع القوائم المالية؟

٣- لكل قائمة من القوائم المالية أغراض معينة. فما هي أغراض قائمة الدخل؟

٤- قائمة الدخل ليست بديلاً عن حسابات النتيجة، الا أنه يتم تفضيل استخدامها لبعض الاعتبارات. فما هي هذه الاعتبارات؟

٥- أعط مثالاً لكل من قائمة الدخل ذات المرحلة الواحدة وقائمة الدخل ذات المراحل المتعددة، ثم أجر مقارنة بينهما؟

٦- ما هي قائمة التغيرات في المركز المالي، ولماذا يجري اعدادها؟

٧- توجد ثلاث نماذج لقائمة التغيرات في المركز المالي، عددها، وقارن بينها؟

٨- ناقش العبارات التاليه:

- يعتبر نموذج قائمة مصادر الاموال واستخداماتها أحد نماذج قائمة التغيرات في المركز المالي، وهي تعبر في الواقع عن العلاقة بين جميع مصادر الموارد المالية واستخدام هذه الموارد.
- تستطيع قائمة المركز المالي توصيل المعلومات التي تحملها الى مستخدميها دون تعقيد وبدون صعوبة.
- غالباً ما ينعكس طبيعة عمل الوحدة المحاسبية على طريقة تبويب قائمة المركز المالي.

– تستند القوائم المالية على مدخلات النظام المحاسبي.

– قائمة الدخل احدى القوائم التي تبين قدرة الوحدة الاقتصادية على تحقيق المكاسب الايرادية خلال فترة محاسبية معينه.

٩ – اكمل الجمل التالية بوضع الكلمة او الكلمات المناسبة:

– نتيجة لبعض المميزات المهمة فقد أتجه العمل في الممارسات المهنية الى قائمة الدخل لاتاحتها فرصة اكبر في .... عن جميع مفردات الايرادات والمصروفات، سواء كانت .... او ....

– ان نموذج قائمة التدفق النقدي يتم اعدادها على شكل قائمة تبين العلاقة بين .... و .... خلال الفترة التي تغطيها القائمة.

– التغيرات في رأس المال العامل = مجموع مصادر .... – مجموع استخدامات ....

– ان قائمة الدخل تهدف الى تحقيق مبدأ .... لتحديد صافي الدخل او الخسارة.

– القوائم المالية عبارة عن .... المتبادلة بين المؤشرات التي تحويها والتي تصف .... للمشروع في تاريخ معين.

١٠– يعتمد التحليل المالي على القوائم المالية. وجدير بالتذكير ان كل قائمة منها تعاني من بعض نقاط الضعف. على ضوء ما تقدم حدد نقاط ضعف القوائم المالية.



الفصل الخامس
مصادر التمويل والاستخدامات

المقدمة:

من أجل أقامة أي مشروع اقتصادي، لا بد من توفر بعض المقومات الاساسية لذلك، من أهمها توفير الموارد المالية لهذا المشروع. بأعتبارها عصب الحياة له. وبدون ذلك يبقى المشروع مجرد فكره. لأن أنشاء أي مشروع يتطلب امتلاك تركيبه من الوسائل الاقتصادية التي تستوجب المال اللازم لتغطية تكلفة الحصول عليها.

ولدراسة هذا الموضوع يتطلب البحث في مصادر التمويل واستخداماته لكلا الجانبين بأرتباطاته واشتراطاته العلمية، التي يتطلبها المنطق العلمي للادارة المالية الرشيدة، الذي يوضح مدلولاته التحليل المالي للمركزين الماليين قصير الأجل وطويله.

اولاً – مصادر التمويل:

يقصد بها التدفق المالي الداخل للوحدة المحاسبية، من ذات الوحدة الاقتصادية ومن خارجها والذي يستخدم في الاستثمارات المتعددة التي تبدأ من اللحظة الاولى لانشاء المشروع وحتى التصفية الفعلية له. وتقسم مصادر التمويل وفق العرف المالي الى مصدرين رئيسين هما:

١ – مصادر التمويل الذاتية (الداخلية):

تشمل مصادر التمويل الذاتية جميع عناصر حقوق الملكية للوحده الاقتصادية. والتي ينظر اليها على أنها زيادة في الاصول عن الالتزامات بين تاريخين مختلفين خلال

الفترة المحاسبية الواحدة. او أنها صافي الاصول المتبقية للوحدة المحاسبية بعد إستبعاد التزاماتها.

ومن هذين التعريفين، نستنتج خاصيتين اساسيتين لحقوق الملكية هما:

أ – أنها تمثل حقوقاً.

ب– أنها تتحقق من مصدرين رئيسيين: أحدهما أستثمارات المالكين في الوحده الاقتصادية، والآخر الارباح المتحققة نتيجة ممارسة الوحدة لنشاطها الاقتصادي.

ولذلك تظهر عناصر حقوق الملكية في قائمة المركز المالي في نهاية الفترة المحاسبية بالشكل الاتي:

– رأس المال Capital

– الاحتياطيات Reserves

– المخصصات Provisions

وتجدر الاشارة هنا الى ان حقوق الملكية تختلف عن الالتزامات، أذ ان الالتزام يعتبر التزاماً عندما يكون مستحقاً لشخص خارجي او لاحد ملاك المشروع أي إنه يمثل إلتزاماً بالدفع لشخص معين. اما إذا لم يكن هناك تعهد من جانب المنشأة ناشيء عن الفشل في تنفيذ هذا التعهد ولا يعرضها للمساءله القانونية، عندئذ يعتبر حقاً من حقوق المالكين.

٢– مصادر التمويل المقترضه (الخارجية):

في سياق العملية الانتاجية كثيراً ما تكون مصادر الاموال الذاتية غير كافيه لتغطية أستخدامات الوحدة الاقتصادية، مما يدفع ادارة المشروع لتغطية النقص الحاصل في الأموال، او الحاجة اليها عن طريق الاقتراض من خارج المشروع، بمعنى توفير المال خارج نطاق حقوق الملكية.

ويطلق على الاموال التي يتم أقتراضها من خارج الوحدة الاقتصادية بمصادر التمويل المقترضة او الخارجية. وتقسم هذه المصادر الى نوعين هما:

أ – خصوم (التزامات) طويلة الأجل Long Term Liabilites :

وهي عبارة عن مجموع المطلوبات التي تنشأ في ذمة الوحدة الاقتصادية، والتي لا تحتاج الى أصول متداوله لتصفيتها خلال السنه المالية او خلال دورة التشغيل الحاليه، وانما تمتد الى عدة سنوات. وفي الغالب يتم أستثمار هذا النوع من الالتزامات في تمويل الاستثمارات طويلة الاجل. وتشتمل كل من: السندات، والأذون المستحقه طويلة الاجل، والتزامات عقود الايجار طويلة الاجل، والقروض طويلة الاجل، وعقود توريد الأصول الثابتة... وغيرها.

وغالباً ما يجري توثيق هذه الإلتزامات في عقود تبين حقوق وواجبات كل من الدائن والمدين، وخصوصاً من ناحية تاريخ الاستحقاق وسعر الفائدة والضمان المقدم. وتعتبر الشروط التي تحويها عقود التمويل – بين المقرض والمقترض – قيود تحمي حقوق الطرفين ومصالحهم امام القانون في حالة نشوب خلاف بينهما.

وبناءً على ما تقدم، فإنه يمكن ان نجمل خصائص الإلتزامات طويلة الاجل بالآتي:

١– الإلتزام طويل الاجل عبارة عن حق بالمديونية حيال الوحدة الاقتصادية يتضح نتيجة عملية أو عمليات اقتصادية، والذي يتطلب تسديد المستحقات المترتبة عنه في فترة زمنية قادمة.

٢– لا تحتاج الإلتزامات طويلة الأجل الى أصول متداوله لتصفيتها خلال السنه المالية أو دورة التشغيل الحاليه، وانما تحتاج الى ذلك في فترات محاسبية قادمة قد تمتد الى عدة سنوات مالية.

٣– تستخدم الإلتزامات طويلة الأجل في الغالب لتمويل الاستثمارات طويلة الاجل للأستفادة من العائد الذي تحققه هذه الأخيرة لصالح المساهمين.

٤- غالباً ما تكون الإلتزامات طويلة الأجل موثقه بعقود تتضمن شروطاً ملزمه للدائن والمدين، بهدف حماية حقوق ومصالح الطرفين عند أي خلاف بينهما.

ولذلك فإن الإلتزامات طويلة الأجل – في حقيقتها – تمثل تعهدات او أرتباطات لتمويل أصول معينه أو تأدية خدمات في المستقبل نتيجة لعمليات حدثت فعلاً.

ب- خصوم (التزامات) قصيرة الأجل Current Term Liabilities :

وهي الاموال التي تحصل عليها الوحدة الاقتصادية لتغطية حاجتها للاموال والتي تقل مدتها عن السنه، وتعتبر بمثابة دين في ذمة الوحدة الإقتصادية تلتزم بسداد قيمته خلال الفترة المتفق عليها، عادةً ما تكون سنه، أو أقل منها.

وعليه فإن أساس التفرقه بين الإلتزامات قصيرة الأجل، وطويلة الاجل هي السنه المالية الواحدة، كمعيار سهل التطبيق في الحياة العملية، الا أن هذا المعيار واجهته كثيراً من الانتقادات، وخصوصاً من حيث عدم صلاحيته فيما لو أعتبرت الدوره التجارية اكثر من سنه مالية واحدة، وهناك اتجاه حديث يرى في التفرقة بين النوعين السابقيين من الالتزامات هو معيار الحاجة الى أصول متداوله لمواجهة الالتزامات. بمعنى أنه إذا كان الدين بحاجة الى أصول متداوله او خلق التزامات قصيرة جديدة لسداد الالتزام السابق فإنه يعتبر التزاماً قصير الاجل. وما عدا ذلك فإنه يعتبر التزاماً طويل الاجل. ووفقاً للتعريف الاخير، فإن الالتزامات قصيرة الاجل تشمل ما يلي:

١- الإلتزامات التي يحتاج سدادها استخدام اصول متداوله او انشاء التزامات جديدة قصيرة.

٢- كل الإلتزامات الأخرى التي يحتمل أن تسدد في خلال سنة واحده.

يلاحظ ان تعريف الإلتزامات قصيرة الأجل له علاقة وثيقة بتعريف الاصول المتداوله. وبناء على ذلك فإن الالتزامات التي تحدث خارج الدوره التجارية ويتم سدادها في مدة أطول من عام تعتبر التزامات طويلة الاجل.

وتعتبر الإلتزامات قصيرة الأجل من المصادر المهمة في عملية تمويل الانشطة الجارية، ومن الأمثلة عليها، الديون التي تنشأ في ذمة الوحدة الاقتصادية حيال موردي السلع والخدمات وقد تكون بسبب الحصول على الإئتمان قصير الأجل من المصارف أو بيوت الإقتراض بهدف تمويل العمليات المتعلقة بأنشطة التشغيل العادية التي تحدث أثناء السنه المالية أو الدورة التجارية. ومن الملاحظ انه عند تخفيض قيمة أحد — أو بعض — عناصر الإلتزامات قصيرة الأجل يترتب عليه تخفيض — او حذف — قيمة أحد — أو بعض — الاصول المتداوله، كما أن الخطأ في تقدير او أحتساب قيمة الإلتزامات المتداوله سوف يترتب عليه خطأ في أحتساب قيمة رأس المال العامل للعلاقة الوثيقة بينهما.

وبناء على ما تقدم يتضح جلياً أن قياس الالتزامات قصيرة الأجل ينسحب أثره فيما بعد على نتائج التحليل المالي الذي يتم على المركز المالي قصير الاجل، خصوصاً وان تحليل المركز المالي قصير الاجل ينصب على ثلاث عناصر رئيسيه هي*:

- الاصول المتداوله.
- الالتزامات (خصوم) المتداوله.
- العلاقة بين الاصول المتداوله والخصوم المتداولة.

وفي الواقع يعتبر صافي رأس المال العامل Net Working Capital النقطة الجوهرية في تحليل المركز المالي قصير الاجل. ويركز المحلل المالي هنا على النقاط التالية:

١- كفاية صافي رأس العامل واتجاه التغيرات التي تصيبه خلال اكثر من فترة مالية. والبحث عن اسباب هذه التغيرات.

٢- معرفة قدرة المشروع على سداد التزاماته الناجمة عن تمويل الأصول قصيرة الأجل.

٣- دراسة التغيرات التي تحدث لحركة النقدية.

---

* راجع الفصل الحادي عشر من هذا الكتاب.

والنقطة التي تثار في هذا الاطار هي موضوع التناسق بين مصادر التمويل الذي يجب على الوحده الاقتصادية تحقيقه، ويرتبط هذا الموضوع اساساً بأستخدامات هذه المصادر. وهذا ما يطلق عليه بالتوازن المالي. الذي يتحقق من خلال ايجاد التعادل المناسب بين مصادر التمويل بأنواعه المختلفة واستخدامات هذه المصادر. كما يجب أن يشمل التعادل على: تعادل الاستخدامات طويلة الأجل ومصادر التمويل طويلة الأجل، وتعادل الإستخدامات قصيرة الأجل ومصادر التمويل قصيرة الاجل. ان اثارة موضوع التناسق بين مصادر التمويل لا يعتبر هدفاً محاسبياً الذي نجد تعبيره في قائمة المركز المالي من خلال التعادل الحسابي لإطرافه الرئيسية، وانما يعتبر مؤشراً مهماً يستند عليه المحلل المالي في تحديد درجة كفاءة أداء الادارة المالية، والادارات المسؤوله الاخرى، لأن أستخدام مصادر التمويل في مجالاته المتعددة وبشكل سليم يعتبر الخطوه الاولى، اذا لم يكن المؤشر الاساسي على نجاح اعمال المشروع ككل، ولذلك على المحلل المالي مراعاة هذا الموضوع عند قيامه بتحليل المركز المالي لأي مشروع.

ثانياً – الاستخدامات (الاصول):

عبارة عن مجموعة الوسائل الاقتصادية التي تمتلكها الوحدة الاقتصادية من أجل استخدامها في العملية الانتاجية أو مساعدتها على تحقيق ذلك، ويمكن تعريفها بالموارد الاقتصادية التي تحقق غايتين مترابطتين حسب طبيعة كل مورد، حيث أن بعضها يعتبر وسائل عمل يؤثر الانسان بواسطتها على مواضيع العمل ليغير شكلها بما يتلاءم وأهدافه مثل الالات والأدوات والمعدات وغيرها، ويعتبر من وسائل العمل الظروف المادية الضرورية لسير العملية الانتاجية كافة في ظروف طبيعيه كالأبنية والمنشأت والأراضي. وبعضها الآخر تعتبر مواضيع العمل وهي كل ما يتعرض للتحويل والتصنيع اثناء عملية الانتاج، مثل الخامات، والمواد الأساسية، والمواد المساعدة التي يعالجها الانسان بمساعدة أدوات العمل بهدف تحويلها الى منتجات نصف مصنوعة أو الى بضاعة تامة الصنع.

يتضح أن المفهوم السابق للأصول يتفق مع التقسيم الاقتصادي لرأس المال، الذي

قدمه كارل ماركس في الجزء الثاني من مؤلفه الشهير رأس المال[1]، حيث جرى تقسيمه الى رأس مال ثابت ورأس مال متغير. حيث أن الجزء الاول من رأس المال يفقد قيمته على أجزاء أثناء العمليات الانتاجية المختلفة. ويتحول المفقود منه الى قيمة السلعة المنتجة. ويتميز هذا الجزء بطول عمره الانتاجي، وارتفاع قيمته. اما الجزء الثاني (المتغير) وهو الذي يتغير بكامله اثناء كل عملية انتاجية لينتقل الى قيمة السلعة المنتجة، مما يجعله ذو عمر انتاجي محدد ولا يزيد عن دورة أنتاجية واحده، إضافة الى قيمته المنخفضه قياساً برأس المال الثابت.

ومن الواضح جداً أن الفكر المحاسبي قد تأثر كثيراً بالمفهوم الاقتصادي الذي انعكس على تقسيمات الاصول كما هو مبين ادناه:

١- الاصول طويلة الأجل (الاصول الثابتة):

الأصول طويلة الأجل مصطلح يطلق على تلك الأصول التي تكون ذات طبيعة مادية ملموسه، والتي يتم اقتناؤها من قبل الوحدة الاقتصادية للمساعدة في العملية الانتاجية لعدد من الفترات المحاسبية مع المحافظة نسبياً على شكلها الطبيعي، وتفقد أجزاءً من قيمتها على مراحل، ويتم احتساب قيمة الاجزاء المفقودة في الممارسات المهنية وفقاً لطرق معينه تسمى بطرق الاستهلاك، وأصطلح على تسمية الاجزاء المفقوده قسط الاستهلاك، الذي يتم تحديده سنوياً. وهذا يعني ان تكلفة الأصول طويلة الأجل يتم توزيعها على فترات الاستخدام كعبء دفتري.

ومن الأمور التي يجب الاشارة اليها في هذا المجال الى أن هذه الاصول تقتنى للمساعدة في العملية الانتاجية التي أسست المنشأة من أجلها. أي يتم إقتناؤها ليس بقصد إعادة بيعها. الا أنه في حالات معينة لا يمنع من إعادة بيعها. وقد تكون بعض الأصول طويلة الاجل بالنسبة لمنشأة معينه في حين قد لا يكون بالنسبة لمنشأة أخرى، فمثلاً السيارات في منشأة تجارة السيارات، لا تعتبر اصولاً طويلة الأجل، وانما أصولاً متداولة

---

(١) كارل ماركس: رأس المال، الجزء الثاني، عملية أنتاج رأس المال، الطبعة الروسيه، دار التقدم موسكو ١٩٨١، ص٨٠٣.

تحصل عليها المنشأة بغرض البيع، اما السيارات في منشأة تجارية للبيع بالجملة فتعتبر من الأصول طويلة الأجل[1]. ومن العناصر الشائعة لهذه الاصول: الأراضي، المباني، الآلات، الاثاث، التركيبات، المعدات المكتبية... وغيرها.

٢- الاصول قصيرة الأجل (المتداوله):

ويقصد بها الأموال التي لا يزيد عمرها الانتاجي عن فترة محاسبية واحدة، وتقتنى من قبل المشاريع بقصد بيعها أو أستبدالها وليس بقصد الاحتفاظ بها، وهي بصفه عامه النقدية أو التي ستتحول الى نقدية خلال دورة الانتاج العادية دون إن يؤدي ذلك الى تعطيل دورة الانتاج أو الى تضحيه بجزء من قيمتها. وتتمثل في الأموال التي تعدها المنشأة للتداول بغرض الحصول على ربح في أغلب الأحوال، ويمكن تقسيم الأصول المتداوله الى قسمين رئيسيين هما:

أ) أصول متداوله حاضره: وهي الأصول النقديه في الخزينة أو البنك.

ب) أصول متداوله غير حاضره: وهي الأصول التي تحتاج الى بعض الوقت لتحويلها الى نقدية مثل البضاعة والذمم وأوراق القبض.

ومن الامور المهمة – في مجال الاستثمار – التي يجب على المحلل المالي الاشاره اليها عند تحليله للمركز المالي للمشروع هو التناسق بين الأصول طويلة الأجل والاصول قصيرة الأجل، ونقصد بالتناسق في هذا الصدد، إجراء موازنه دقيقه عند استخدام عناصر التمويل بين الأصول طويلة الأجل والأصول قصيرة الأجل، بحيث لا يؤدي إرتفاع أحدهما على الآخر بنتائج سلبيه على معدل الارباح. ويقصد بالتناسق هنا تمويل الأصول طويلة الاجل من المصادر الذاتية قدر الامكان، بينما يجري تمويل الأصول قصيرة الاجل من مصادر التمويل المقترضه، وذلك لأن معدل دوران الأصول قصيرة الأجل أكبر من معدل دوران الاصول طويلة الأجل، وبالتالي تتاح إمكانية تحويل الأصول قصيرة الأجل غير الحاضرة الى أصول حاضرة (سائله) أسرع من الأصول طويلة

---

(١) د. أحمد نور: في المحاسبة المالية، الدار الجامعية، بيروت – ١٩٨٥م ، ص ٦٤٥.

الاجل. كما ان المخاطر التي تتعرض لها الأصول طويلة الأجل أكبر من المخاطر التي تتعرض لها الأصول قصيرة الأجل.

ثالثاً – التحليل المالي لمصادر التمويل والاستخدامات:

أشرنا فيما سبق الى العلاقة بين مصادر التمويل والاستخدامات ويتضح مدلولها في نطاق التحليل المالي للمركزين الماليين قصير الاجل وطويل الاجل، وسنوضح هذه العلاقة من خلال الفقرتين التاليتين:

١– علاقة الاصول المتداولة بالخصوم المتداولة*:

يطلق على مجموع الاصول المتداولة التي يمتلكها اي مشروع مصطلح أجمالي رأس المال العامل Gross Working Capital ، أما الفرق بين مجموع الاصول المتداولة والخصوم (الالتزامات) المتداولة فيطلق عليه بصافي رأس المال العامل Net Working Capital التي تتمتع بهاMarging of safety الذي يحقق لدائني المشروع نسبة الامان الالتزامات المتداولة (قصيرة الاجل)، حيث أن ارتفاع نسبة الاصول المتداولة على الخصوم المتداولة تدلل على مقدرة المشروع لمقابلة التزاماته الجارية بيسر.

ان قيام المحلل المالي بأحتساب العلاقه النسبيه بين الاصول المتداولة والخصوم المتداولة (الاصول المتداولة / الخصوم المتداولة) هو بمثابة تحليل للمركز المالي قصير الأجل من خلال معرفة كفاية رأس المال العامل، لأن النقص الذي يصيب رأس المال العامل سوف يؤدي الى ما يلي[1]:

– عدم مقدرة المشروع على سداد التزاماته المتداولة (الجارية) وهذه تؤدي بطبيعة الحال الى خسائر إضافية يتكبدها المشروع وهي تنجم أولاً عن جدولة الديون المستحقه.

– ضياع الفرص امام المشروع لتمويل التوسعات الجديدة والتي توثر سلباً على ربحية المشروع من خلال ضياع الفرص الاستثمارية الجديدة.

---

* سيجري التعمق في هذا الموضوع بالفصلين الأخيرين من هذا الكتاب.

(١) محمود سبع: أصول التحليل المالي، دار النهضة، القاهرة، ١٩٧٢، ص١٩١.

- عدم إمكانية المشروع على توفير الكميات اللازمة من المخزون السلعي الذي يلبي طلبات العملاء في وقتها المحدد مما يؤدي الى تأخير تسليم البضائع للعملاء في المواعيد المحدده، مما يؤدي الى تدهور ثقة العملاء بالمشروع، او أبتعادهم عن التعامل معه.

يتضح مما سبق أن النقص في رأس المال العامل يؤدي الى نقص الأصول المتداولة عن أحتياجات المشروع وهذا يعني تعرض المشروع الى خسائر كبيره قد تؤدي بحياته عندما لا تكون له مقدره على أستيعاب هذه الخسائر. الا أنه يجب أن لا يفهم أن زيادة رأس المال العامل عن أحتياجات المشروع مفيده، بل العكس اذا كانت هذه الزيادة كبيرة فإنها تكون مضره لعمل المشروع للأسباب التالية:

١- الزيادة في رأس المال العامل قد تخفي تدني مستوى كفاءة السياسات الادارية للمشروع.

٢- قد تدفع الزيادة في رأس المال العامل الى توزيع الارباح على المساهمين دون وجود ما يبرر ذلك لاعطاء صوره وهميه الى الجمهور عن المركز المالي الجيد للمشروع.

٣- قد تؤدي الزيادة في رأس المال العامل الى الانفاق التبذيري دون حاجة لمثل هذا الانفاق.

٤- تؤدي الزيادة في رأس المال العامل الى تعطيل النقدية دون أستخدام.

٢- علاقة الاصول الثابتة بالخصوم طويلة الاجل:

غالباً ما يجري تحليل المركز المالي طويل الأجل لأي مشروع من خلال استخدام مؤشرات التمويل. وتعتبر نسبة التمويل الخارجي أحد أهم مؤشرات قياس حدود الاعتماد على التمويل الخارجي في تمويل عمليات الاستثمارات طويلة الاجل، وذلك بالاعتماد على معامل اجمالي الخصوم الى اجمالي الاصول، فإذا كانت النسبة مرتفعه فهذا يدلل على أعتماد المشروع على مصادر التمويل الخارجية، لسنة واحدة او لعدة سنوات من خلال المقارنات التي تجري لعدد من السنوات لمعرفة إتجاه التغيرات التي

نحدث في هذا الصدد. ولما كانت الالتزامات في أي مشروع تتكون من نوعين أحدهما طويل الاجل والاخر قصير الاجل وجب على المحلل أن يحدد الوزن النسبي لكل منهما، خصوصاً اذا علمنا ان الالتزامات المتداولة لا يدفع عنها فوائد ان وجدت فهي ضئيلة نياساً بالالتزامات طويلة الأجل، والهدف من ذلك هو تحديد نسبة اعتماد المشروع على أنواع مصادر التمويل، ويتم ذلك بأستخدام النسبتين التاليتين:

أ- نسبة الخصوم (الالتزامات) المتداولة = (الالتزامات المتداولة ÷ أجمالي الالتزامات) × ١٠٠

ب- نسبة الخصوم (الإلتزامات) طويلة الاجل = (الالتزامات طويلة الاجل ÷ اجمالي الالتزامات) × ١٠٠

إضافة الى المؤشر السابق فهناك مؤشراً آخر يطلق عليه معدل الاصول الثابته الى الإلتزامات طويلة الاجل، الذي يبين مدى الحماية التي تمنح للدائنين ومدى إمكانية زيادة الالتزامات طويلة الاجل استناداً الى الضمان الممنوح للدائنين سابقاً.

ولتوضيح المدلول اللفظي لمؤشر معدل الاصول الثابتة الى الالتزامات طويلة الاجل، نفترض ان احدى الشركات قد تقدمت بطلب الى البنك للحصول على قرض طويل الاجل لقاء رهن الالات والمعدات التي تملكها الشركة، وكانت الالات والمعدات والالتزامات طويلة الاجل للشركة لأخر سنتين كما يلي:

	١٩٩٥	١٩٩٦
الالات والمعدات (صافي)	١٧٥٠٠٠٠	١٥٥٠٠٠٠
الالتزامات طويلة الاجل	٨٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠٠

من خلال تطبيق مؤشر معدل الاصول الثابته الى الالتزامات طويلة الاجل سوف نحصل على الاتي:

معدل الالات والمعدات هي:

١٩٩٥	١٩٩٦
٢ر٢:١	٩ر١:١

يتضح أن المؤشر السابق غاية في الاهمية للدائنين لاتخاذ القرار المناسب فيما يتعلق بمنح القرض او رفضه.

اسئلة الفصل الخامس

١- من أجل أقامة أي مشروع اقتصادي لا بد اولاً من توفر بعض المقومات، يعتبر احد أهم هذه المقومات هو توفر المال اللازم لانشاء المشروع. تكلم عن ذلك موضحاً الاتي:

- معنى مصادر التمويل.
- معنى استخدامات مصادر التمويل.
- العلاقة بينهما.

٢- مصادر التمويل الذاتية مرادف لمصطلح حقوق الملكية. فما هي مصادر التمويل الذاتية؟ وما هي عناصرها؟

٣- ان الاموال التي يتم أقتراضها من خارج الوحدة الاقتصادية يطلق عليها بمصادر التمويل المقترضة او الخارجية. تكلم عن ذلك مبيناً أنواعها؟

٤- هناك بعض الخصائص التي تميز الالتزامات طويلة الاجل عن غيرها من الالتزامات. عدد هذه الخصائص وتكلم عنها بالتفصيل؟

٥- ناقش العباراة التالية: «الالتزامات طويلة الأجل في حقيقتها تمثل تعهدات لتمويل أصول معينه أو تأدية خدمات في المستقبل نتيجة لعمليات حدثت فعلاً».

٦- ما هي معاير التفرقة بين الالتزامات قصيره الاجل عن الالتزامات طويلة الاجل؟ اذكرها مع الشرح المفصل.

٧- ان قياس الالتزامات ينسحب اثره على تحليل المركز المالي للوحدة الاقتصادي. ما المقصود بالعبارة السابقة؟

٨- ما هي الاعتبارات التي جعلت من صافي رأس المال العامل النقطة الجوهرية في تحليل المركز المالي قصير الاجل؟

٩- كيف يتم التناسق بين كلاً مما يأتي:

- الالتزامات قصيرة الاجل والالتزامات طويلة الاجل.

- الالتزامات وحقوق الملكية.

- الاصول طويلة الاجل والاصول قصيرة الاجل.

١٠- ما المقصود بالاستخدامات؟ وما هي انواعها؟

١١- ما المقصود بالاتي:

- علاقة الاصول المتداولة بالخصوم المتداولة.

- علاقة الاصول الثابتة بالخصوم طويلة الاجل.

١٢- ما هي اثار الزيادة والنقصان في رأس المال العامل؟



التحليل المالي باستخدام النسب المالية

الفصل السادس

الإطار العام للنسب المالية

الفصل السابع

النسب المالية لتحليل قائمة المركز المالي

الفصل الثامن

النسب المالية لتحليل
قائمة الدخل والنسب المالية المشتركة

الفصل السادس
الإطار العام للنسب المالية

المقدمة:

تعتبر النسب المالية من ادوات التحليل المالي واسعة الانتشار، وهي أقدم أداة تعرف عليها الفكر المالي — المحاسبي المعاصر، في ايجاد العلاقات بين البيانات والمعلومات الاقتصادية التي يتم الحصول عليها من مصادرها المختلفة. وأساس أستخدامها قائم على فكرة مفادها أن أي رقم من الأرقام لا يدل على شيء مهم في حد ذاته، ولا يقدم معلومات مفيدة الا أذا تم مقارنته بغيره من الارقام.

ولا يعتبر التحليل المالي بأستخدام النسب المالية هدفاً في حد ذاته دون إيجاد للعلاقات السببية للظواهر المراد دراستها. ولأجل أن يحقق التحليل المالي هدفه، لا بد من أستخدام ادوات أخرى برفقة النسب المالية، للوصول الى تفسيرات سببيه مقنعه. كأن بجري مقارنة النسب بالمعايير المتاحة داخل المشروع أو خارجه، وذلك حسب اغراض التحليل الذي يجريه المحلل. نظراً لوجود عدد من المعايير، لكل منها هدفاً معيناً، مثل المعايير الشخصية للمحلل التي تتكون لديه نتيجة خبرته ودرايته في هذا المجال، او النسب التاريخية للمشروع نفسه الناجمة عن البيانات الفعلية للسنوات السابقه، او النسب المعيارية للصناعة التي ينتمي اليها المشروع، او النسب المالية للمشروعات المماثله، وخصوصاً الناجمه عنها. وأخيراً يمكن الاعتماد على المعايير المحدده في الميزانية التخطيطية للمشروع كأهداف يسعى المشروع الى تحقيقها.

وتجدر الاشارة الى أن اشتقاق النسب يتم عادةً عن طريق نسبة بند من بنود

القوائم المالية الى بندٍ أخر، على أن تكون هذه العلاقة ذات مدلول حتى لا تفقد النسبه معناها.

وعموماً تقسم النسب المالية حسب مصادر معلوماتها الى ثلاثة مجاميع رئيسيه هي:

الأولى – النسب المالية الخاصة بتحليل حسابات النتيجة (قائمة الدخل).

الثانيـة – النسب المالية الخاصة بتحليل المركز المالي.

الثالثة – النسب المالية المشتركة.

وتشتمل كل مجموعة من المجاميع سابقة الذكر على عدد من النسب، لكل منها أغراض محدده، علماً بانه لا توجد نسبه مثالية تعبر عن كامل النشاط الذي يزاوله المشروع، وانما توضح كل نسبة منها غرضاً معيناً. ويمكن توضيح النسب المذكورة في الشكل التالي:

مخطط رقم (١) النسب المالية

نسب التناسق بين مصادر التمويل

نسب قائمة المركز المالي

نسب التناسق بين المصادر والاستخدامات

النسب المشتركة

نسب قوائم النتيجة

نسب قائمة التشغيل

نسب قائمة الدخل

وتشكل نسب المجاميع السابقة منظومه من المؤشرات النسبية، تكون الاطار العام لأسلوب تحليل يسمى «التحليل المالي بأستخدام النسب المالية».

التطور التاريخي لدور النسب المالية في التحليل المالي:

يتفق المؤلفون على أن النسب المالية قد مرت بعدة مراحل باعتبارها أداة للتحليل المالي. وهذه المراحل نوجزها فيما يلي:

أ - المرحلة الأولى (حتى قبل سنة ١٩٠٠م):

ارتبط استخدام النسب المالية في هذه الحقبة التاريخية بعاملين هما الادارة العلمية وتطور التحليل المالي، حيث كان لها التأثير الواضح في تطور النسب المالية، وكان للتحليل المالي تأثير اكبر في هذا الشأن.

وفي الولايات المتحدة بدأت البنوك سنة ١٨٧٠م بطلب القوائم المالية من المقترضين قبل منحهم القروض، وبعد عشرين سنه، أصبحت القوائم المالية من ضمن المرفقات المطلوبة لأي قرض، وبالتحديد كان ذلك سنة ١٨٩٠م. وفي عام ١٨٩١ إستخدمت نسبة التداول كأول مرة، وكانت هذه محصله لدراسات متعددة للعلاقات بين عناصر الأصول المتداولة وعناصر الخصوم المتداولة للشركات المقترضه.

ب- المرحلة الثانية (ابتداء من ١٩٠٠م وحتى ١٩١٩م):

في هذه المرحلة، ظهرت مجموعة من التطورات أهمها:

١- استخدمت مجموعة من النسب المالية في عدد من الدراسات، وتم نشر قرابة عشر نسب سنة ١٩٠٥م، وتم استخدامها في مجالات مختلفة في التحليل المالي.

٢- تم استخدام بعض المعايير الرئيسية، وأهمها معيار ٢ : ١ في مجال نسبة التداول.

٣- في سنة ١٩١٩م ظهرت أهم دراستين متعلقتين باستخدام النسب المالية في التحليل المالي وللأغراض الادارية الأخرى.

٤- قام المحلل المالي «الكسندر والي» بدراسة طبق فيها سبع نسب مالية مختلفة على قرابة ٩٨١ شركة، وعلى فترة زمنية طويلة، وأظهرت الدراسة وجود اختلافات واضحة بين النسب المتعلقة بصناعة محددة، أو في منطقة جغرافية واحدة، عن مثيلاتها في

صناعات أخرى، وفي مناطق جغرافية أخرى. وكان لهذه الدراسة مكانة هامة، نظراً لأنها ركزت على النسب المالية باعتبارها مؤشرات على وجود اختلافات محددة بين مجموعة الشركات محل الدراسة.

٥- قامت الشركة المسماه «دوبون» باستخدام مجموعة من النسب المالية للأغراض الادارية وأظهرتها على شكل هرم لتحليل نتائج العمليات التي تقوم بها، ومما يذكر أن نسبة العائد على رأس المال المستثمر كانت في قمة هذا الهرم، بينما كانت قاعدة الهرم مجموعة من النسب المالية منها معدل الدوران، ونسب الربح الى المبيعات، ويلاحظ أنه على الرغم من أهمية هذه الدراسة الاّ أن الاهتمام بها كان أقل من سابقتها.

جـ- المرحلة الثالثة (ابتداء من ١٩٢٠م وحتى ١٩٢٩م):

تميزت هذه المرحلة بما يلي:

١- قامت الجامعات والهيئات المتخصصة بالشؤون المالية والتجارية بتجميع البيانات الخاصة لكثير من الشركات، بهدف اعداد النسب المالية، وقامت باعداد المتوسط الحسابي لمجموعة من النسب المالية.

٢- في سنة ١٩٢٥م، نشر أحد الكتاب دراسة عن اعداد واستخدام ٤٠ (أربعين) نسبة مالية.

٣- قام آخرون باعداد مؤشر يتكون من المتوسط الحسابي المرجح لعدد من النسب عند تقييم المركز المالي للشركات، وتم استخدام «التقدير الشخصي» كمعامل للترجيح والذي يراه المحلل المالي هاماً لهذه النسبة.

وقد تميزت هذه المرحلة بوجود نشاط متميز في مجال تطوير النسب المالية، إضافة الى التوجه الواضح نحو الاساليب العلمية في مجال التحليل المالي.

---

(١) مفلح عقل «مقدمة في الادارة المالية» الطبعة الأولى ١٩٩٥ - ص ١٩٦.

د – المرحلة الرابعة (ابتداء من ١٩٣٠ وحتى ١٩٣٩):

ساعد إنشاء هيئة الرقابة المالية الأمريكية في هذه الفترة، على انتشار الدراسات العلمية المتعلقة بالنسب المالية، خاصة وأن هذه الهيئة قامت بجمع ونشر كثير من النسب المتعلقة بشركات مختلفة تنتمي الى صناعات مختلفة. وكان لهذه الهيئة دور في تحسين وتطوير نوعية البيانات المالية المنشورة، مما أدى الى تطوير وتحسين في نتائج التحليل المالي بالنسب المالية.

وأهم الظواهر في هذه المرحلة ما يلي:

١- نشر المحلل المالي (فولك) ١٤ (أربعة عشر) نسبة مالية، تعتبر أشهر مجموعة في النسب المالية، وقد أعدها بناء على خبرته الطويلة في هذا المجال، واكتسبت هذه المجموعة شهرة عالية.

٢- تم نشر دراسات متعددة حول دور النسب المالية في توقع الصعوبات والمعوقات المالية التي قد تصادف الشركات، وكانت نتائج هذه الدراسات إمكانية استخدام النسب المالية بكفاءة في مجال التعثر المالي، حيث إتضح أن النسب المالية في الشركات المتعثرة متباينه، عند مقارنتها بالنسب المتعلقة بالشركات المستقرة.

وقد تم تقييم هذه الدراسات باعتبارها اساس الدراسات العلمية للنسب المالية.

هـ – المرحلة الخامسة (ابتداء من ١٩٤٠م وحتى ١٩٤٥م):

شهد النصف الأول من الأربعينات خطوات هامة في مجال التحليل العلمي للنسب المالية وتطويرها. وأهم ما شهدته الدراسة التي أنجزها (ميروين) حول تمويل الشركات الصغيرة في خمسة أنشطة صناعية مختلفة، وكانت بمثابة الدراسة العلمية الأولى في مجال قدرة التنبؤ للنسب المالية. ومن المعروف أن النسب المالية ليست الآ إنعكاساً لما يسود المنشأة، وبالتالي تعطي المحلل المالي قدرة على التنبؤ بالمشاكل المتوقعة في المنشأة مستقبلاً ولعدة سنوات قادمة.

و – المرحلة السادسة (ابتداء من ١٩٤٦م وحتى تاريخه):

يمكن وصف هذه المرحلة بأنها المرحلة المعاصرة، والتي حظيت وتحظى بالتطور الكبير في استخدامات النسب المالية في مجالات عدة أهمها:

١– زيادة الاهتمام بالتحليل المالي باعتباره أداة لخدمة الادارة، وبناء عليه اعيد الاهتمام الى استخدام العائد على رأس المال ودوره في تقييم أداء الشركات، وتفسير نتائج نشاطها بدراسة النسب التي تؤثر على معدل العائد على رأس المال المستثمر.

٢– ظهرت مجموعة من الدراسات التي تهدف الى التوقع للعائد على رأس المال المستثمر، وكيفية استخدامه باعتباره أداة لترشيد الأداء المستقبلي للشركة، اعتماداً على التخطيط ورسم السياسات الادارية، وإتخاذ الاجراءات الكفيلة لتحقيق عائد محدد على رأس المال المستثمر في هذه الشركة.

٣– تم استخدام الحاسوب، والأساليب الاحصائية في إختبار قدرة النسب المالية على التنبؤ، كما تعرضت النسب المالية لاختبارات إحصائية، للتعرف على الاختلافات بين النسب المالية المستخرجة من جهات مختلفة تنتمي لصناعة واحدة، أو خلال فترة زمنية محددة، بهدف الوصول الى أثر الصناعة المحددة، أو الفترة الزمنية المحددة موضوع الدراسة على النسب المالية.

٤– تجاوزت النسب المالية تلك المستخرجة من قائمة المركز المالي، وقائمة الدخل، الى نسب مالية مستخرجة من قوائم التدفق النقدي، وأخرى مستخرجة من البيانات المتوفرة في سوق الأوراق المالية.

٥– تم في هذه المرحلة، دراسة تأثير المبادىء المحاسبية المتعارف عليها على النسب المالية فقد تبين على سبيل المثال أن النسب المالية المتعلقة بمعدلات دوران المخزون تختلف علمياً بأختلاف طريقة تقييم المخزون، وذلك إعتماداً على السياسات المحاسبية المستخدمة.

الفصل السابع

النسب المالية لتحليل قائمة المركز المالي

على الرغم من أن النسب المالية المستخدمة في التحليل المالي تشكل منظومة من العلاقات البينيه التي لا يمكن الفصل بينهما عند اجراء دراسة شاملة الابعاد، متعددة الاغراض. لكن الدراسة التعليمية تشترط – احياناً – الفصل بين هذه النسب لأغراض التبسيط ولغرض الكشف عن المحتوى العلمي لكل منها. لذلك سيتم معالجة كل مجموعة من هذه النسب بمعزل عن الاخرى حسب عائدية كل بند من بنودها الى القائمة المالية التي تحملها. وفي هذا الفصل سيتم شرح النسب المالية لقائمة المركز المالي كما هو موضح ادناه:

١- نسبة عائد الاستثمار (العائد على الاصول):

تقيس هذه النسبة مقدار العائد الذي تحققه المنشأة الاقتصادية عند استخدام مقدار معين من الاموال خلال فترة معينه، وهي بذلك تقيس القوة الايرادية للأصول. والهدف من هذه النسبة معرفة ما اذا كانت المنشأة قد إستردت الاموال التي استخدمتها عند ممارسة النشاط خلال نفس الفترة. وتحتسب النسبه عن طريق مقارنة صافي العائد او صافي العجز بالاصول الثابتة، مضافاً اليها الأصول المتداولة، ولذلك تعتبر هذه النسبة مؤشراً لقياس ربحية المنشأة بشكل عام. وتحدد هذه النسبة بالمعادلة التالية:

$$\text{عائد الاستثمار} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{جملة الاصول}}\% \quad \text{أو} \quad \frac{\text{صافي الربح}}{\text{متوسط جملة الأصول}}\%$$

صافي الربح في المعادلة = صافي ربح العمليات قبل الفائدة والايرادات والمصروفات الأخرى والضريبة

وبذلك فإن هذه النسبة تبين ربحية الاستخدامات سواءاً كان التمويل داخلياً او خارجياً. ومن الطبيعي ان كل ارتفاع في هذه النسبة يدل على نجاح الإدارة في سياستها الاستثمارية.

٢- نسب الاصول:

يقصد بالاصول كل ما تمتلكه الوحدة الاقتصادية وله قيمة نقدية ويستخدم في الانتاج او المساعدة فيه، وتعتبر هذه الاصول مصدراً للخدمات الحالية والمستقبلية. وتقيس النسب الخاصة بالاصول مقدرة الادارات التنفيذية على ادارة الاصول، وتقيس نسبة التناسق بين انواع الاصول حسب طبيعة العمل وحجم الانتاج. وتنقسم هذه النسب الى ثلاثة أنواع هي:

أ - نسبة الاصول الثابتة:

أصبح من الواضح لدينا بأن الاصول الثابتة هي الموجودات الدائمة التي تقتنيها المنشأة لتساهم في العملية الانتاجية وليس بقصد بيعها، وتستخدم لعدة سنوات، ويعبر عن اقتنائها بانه شراء لكمية من الخدمات تستنفذ على مدى فترات دورية تتناسب مع العمر الانتاجي للاصل.

وتعبر هذه النسبة عن معدل الاصول الثابتة بالنسبة لاجمالي أصول المنشأة في تاريخ معين. وللحكم على هذه النسبة، لا بد من معرفة طبيعة عمل المنشأة وحجم أعمالها. بأعتبار المشاريع الصناعية تستخدم عادة اصول ثابتة بمقدار اكبر من المشاريع التجارية او الخدمية من ناحية، ومن ناحية ثانية فإن حجم المشروع يؤثر انتاجياً على مقدار كمية الاصول الثابتة التي يقتنيها، إضافة الى أن نوع الانتاج يؤثر هو الاخر على هذا الجانب. فعلى سبيل المثال فإن مصانع الحديد والصلب تحتاج الى أصول ثابتة اكبر من مصانع المواد الغذائية. وتحدد هذه النسبة بالمعادلة التالية:

$$\text{معدل الاصول الثابتة} = \frac{\text{الاصول الثابتة}}{\text{اجمالي الاصول}} \%$$

وهنا لا بد من الاشارة الى أن هذه النسبة لا تعني شيئاً بحد ذاته بدون معرفة الحجم الانتاجي للمشروع وطبيعة عمله. ولذلك فإن ارتفاع هذه النسبة في صناعة معينة قد لا يعني ان المشروع ذو مقدرة جيدة على توظيف الاموال، وانما قد يكون العكس، والمعيار هنا طبيعة عمل المشروع وحجم انتاجه كما أشرنا سابقاً.

كما أن هذه النسبة لا تقدم تصوراً شاملاً عن توظيف الاموال في الاصول الثابتة، وانما يتطلب الامر بعض النسب التفصيليه المشتقة من هذه النسبة، ومن الضروري معرفة معدل كل نوع من انواع الاصول الثابتة بالنسبة الى أجمالي الاصول الثابتة، لأن صناعة معينة قد تحتاج الى الآلات والمعدات بنسبة اكبر من أي أصل آخر، وصناعة أخرى تحتاج الى المباني بنسبة اكبر من حاجتها الى السيارات وهكذا. وعليه فإن النسب التفصيلية لهذه النسب هي:

$$\text{معدل الآلات} = \frac{\text{الآلات}}{\text{الاصول الثابتة}} \times ١٠٠$$

$$\text{معدل السيارات} = \frac{\text{السيارات}}{\text{الاصول الثابتة}} \times ١٠٠$$

$$\text{معدل المباني} = \frac{\text{المباني}}{\text{الاصول الثابتة}} \times ١٠٠$$

$$\text{معدل الاثاث} = \frac{\text{الاثاث}}{\text{الاصول الثابتة}} \times ١٠٠$$

وهكذا يستطيع المحلل المالي ايجاد النسب التفصيلية لأنواع الاصول الثابتة، وفقاً لما هو موجود فعلاً لدى المشروع وحسب الحاجة.

ب – نسبة الاصول المتداوله:

تعبر الأصول المتداولة عن الوسائل الاقتصادية التي يقتنيها المشروع بقصد الاتجار فيها وتحقيق ربح من وراء ذلك، ولهذا يكون عمرها الانتاجي أقل من سنة. وتقيس هذه النسبة قدرة المشروع على تشغيل الاموال في الأنشطة الجارية، ويتم أستخراج هذه النسبة عن طريق قسمة قيمة الاصول المتداولة الى أجمالي الاصول، والتي تأخذ الصيغة التالية:

$$\text{نسبة الاصول المتداولة} = \frac{\text{الاصول المتداولة}}{\text{اجمالي الاصول}} \times ١٠٠$$

ومن الطبيعي أن تتأثر هذه النسبة بطبيعة عمل المشروع كما هو الحال لنسبة الأصول الثابتة التي سبق شرحها. فإذا كان المشروع تجارياً تتجه هذه النسبة الى الارتفاع وكلما زاد حجم النشاط في هذه المشاريع، لا بد أن يرافقه ارتفاع مناسب لهذه النسبة أيضاً، بينما يلاحظ في المشاريع الصناعية أن هذه النسبة تتأثر بحجم النشاط الانتاجي فقط. بينما يكون لطبيعة عمله تأثير أقل مفعولاً من حجم النشاط. وبمعنى آخر في المشاريع الصناعية يكون معدل هذه النسبة دائماً أقل من المشاريع التجارية.

وللحكم على القرارات الاستثمارية في المشاريع الاقتصادية، يتطلب الامر أستخراج نسب تفصيلية عن هذه النسبه، نبين فيها الوزن النسبي لكل نوع من انواع الاصول المتداولة، قياساً بأجمالي الاصول المتداولة، ومن هذه النسب التي يمكن الحصول عليها وفقاً لما هو موجود فعلاً من أنواع الاصول المتداولة في الفترة التي يشملها التحليل النسب التالية:

$$\text{الوزن النسبي للمخزون السلعي} = \frac{\text{المخزون السلعي}}{\text{الاصول المتداولة}} \times 100$$

$$\text{الوزن النسبي لأوراق القبض} = \frac{\text{اوراق القبض}}{\text{الاصول المتداولة}} \times 100$$

$$\text{الوزن النسبي للنقدية} = \frac{\text{النقدية}}{\text{الاصول المتداولة}} \times 100$$

$$\text{الوزن النسبي للمدنيين} = \frac{\text{المدينون}}{\text{الاصول المتداولة}} \times 100$$

ومن خلال النسب السابقة يستطيع المحلل الوقوف على الوزن النسبي الذي يشكله كل نوع من انواع الاصول المتداولة، بالمقارنة مع اجمالي الاصول المتداولة، وبالتالي يستطيع تكوين حكم اولي على درجة استثمار الاموال في المجالات المختلفة. الا أن هذه النسب سوف تكون اكثر دلاله إذا تمت مقارنتها بنسب السنوات السابقة.

جـ - نسبة التناسق بين الاصول:

لمعرفة درجة التناسق بين الاستثمار في الاصول الثابتة والاصول المتداولة يلجأ المحلل الى استخدام النسبه التاليه:

$$\text{نسبة التناسق بين الاصول} = \frac{\text{الاصول المتداولة}}{\text{الاصول الثابتة}} \text{ او } \frac{\text{الاصول الثابتة}}{\text{الاصول المتداولة}}$$

وتهدف هذه النسبة الى التعرف على معدل الاصول كل حسب نوعه بالنسبة للنوع الآخر، بمعنى آخر معرفة عدد مرات الاصول المتداولة الى الاصول الثابته او العكس. وتفيد هذه النسبة في اكتشاف درجة الخلل في التناسق وفقاً لطبيعة العمل الانتاجي للمشروع.

٣- نسبة الالتزامات:

تعتبر الالتزامات احدى مصادر التمويل المهمة التي يحصل عليها المشروع من خارج نطاق حقوق الملكية، ولذلك يطلق عليها «نسبة المديونية» التي تهم كلاً من مالكي ودائني المشروع على حد سواء، حيث تبين للمالكين كفاءة سياسات التمويل التي تسيرها ادارة المشروع، اما بالنسبة للدائنين فهي تشكل لهم مؤشراً على مقدار هامش الامان الموفر لهم عن ديونهم بذمة المشروع. وتحدد هذه النسبة بموجب المعادلة التالية:

$$\text{نسبة الالتزامات} = \frac{\text{الالتزامات}}{\text{اجمالي الاصول}}$$

وتتفرع عن هذه النسبة مجموعة نسب أخرى تستخدم في تقييم كفاءة سياسات التمويل بشكل تفصيلي، ومن هذه النسب ما يلي:

أ - نسبة الالتزامات طويلة الاجل:

وتقيس هذه النسبة قدرة أصول المشروع على تغطية الالتزامات طويلة الاجل، وتكون هذه النسبه اكثر معنى حينما تقارن الالتزامات طويلة الاجل بالاصول الثابتة، حيث يبين هذا المؤشر الامان الذي يتمتع به الدائنون في الأجل الطويل. على أن يتم تقييم الاصول الثابتة بالقيمة الحالية، لأن مقدار الحماية التي يحصل عليها الدائنون، وقدرة المشروع على الاقتراض تقوم على أساس القيمة السوقيه (الجارية) للأصول الثابتة. لأنه عند تقديم القرض برهن الاصول الثابتة، يكون مقدار القرض أقل بنسبة معينة من

قيمة الأصول الثابتة التي تقدم كرهن حتى يكون للدائنيين هامشاً من الضمان في حالة عجز المشروع المقترض على سداد القرض، واضطرار المقترضين على بيع الرهن تسديداً للقرض. وتحدد هذه النسبة بموجب المعادلة التالية:

$$\text{نسبة الالتزامات طويلة الاجل} = \frac{\text{الالتزامات طويلة الاجل}}{\text{الاصول الثابتة}} \quad \text{او} \quad \frac{\text{الاصول الثابتة}}{\text{الالتزامات طويلة الاجل}}$$

وفي الواقع فإنه لا يوجد فرق بين النسبتين السابقتين، وأنما يجب النظر الى معدل الاصول الثابتة مقارناً بالالتزامات، وفي كلتي النسبتين السابقتين يجب أن يكون المعدل لصالح الاصول الثابتة لتوفر هامش الامان.

ب- نسبة الالتزامات قصيرة الاجل:

تقيس هذه النسبة مقدرة المشروع على سداد التزاماته قصيرة الاجل التي تستحق خلال السنة المالية، ويتم التعبير عن هذه العلاقة بالمعادلة التالية:

$$\text{نسبة الالتزامات قصيرة الاجل} = \frac{\text{الالتزامات قصيرة الاجل}}{\text{الاصول المتداولة}} \quad \text{أو} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الالتزامات قصيرة الأجل}}$$

وتوفر هذه النسبة هامش الامان للدائنين الذين تستحق ديونهم خلال السنة المالية، وكلما كانت هذه النسبة منخفضة فإنها تدل على المقدرة الجيدة للمشروع على توفير الضمان لسداد ما بذمته من ديون مستحقه.

جـ- نسبة تناسق الالتزامات:

يتم استخراج هذه النسبة للتعرف على معدل الالتزامات طويلة الاجل مقارناً بمعدل الالتزامات قصيرة الاجل، وتهدف هذه النسبة الى تحديد مقدار أعتماد المشروع على كل نوع من هذه الالتزامات في تمويل احتياجاته من الاموال، علماً ان هذه النسبة

لا تقدم مدلولاً كافياً الا في حالة مقارنتها بنسبة التناسق بين الاصول. وتأخذ نسبة تناسق الالتزامات الصيغة التالية:

$$\text{نسبة تناسق الالتزامات} = \frac{\text{الالتزامات المتداولة}}{\text{الالتزامات طويلة الاجل}} \quad \text{او} \quad \frac{\text{الالتزامات طويلة الاجل}}{\text{الالتزامات المتداوله}}$$

٤- نسبة السيوله (التداول) العادية:

تستخدم نسبة السيوله للحكم على مدى توفر السيوله اللازمة للوحدة الاقتصادية، لسداد التزاماتها المستحقة. وتتمثل هذه النسبة عن طريق نسبة الاصول المتداولة الى الخصوم المتداولة (الالتزامات المتداولة)، حيث تأخذ الصيغة التالية:

$$\text{نسبة السيوله} = \frac{\text{الاصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

وبمقارنة هذه النسبة لعدد من السنوات، ومقارنتها مع المعدلات المعيارية للمشاريع المنافسه يستطيع المحلل وضع صوره اكثر وضوحاً عن حالة سيولة المشروع. علماً ان هناك اتفاقاً بين كثير من المحللين الماليين على أن النسبة المعيارية للسيولة هي (٢:١) ولكن على الرغم من هذا الاتفاق الا أن ذلك يتوقف على عاملين رئيسيين لكل مشروع هما:

- طبيعة نشاط المشروع الانتاجي.
- حجم نشاط المشروع.

وليس بالضرورة أن تكون النسبة المعيارية للسيولة في المشروع التجاري هي نفس النسبة للمشروع الصناعي او المالي، ولذلك يجب على المحلل مراعاة العاملين السابقين في هذا المجال. كما ان ارتفاع هذه النسبة لا يدل على كفاءة الادارة المختصة. وأنما على العكس فهو يدل على عجز المشروع عن توظيف الاموال في استثمارات جديدة، بدليل وجود فائض في رأس المال العامل تنعكس آثاره سلباً على ربحية المشروع.

وغالباً ما يستعاض عن هذه النسبة بأحدى النسبتين التاليتين:

$$\text{أ– نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الاصول المتداولة – المخزون السلعي}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

بأعتبار أن النسبة الاخيرة هي معيار اكثر تشدداً لسيولة المشروع من نسبة السيوله العادية. وهذا يدفع ادارة المشروع او الدائنين الى هذه النسبة في حالة الكساد الاقتصادي، او في حالة بطء معدل دوران المخزون السلعي، وخصوصاً في حالة وجود كمية كبيرة من المخزون السلعي، اكبر من المعدلات المعيارية للمخزون، الذي يتطلبه السوق لمنتجات المشروع. ومن الملاحظ ان نسبة السيولة السريعة المعيارية التي تم الاتفاق عليها هي (١:١) مع أخذ العوامل المؤثره على هذه النسبة بعين الاعتبار.

$$\text{ب– نسبة السيوله الفوريه} = \frac{\text{النقدية}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

يلاحظ ان هذه النسبة هي اكثر تشدداً من نسبة السيولة السريعة أذ تأخذ بعين الاعتبار النقدية الحاضرة في الخزينة وفي البنوك فقط لقياس قدرة المشروع على سداد التزاماته المستحقة. وبالرغم من أن هذه النسبة تحدد القدرة الفورية للمشروع على سداد التزاماته المستحقة التي قد تكون مرغوبة من قبل الدائنين، الا انها تشكل ضعفاً في السياسة الاستثمارية للمشروع خصوصاً أذا علمنا أن المشروع الناجح هو الذي لا يعطل امواله بدون استثمار حتى ولو كانت مؤقته، لأنها تؤثر على ربحية المشروع.

٥– نسبة الملكية:

المقصود بنسبة الملكية هو: نسبة ما توفره مصادر التمويل الذاتيه من اموال لامتلاك الاصول التي يستخدمها المشروع في العمليات الانتاجية او المساعدة فيها ، وبالتالي تعتبر هذه النسبة معياراً يتم الاسترشاد به لقياس المقدرة الذاتية التي يتمتع بها المشروع لتغطية

احتياجاته من الاستخدامات، فكلما كانت النسبة مرتفعة فإنها تدل على الاعتماد الذاتي، وبالتالي مؤشر على قوة المشروع. واذا كانت النسبة متدنية فإنها تشير الى ضعف المقدرة الذاتية للمشروع على توفير استخداماته ذاتياً، وعادة ما يتم مقارنة هذه النسبة بنسب أخرى مثل نسب الالتزامات ، والنسب المعيارية المتوفره عن الشركات والمشاريع المنافسه الناجحة، وتتأخذ هذه النسبة المعادلة التالية:

$$\text{نسبة الملكية} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{الاصول}}$$

ومن النسبة السابقة يتم اشتقاق نسبة أخرى تسمى بنسبة حقوق الملكية الى الالتزامات للتعرف على مقدار ما توفره حقوق الملكية من غطاء للالتزامات المتنوعة في ذمة المشروع من التمويل الخارجي، والنسبة المشتقة هي:

$$\text{نسبة حقوق الملكية الى الالتزامات} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{الالتزامات}}$$

وفي ختام مناقشتنا للنسب المالية المختصة بقائمة المركز المالي نود أن نشير الى أن هذه النسب تعتبر أكثر شيوعاً في الحياة العملية، ويجب ان لا يفهم بأنها النسب الوحيدة، أذ يمكن اشتقاق نسب أخرى، وحسب متطلبات التحليل المالي، على أن لا يفهم بأن الأكثار من النسب في عملية التحليل يكون أكثر فائدة، وفي الغالب يؤدي الاكثار في النسب الى عديد من الصعوبات قد تجعل من دخـول المحلل المالي في التفاصـيل الدقيقة مضراً بأهداف التحليل.

مثال تطبيقي (١)

فيما يلي قائمة المركز المالي لشركة العالمية في ٩٥/١٢/٣١ والمطلوب إحتساب كافة النسب المالية الممكنة منها.

الشركة العالمية

قائمة المركز المالي

٩٥/١٢/٣١

الأصول المتداولة:		(بالآف الدنانير)	
النقدية	١٥١٢		
اوراق قبض	٢٧٦		
مدينون (بالصافي)	٨٩٤٠		
المخزون السلعي	١١٦٥١		
مجموع الأصول المتداولة		٢٢٣٧٩	
الأصول الثابتة:			
الآلات (الصافي)	٩٣٠		
السيارات (الصافي)	١١٠٥		
الأثاث (الصافي)	٦٧٨		
المباني (الصافي)	١٣٥٦		
مجموع الأصول الثابتة		٤٠٦٩	
مجموع الأصول			٢٦٤٤٨

المطلوبات وحقوق المساهمين:

البند			
دائنون	٤٢١١		
أ. دفع	٨٥٧		
قرض قصير الأجل	٤٣٦٥		
مجموع المطلوبات المتداولة		٩٤٣٣	
مطلوبات طويلة الأجل:			
قرض بنك التنمية طويل الأجل	١٤٧٥		
سندات طويلة الأجل	٩٦٩٣		
مجموع المطلوبات طويلة الأجل		١١١٦٨	
مجموع المطلوبات			٢٠٦٠١
حقوق المساهمين			
رأس المال المدفوع (١٠ دينار للسهم)	١٠٠٠		
أرباح غير موزعة	٥١٩٧		
- مسحوبات شخصية	٣٥٠		
مجموع حقوق المساهمين		٥٨٤٧	
مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين			٢٦٤٤٨

الحـــــل:

١- نسبة الأصول الثابتة = $\frac{\text{الأصول الثابتة}}{\text{اجمالي الأصول}}$ ٪ = $\frac{٤٠٦٩}{٢٦٤٤٨}$ = ١٥٫٣٨٪

٢- النسب التفصيلية للأصول الثابتة =

أ- معدل الآلات = $\frac{\text{الآلات}}{\text{الأصول الثابتة}}$ ٪ = $\frac{٩٣٠}{٤٠٦٩}$ ٢٢٫٨٦٪

ب- معدل السيارات = $\frac{\text{السيارات}}{\text{الأصول الثابتة}}$ ٪ = $\frac{١١٠٥}{٤٠٦٩}$ ٢٧٫١٦٪

جـ- معدل الأثاث = $\frac{\text{الأثاث}}{\text{الأصول الثابتة}}$ ٪ = $\frac{٦٧٨}{٤٠٦٩}$ ١٦٫٦٦٪

د- معدل المباني = $\frac{\text{المباني}}{\text{الأصول الثابتة}}$ ٪ = $\frac{١٣٥٦}{٤٠٦٩}$ ٣٣٫٣٢٪

يلاحظ أنه بتجميع النسب التفصيلية لمكونات الأصول الثابتة = ١٠٠٪

٣- نسبة الأصول المتداولة = $\frac{\text{الاصول المتداولة}}{\text{اجمالي الأصول}}$ ٪ = $\frac{٢٢٣٧٩}{٢٦٤٤٨}$ = ٨٤٫٦٢٪

يلاحظ أنه بجمع نسبة الأصول الثابتة (١٥ر٣٨٪) مع نسبة الأصول المتداولة (٨٤ر٦٢٪) فالمجموع = ١٠٠٪.

٤- النسب التفصيلية للأصول المتداوله =

أ - معدل النقدية = (النقدية / الأصول المتداولة) ٪ = (١٥١٢ / ٢٢٣٧٩) = ٦ر٧٦٪

ب- معدل أوراق القبض = (اوراق القبض / الأصول المتداولة) ٪ = (٢٧٦ / ٢٢٣٧٩) ١ر٢٣٪

جـ- معدل المدينين = (المدينون / الأصول المتداولة) ٪ = (٨٩٤٠ / ٢٢٣٧٩) = ٣٩ر٩٥٪

د - معدل المخزون السلعي = (المخزون السلعي / الأصول المتداولة) ٪ = (١١٦٥١ / ٢٢٣٧٩) ٥٢ر٠٦٪

يلاحظ أن مجموع معدلات الأصول المتداولة تساوي ١٠٠٪

٥- نسب التناسق بين الأصول

أ - (الأصول المتداولة / الأصول الثابتة) ٪ = (٢٢٣٧٩ / ٤٠٦٩) = ٥٤٩ر٩٩٪

الأصول الثابتة ٤٠٦٩

ب - ـــــــــــــ ٪ = ـــــــــ = ١٨ر١٨٪

الأصول المتداولة ٢٢٣٧٩

الخصوم ٢٠٦٠١

٦- نسبة الالتزامات = ـــــــــــــ ٪ = ـــــــــ = ٧٧ر٨٩٪

اجمالي الأصول ٢٦٤٤٨

٧- نسبة الالتزامات طويلة الأجل =

الخصوم طويلة الأجل ١١١٦٨

ـــــــــــــ ٪ = ـــــــــ = ٢٧٤ر٤٧٪

الأصول الثابتة ٤٠٦٩

أو = الأصول الثابتة ٤٠٦٩

ـــــــــــــ ٪ = ـــــــــ = ٣٦ر٤٣٪

الخصوم طويلة الأجل ١١١٦٨

٨- نسبة الالتزامات قصيرة الأجل =

الخصوم قصيرة الأجل ٩٤٣٣

ـــــــــــــ ٪ = ـــــــــ = ٤٢ر١٥٪

الأصول المتداولة ٢٢٣٧٩

الأصول المتداولة ٢٢٣٧٩

أو = ـــــــــــــ ٪ = ـــــــــ = ٢٣٧ر٢٤٪

الخصوم قصيرة الأجل ٩٤٣٣

٩- نسبة تناسق الالتزامات =

$$\frac{\text{الالتزامات المتداولة}}{\text{الالتزامات طويلة الأجل}} \% = \frac{٩٤٣٣}{١١١٦٨} = ٨٤٫٤٦\%$$

$$\text{أو} = \frac{\text{الالتزامات طويلة الأجل}}{\text{الالتزامات المتداولة}} \% = \frac{١١١٦٨}{٩٤٣٣} = ١١٨٫٣٩\%$$

$$١٠\text{- نسبة السيولة} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}} = \frac{٢٢٣٧٩}{٩٤٣٣} = ٢٫٣٧ : ١ \text{ مرة}$$

١١- نسبة السيولة السريعة =

$$\frac{\text{الخصوم المتداولة – المخزون السلعي}}{\text{الخصوم المتداولة}} = \frac{٢٢٣٧٩ - ١١٦٥١}{٩٤٣٣} = \frac{١٠٧٢٨}{٩٤٣٣}$$

$$= ١٫١٤ : ١ \text{ مرة}$$

١٢- نسبة السيولة الفورية =

$$\frac{\text{النقدية}}{\text{الخصوم المتداولة}} = \frac{١٥١٢}{٩٤٣٣} = ٠٫١٦ : ١ \text{ مرة}$$

$$١٣\text{- نسبة الملكية} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{الأصول}} \% = \frac{٥٨٤٧}{٢٦٤٤٨} = ٢٢٫١١\%$$

نسبة حقوق الملكية الى الالتزامات =

$$\frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{الالتزامات}} \% = \frac{٥٨٤٧}{٢٠٦٠١} = ٢٨٫٣٨\%$$

اسئلة الفصل السابع

١- ناقش العبارات التالية:

- تعتبر النسب المالية أحدى أدوات التحليل المالي.
- لا يعتبر التحليل المالي بأستخدام النسب المالية هدفاً بحد ذاته.
- لا توجد نسبه مثاليه.
- عند استخدام النسب المالية في التحليل لا بد للمحلل ان يقارن النسب مع النسب المعيارية.
- إن الاكثار من النسب المالية يؤدي الى عديد من الصعوبات التي يواجهها المحلل.

٢- حدد أغراض كل من النسب التالية:

- نسبة عائد الاستثمار.
- نسبة الأصول الثابتة.
- نسبة التناسق بين الاصول.
- نسبة الالتزامات.
- نسبة السيوله العادية.

٣- قارن بين النسب التالية:

- نسبة السيوله السريعه ونسبة السيولة العادية.
- نسبة الملكية ونسبة حقوق الملكية الى الالتزامات.

- نسبة الاصول الثابتة ونسبة الاصول المتداولة.

- نسبة التناسق بين الاصول ونسبة التناسق بين الالتزامات.

٤- حلل النسب التالية:

$$- \frac{\text{صافي الربح}}{\text{جملة الاصول}} \%$$

$$- \frac{\text{الاثاث}}{\text{الاصول الثابتة}} \%$$

$$- \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{الاصول}} \%$$

$$- \frac{\text{النقدية}}{\text{الخصوم المتداولة}} \%$$

$$- \frac{\text{الاصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}} \%$$

٥- الاتي قائمة المركز المالي لأحدى الشركات التجارية في ٩٦/١٢/٣١

البند	المبلغ بالدينار
الاصول المتداولة:	
نقدية	٥٠٠٠٠
مخزون سلعي	١٥٠٠٠٠

البند	المبلغ	المجموع
مدينون	٣٠٠٠٠	
اوراق قبض	٥٠٠٠	
مجموع الاصول المتداولة		؟؟
الاصول الثابتة:		
آلات (الصافي)	٩٠٠٠٠	
مباني (الصافي)	١٠٠٠٠٠	
مجموع الاصول الثابتة		؟؟
مجموع الاستخدامات		؟؟
حقوق الملكية والالتزامات:		
رأس المال	؟؟	
صافي الربح	٢٠٠٠٠	
مجموع حقوق الملكية		؟؟
قرض قصير الاجل	٣٠٠٠٠	
اوراق دفع	٢٠٠٠	
دائنون	٨٠٠٠	
مجموع الالتزامات المتداولة		؟؟
قرض طويل الاجل	٤٥٠٠٠	
مجموع حقوق الملكية والالتزامات		؟؟

المطلوب:

أ – بعد استكمال النواقص في القائمة السابقة أستخرج النسب التالية:

- عائد الاستثمار.
- نسبة الاصول الثابتة.
- نسبة حقوق الملكية.
- نسبة السيوله العادية والفورية.
- نسبة الالتزامات قصيرة الاجل.
- نسبة تناسق الالتزامات.

ب– وضح رأيك في المركز المالي للشركة.

الفصل الثامن

النسب المالية لتحليل قائمة الدخل والنسب المالية المشتركة

المقدمة:

نتناول في هذا الفصل أهم النسب المالية، التي تكون مادتها الاولية البيانات المحاسبية المدونه في قائمة الدخل. ومن ثم نستعرض النسب المالية المشتركة، والتي سميت بذلك، نظراً لكون مصادر بياناتها مشتركة بين قائمة المركز المالي، وقائمة الدخل. وأخيراً نشرح بشيء من التفصيل النسب المالية المعيارية، من حيث أستخداماتها وحدودها وطرق تركيبها. ولذلك قسّم هذا الفصل الى ثلاثة اجزاء رئيسية هي:

١- النسب المالية لتحليل قائمة الدخل.

٢- النسب المالية المشتركة.

٣- النسب المالية المعيارية.

اولاً - النسب المالية لتحليل قائمة الدخل:

وهي عبارة عن مجموعة من النسب المالية، التي يتم أستخدامها لتحليل قائمة الدخل، ولتحليل حسابات النتيجة ، نظراً للاهداف المشتركة لكل منهما، كما اوضحنا ذلك عند مناقشتنا للقوائم المالية في فصل سابق. والنسب المالية التي يتم الاستعانه بها لتحليل قائمة الدخل هي:

١ – نسبة الربحية:

الربحية مصطلح نسبي، يعبر عن العلاقة النسبية بين الارباح الصافية، والمبيعات في المنشآت التجارية، وعن الارباح الصافية وقيمة الانتاج في المشاريع الصناعية. وتهدف هذه النسبة الى قياس قدرة المشروع على الكسب ومدى كفايته في تحقيق الارباح الصافية من النشاط العادي الذي يمارسه.

وتعتبر هذه النسبة احدى المؤشرات الرئيسية التي يستخدمها المستثمرون الحاليون والمتوقعون لاغراض تحديد مسار أستثماراتهم، بأعتبار أن الربحية هي اكثر النسب مصداقية في تحديد قابلية المشروع على تحقيق الارباح من الانشطة العادية التي يمارسها. وبشكل عام تأخذ هذه النسبه المعادلة التالية:

$$\text{(أ) نسبة الربحية في المشاريع التجارية} = \frac{\text{صافي الارباح}}{\text{المبيعات}} \times ١٠٠$$

$$\text{(ب) نسبة الربحية في المشاريع الصناعية} = \frac{\text{صافي الارباح}}{\text{قيمة الانتاج}} \times ١٠٠$$

وتقسم نسب الربحية الى القسمين التاليين:

أ – النسب الناتجة عن نسبة الربح الى صافي المبيعات:

تقيس هذه المجموعة من النسب قدرة المنشأة على التحكم في المصروفات المختلفة، ذات العلاقة بالمبيعات، كما تقيس مدى قدرة المنشأة في تحقيق الأرباح من خلال النشاط البيعي، وفي هذه النسب يكون البسط اما مجمل ربح المبيعات، أو صافي ربح المبيعات، أو صافي الربح بعد الضريبة. أمام مقام هذه النسب فهو صافي المبيعات.

وأهم النسب في هذه المجموعة ما يلي:

١- نسبة مجمل ربح العمليات:

هدفها توضيح العلاقة بين سعر المنتج وتكاليفه، وتتضح هذه النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة مجمل ربح العمليات} = \frac{\text{مجمل ربح العمليات}}{\text{صافي المبيعات}} \times ١٠٠$$

$$\text{أو} = \frac{\text{صافي المبيعات} - \text{تكلفة المبيعات}}{\text{صافي المبيعات}} \times ١٠٠$$

ومجمل ربح العمليات يساوي الفرق بين سعر بيع السلعة وتكلفة انتاجها أو شرائها وأهم ما تعبر عنه هذه النسبة، كفاءة الادارة في التعامل مع عناصر تكلفة المبيعات ومدى قدرتها على ضبطها والسيطرة عليها، وذلك بمتابعة هذه النسبة على فترات زمنية متباعدة. وتحافظ هذه النسبة على معدل ثبات أو استقرار أسعار البيع وتكاليف الانتاج. أما إذا تغيرت هذه النسبة بشكل متفاوت من فترة لأخرى فإن ذلك قد يعود الى انخفاض مستوى السلعة أو غيرها من العناصر المؤثرة على هذه النسبة.

٢- نسبة صافي ربح العمليات:

تحسب هذه النسبة كما يلي:

نسبة صافي ربح العمليات =

$$\frac{\text{صافي ربح العمليات (قبل الفائدة والضريبة والايرادات والمصروفات الأخرى)}}{\text{صافي المبيعات}} \%$$

ويعود السبب في إحتساب هذه النسبة قبل الفوائد والضريبة والايرادات والمصروفات الأخرى لعدم سيطرة الادارة على هذه العناصر، ولذلك فإن المقياس الحقيقي لكفاءة الادارة هو ربح العمليات.

وتتميز هذه النسبة عن نسبة مجمل ربح العمليات بأنها توسع إهتمامها ليشمل عناصر المصروفات الادارية والعمومية، ومصاريف البيع والتسويق إضافة الى تكلفة المبيعات وتوضح هذه النسبة مدى الانخفاض المحتمل في سعر بيع الوحدة قبل أن تبدأ المنشأة في تحمل الخسائر، ولذلك ينظر لهذه النسبة كمقياس عام لكفاءة التشغيل.

٣- نسبة صافي الربح:

تحسب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة صافي الربح} = \frac{\text{صافي الربح بعد الفائدة والضريبة}}{\text{صافي المبيعات}} \%$$

تختلف هذه النسبة عن صافي ربح العمليات، باشتمالها في البسط على الأرباح المحققة خارج النشاط الرئيسي للمنشأة، إضافة الى المصروفات الآخرى غير المتعلقة بالنشاط الرئيسي للمنشأة، يضاف الى ذلك الضرائب المدفوعة.

وتعتبر هذه النسبة مقياساً أشمل للربحية من سابقتيها، ومهما يكن فإن قراءة النسب مجتمعة يؤدي الى نتيجة أكثر موضوعية ودقة عند الحكم على ربحية المنشأة.

ولتوضيح مدى فائدة هذه النسبة في قرارات الاستثمار نقدم المثال التالي:

يرغب أحد المستثمرين في أستثمار جزء من امواله في أحدى الشركات العاملة في المدينة التي يسكنها، وهي ثلاث شركات (أ، ب، جـ)، وقد حصل على البيانات التالية عن السنوات الثلاث الاخيرة لهذه الشركات:

البند	الشركة (أ)			الشركة (ب)			الشركة (جـ)		
	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦
قيمة الانتاج	٥٠٠٠٠	٩٠٠٠٠	١٤٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	٨٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	١٤٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠
الارباح الصافية	٦٠٠٠	٨٠٠٠	١٢٠٠٠	٣٠٠٠	٦٠٠٠	١٠٠٠٠	٩٠٠٠	١٣٠٠٠	١٥٠٠٠
عدد الاسهم العادية	٣٠٠٠	٥٠٠٠	٩٠٠٠	١٠٠٠	١٥٠٠	٢٠٠٠	٥٠٠٠	٩٠٠٠	١٢٠٠٠

بتطبيق نسبة الربحية في المشاريع الصناعية يتضح ان الشركة (ب) أفضل من الشركتين (أ، جـ) في مجال الربحية، لذلك ينصح ان يستثمر فيها، وكما هو مبين ادناه:

	الشركة (أ)			الشركة (ب)			الشركة (جـ)		
	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦
نسبة الربحية	٪١٢	٪٨ر٨	٪٨ر٥	٪١٠	٪١٢	٪١٢ر٥	٪٩	٪٩ر٣	٪٨ر٨

٢- نسبة نصيب السهم من الربح:

وهذه النسبة مكمله لنسبة الربحية، من حيث قياس اداء الشركة من وجهة نظر المستثمر، ويتم أحتسابها عن طريق بيان العلاقة بين صافي الربح المتاح للمساهمين (الربح الصافي بعد خصم الضرائب وتوزيعات الارباح الممتازة) وعدد الأسهم العادية (او متوسط عدد الاسهم) في اول المدة وآخر المدة عند حدوث تغيرات واضحة على رأس المال المملوك لأصحاب الإسهم. وتأخذ هذه النسبة المعادلة التاليه:

$$\text{نسبة نصيب السهم من الربح} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{عدد الأسهم العادية}}$$

وبتطبيق هذه النسبة على البيانات الواردة في المثال السابق نحصل على الاتي:

	الشركة (أ)			الشركة (ب)			الشركة (جـ)		
	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦
نسبة نصيب السهم من الربح (دينار)	٢	١ر٦	١ر٣	١	٤	٥	١ر٨	١ر٤	١ر٢٥

وبذلك يتضح للمستثمر باستخدام النسبتين السابقتين (الربحية، نصيب السهم من الربح) أي من الشركات السابقة تتمتع بمقدرة اكبر على تحقيق المكاسب. وواضح ان الشركة (ب) هي الافضل لاتجاه النسبتين التصاعدي والمستمر في السنوات الثلاث.

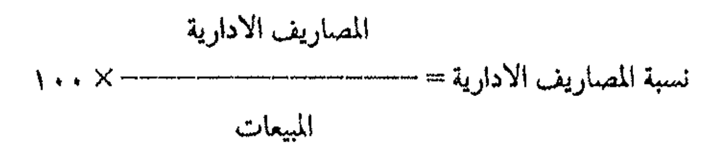
٢- نسب المصروفات:

تعرف المصروفات على أنها: اجمالي الزيادة في الخصوم أو اجمالي النقص في الاصول الناتجة عن القيام بنشاط موجه لتحقيق الارباح، ولقياس كفاءة المشروع في تحقيق الفائض الاقتصادي من خلال تقليص قيمة المصروفات المختلفة، يتم استخدام بعض النسب التي تسمى بنسب المصروفات، وتحدد هذه النسبه بموجب المعادلة التاليه:

$$\text{نسبة المصروفات الى المبيعات} = \frac{\text{اجمالي المصروفات}}{\text{المبيعات}}$$

الا أن النسبة السابقة تبقى قاصره دون أستخدام بعض النسب التفصيلية لها ومن هذه النسب:

$$\text{نسبة مصاريف التسويق} = \frac{\text{مصاريف التسويق}}{\text{المبيعات}} \times ١٠٠$$



المصاريف الادارية

نسبة المصاريف الادارية = ―――――――――― × ١٠٠

المبيعات

المصاريف التجارية

نسبة المصاريف التجارية = ―――――――――― × ١٠٠

المبيعات

ويستطيع المحلل من خلال النسب السابقة، أن يقيس نسبة كل نوع من المصروفات قياساً بالمبيعات. وللتحليل المستفيض، لا بد من مقارنة نتائج هذه النسبة بمثيلاتها في السنوات السابقة، وبالنسب المعيارية المتاحة، للوقوف على مقدار الاسراف في المصروفات واتخاذ الاجراءات التصحيحية اللازمة، والضرورية لمعالجة ذلك.

ولتحليل أكثر عمقاً للمصروفات، نظراً لما لها من تأثير على الارباح الصافية وربحية المشروع على نصيب السهم من الارباح، فإنه يتم أستخراج نسب تفصيلية لكل نوع من انواع المصروفات لمعرفة أي منها يشكل حجماً أو نسبة أكبر من انواع المصروفات الاخرى. وهذا يتم من خلال ايجاد الوزن النسبي لكل مصروف يرد بقائمة الدخل وذلك باستخدام المعدلات التاليه:

الاجور

الوزن النسبي للاجور = ―――――――――― × ١٠٠

اجمالي المصروفات

الايجارات

الوزن النسبي للايجارات = ―――――――――― × ١٠٠

اجمالي المصروفات

الماء والكهرباء

الوزن النسبي للماء والكهرباء = ―――――――――― × ١٠٠

اجمالي المصروفات

وهكذا يستمر المحلل بأيجاد الاوزان النسبية لبقية المصروفات للوقوف على ما يحتله كل نوع منها للوصول الى النسبة الاكبر قياساً بالمصروفات الواردة في قائمة الدخل، ومن ثم يتم مقارنة هذه النسب مع النسب المتحققة في السنوات السابقة، او النسب المعيارية ليستطيع المحلل اعطاء صورة اكثر وضوحاً عن مقدار التزام المشروع بمعايير الانفاق الاقتصادية، ومدى تحكمه في المصروفات اللازمة للقيام بأوجه النشاط المختلفة.

مثال تطبيقي (٢)

فيما يلي قائمة الدخل لشركة العالمية عن السنة المالية ١٩٩٥ والمطلوب احتساب كافة النسب المالية الممكنة منها:

الشركة العالمية

قائمة الدخل

لسنة ١٩٩٥

بالاف الدنانير

صافي المبيعات	٣٠٠٠	
– تكلفة المبيعات	١٨٠٠	
مجمل ربح العمليات	١٢٠٠	
مصروفات ادارية وعمومية:		
الرواتب والأجور	٣٨٠	
الايجارات	٣٥٢	
الماء والكهرباء	١٨	
المجموع		٧٥٠

مصروفات التسويق		
الاعلان	١٣٠	
رواتب رجال البيع	١٧٠	
المجموع		٣٠٠
مجموع مصروفات التشغيل		١٠٥٠
صافي ربح	١٥٠	
+ فوائد دائنه	٣	
+ كوبونات اوراق ماليه	٢	
مجموع ايرادات أخرى	١٥٥	
– فوائد مدينة	١	
صافي الربح قبل الضريبة		١٥٤
الضريبة		١٥
صافي الربح بعد الضريبة		١٣٩

الحـــــل :

١– نسبة مجمل ربح العمليات =

$$\frac{\text{صافي المبيعات – تكلفة المبيعات}}{\text{صافي المبيعات}}\% = \frac{١٢٠٠}{٣٠٠٠} = ٤٠\%$$

٢- نسبة صافي ربح العمليات =

$$\frac{\text{صافي ربح العمليات (قبل الايرادات والمصروفات الأخرى وقبل الضريبة)}}{\text{صافي المبيعات}} \%$$

$$= \frac{١٥٠}{٣٠٠٠} = ٥\%$$

٣- نسبة صافي الربح=

$$\frac{\text{صافي الربح (بعد الفوائد وبعد الضريبة)}}{\text{صافي المبيعات}} \% = \frac{١٣٩}{٣٠٠٠} = ٤٫٦٣\%$$

٤- نسبة المصروفات الى المبيعات =

$$\frac{\text{اجمالي مصروفات التشغيل}}{\text{صافي المبيعات}} \% = \frac{١٠٥٠}{٣٠٠٠} = ٣٥\%$$

٥- النسب التفصيلية للمصروفات:

أ - نسبة المصاريف الادارية والعمومية =

$$\frac{\text{مصاريف ادارية وعمومية}}{\text{صافي المبيعات}} \% = \frac{٧٥٠}{٣٠٠٠} = ٢٥\%$$

ب - نسبة مصاريف التسويق =

$$\frac{\text{مصاريف التسويق}}{\text{صافي المبيعات}} \% = \frac{٣٠٠}{٣٠٠٠} = ١٠\%$$

٦- الوزن النسبي للمصروفات

أ – الوزن النسبي للرواتب والأجور =

(الرواتب والأجور / اجمالي مصروفات التشغيل) ٪ = ٣٨٠ / ١٠٥٠ = ٣٦ر١٩٪

ب – الوزن النسبي للايجارات =

(الايجارات / اجمالي مصروفات التشغيل) ٪ = ٣٥٢ / ١٠٥٠ = ٣٣ر٥٢٪

جـ – الوزن النسبي للماء والكهرباء =

(الماء والكهرباء / اجمالي مصروفات التشغيل) ٪ = ١٨ / ١٠٥٠ = ١ر٧١٪

د – الوزن النسبي للاعلان =

(الاعلان / اجمالي مصروفات التشغيل) ٪ = ١٣٠ / ١٠٥٠ = ١٢ر٣٨٪

هـ – الوزن النسبي لرواتب رجال البيع =

(رواتب رجال البيع / اجمالي مصروفات التشغيل) ٪ = ١٧٠ / ١٠٥٠ = ١٦ر١٩٪

و – الوزن النسبي للمصروفات الادارية والعمومية =

$$\frac{\text{المصروفات الادارية والعمومية}}{\text{اجمالي مصروفات التشغيل}}\% = \frac{750}{1050} = 71.43\%$$

ر – الوزن النسبي لمصروفات التسويق =

$$\frac{\text{مصروفات التسويق}}{\text{اجمالي مصروفات التشغيل}}\% = \frac{300}{1050} = 28.57\%$$

ثانياً – النسب المالية المشتركة:

يقصد بالنسب المالية المشتركة، تلك العلاقات النسبية التي يشترك فيها عنصر أو اكثر مقتبس من قائمة المركز المالي، مع عنصر او اكثر مقتبس من قائمة الدخل، بحيث يمكن استخدام النسبه المستخرجه كمؤشر يفيد في أتخاذ قرار معين. ومن اكثر النسب المشتركة تطبيقاً في الممارسات المهنية النسب التالية:

١– معدل الدوران:

ترتبط السيوله الرشيده، ونجاح المشروع في تشغيل وادارة امواله بكفاءه بالتعرف على مؤشرات معدل الدوران، التي تحدد معدل دوران الاموال المستخدمة في النشاط الجاري، حسب بنود أستخداماتها المختلفة. فاذا كان المشروع يستخدم معدلات لدوران الاموال المستثمره في النشاط للحكم على مدى كفاءة استخدامه، فإن هذه المؤشرات تقدم الحكم على كفاءة تشغيل الاموال في الانشطة المختلفة. بمعنى آخر فإن معدلات دوران الاموال تستخدم لقياس كفاءه ادارة المشروع في تشغيل أمواله، ومن مصادرها المختلفة في انشطتها التي تمارسها خلال الفترات المحاسبية المختلفة. ولتحقيق ذلك يلجأ المشروع لاغراض القياس السابقة الى أستخدام النسب التالية:

١- معدل دوران رأس المال العامل:

تقيس هذه النسبة عدد المرات التي يدور فيها رأس المال العامل خلال السنه المالية الواحدة، فكلما تزداد مرات الدوران في السنه الواحدة يكون ذلك دليلاً على مقدرة المشروع على تشغيل وحدة النقد الواحدة من رأس المال العامل في مجالاته المختلفة مما يتيح امكانية اكبر على تحقيق الارباح، وذلك تطبيقاً لمعادلة التداول الاقتصادية (نقود - بضاعه - نقود). ويتم التعبير عن هذه النسبه بالمعادلة التالية:

$$\text{معدل دوران رأس المال العامل} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{متوسط رأس المال العامل}} = \text{مرة}$$

$$\text{ويمكن احتسابها باليوم} = \frac{٣٦٠}{\text{معدل دوران رأس المال العامل}} = \text{يوم}$$

بأعتبار أن عدد الايام اللازمه لدوران رأس المال العامل يتحدد بحاصل قسمة عدد ايام السنه (٣٦٠ يوم) على عدد مرات دوران رأس المال العامل المستخرج.

٢ - معدل دوران المدينين:

تستخدم هذه النسبة كمؤشر للحكم على كفاءة ادارة الأئتمان في المشروع على تحصيل الديون. ويرتبط ذلك بعدد المرات التي يمكن فيها تحصيل الديون خلال السنه. وكلما ارتفع المعدل عن السنوات السابقة (او عن المعدلات المعيارية) فهو يشير على تحسن اداء الادارة المختصة في تحصيل ديونها، ونجاح سياستها الائتمانية. وتتضح هذه النسبة في المعادلة التالية:

$$\text{معدل دوران المدينين} = \frac{\text{صافي المبيعات الاجله}}{\text{متوسط رصيد المدينين}} = \text{مرة}$$

ومن هذه النسبة، يتم اشتقاق نسبة ثانيه تسمى (نسبة متوسط فترة التحصيل) التي تستخدم لأغراض تقييم نوعية ديون المشروع. وتستخرج هذه النسبه بالصيغة التاليه:

$$\text{متوسط فترة التحصيل} = \frac{٣٦٥}{\text{معدل دوران المدينين}}$$

٣ – معدل دوران المخزون:

يقصد بمعدل دوران المخزون «عدد المرات التي يدورها المخزون خلال السنه» وتستخدم لقياس كفاءة ادارة المبيعات في تصريف منتجات المشروع خلال السنه الواحدة، فهو مؤشر كفاءة يحدد عدد المرات التي يعاد فيها توظيف الاموال في المخزون السلعي الذي يتاجر به المشروع، علماً ان ارتفاع المعدل من خلال عدد مرات الدوران يبين كفاءة الادارة في تحقيق الارباح، لارتباط الارباح التي تتحقق بمقدار دوران المخزون السلعي المعد للبيع اساساً. ويتم أحتساب هذه النسبه بموجب المعادلة التاليه:

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{تكلفة المبيعات}}{\text{متوسط رصيد المخزون}} = \text{مرة}$$

ويتم استخراج متوسط المخزون السلعي بواسطة المعادلة التاليه:

$$\frac{\text{المخزون السلعي اول المدة} + \text{المخزون السلعي أخر المدة}}{٢}$$

ويمكن معرفة معدل دوران المخزون باليوم وفق المعادلة التالية:

$$\text{معدل دوران المخزون / يوم} = \frac{٣٦٠}{\text{معدل دوران المخزون / مره}} = \text{يوم}$$

وللحكم على مدى كفاءة ادارة المبيعات من خلال هذه النسبه يدل بطء معدل الدوران على احتمال وجود مخزون راكد، وعدم تمكن المشروع من تشغيل أمواله في السلع المطلوبة. وهذا يعني تجميد اموال المشروع. وبمعنى آخر، ان انخفاض معدل دوران المخزون سوف يؤثر سلباً على سيولة المشروع. وللحكم على هذا المقياس بدقة يتطلب الامر مقارنة معدل كل سنه بالسنوات السابقة وبالمعدلات المعيارية.

٤ – معدل دوران الدائنين:

يعتبر معدل دوران الدائينين من المؤشرات التي يستخدمها المحلل لقياس كفاءة ادارة اي مشروع على سداد التزاماته المتداوله. ويتم استخراج هذا المعدل بموجب الصيغة التاليه:

$$\text{معدل دوران الدائنين} = \frac{\text{معدل رصيد الحسابات الدائنة}}{\text{المشتريات الصافية}} = \text{مرة}$$

ولمعرفة عدد الايام اللازمه لسداد التزام الدائنين يتم قسمة معدل دوران الدائنين على عدد أيام السنه (٣٦٠ يوم). وتجدر الاشارة هنا الى ان هذا المؤشر يرتبط بمعدل دوران المدينين، وبمعدل دوران المخزون السلعي، لأن المشروع الذي يعاني من مشاكل في تحصيل ديونه وتصريف مخزونه ينجم عنه بالتبعية مشاكل في سداد التزاماته. وهذه بدهية في دنيا الاعمال لتداخل الالتزامات المتبادلة فيما بينها.

ويمكن احتساب المعادلة بالأيام كما يلي : $\frac{\text{٣٦٠}}{\text{معدل دوران الدائنين بالمرات}} = \text{يوم}$

٥– معدل دوران الأصول الثابتة:

تحسب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{معدل دوران الأصول الثابتة} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{صافي الأصول الثابتة}} = \text{مرة}$$

تستعمل هذه النسبة كمقياس لمدى كفاءة المؤسسة في استخدام موجوداتها الثابتة لتحقيق المبيعات، ويتأثر الرقم الظاهر للموجودات الثابتة في قائمة المركز المالي بعدة عناصر، أهمها تكلفة الأصول الثابتة عند حيازتها، طول عمر الأصول الثابتة، سياسات الاستهلاك المتبعة من قبل المنشأة، بعض الأصول الثابتة مملوكة وبعضها الآخر مستأجراً. وعلى المحلل المالي أخذ هذه العناصر في الاعتبار.

وتعتبر هذه النسبة ذات دلالات كبيرة اذا تم تطبيقها في الشركات الكبيرة التي تشكل فيها الموجودات الثابتة جزءاً أساسياً من اجمالي الاستثمارات الكلية.

٦- معدل دوران الأصول المتداولة:

تحسب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{معدل دوران الأصول} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{مجموع الأصول المتداولة}} = \text{مرة}$$

تركز هذه النسبة على استخدام الأصول المتداولة في عمليات المبيعات، وتعتبر نسبة مكمله لمعدلات الدوران الأخرى. وتحتل أهمية عالية في المنشآت التجارية، وكلما زادت النسبة اعتبر ذلك مؤشراً على الكفاءة، وقد يعني احتمال الاعتماد على رأس المال العامل بنسبة قليلة.

٧- معدل دوران مجموع الأصول:

تحسب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{معدل دوران الأصول} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{مجموع الأصول}} = \text{مرة}$$

تتأثر هذه النسبة بكل من النسب الأخرى ذات العلاقة بالأصول، وينظر اليها كمقياس اشمل للكفاية، نظراً لكونها مؤشراً على قدرة مجموع الاستثمارات في الأصول على تحقيق رقم المبيعات كما أنها تشير الى كفاءة الادارة في الاستفادة من جميع الموجودات في تحقيق عملياتها البيعية، ويلاحظ أن ارتفاع هذه النسبة دلالة على كفاءة المبيعات، أو على نقص في الاستثمارات في الأصول، أو شراء بعض المبيعات دونما انتاج لها. بينما يدلل نقصانها على عدم استغلال الأصول بكفاءة، أو زيادة لا لزوم لها في الاستثمار أو انخفاض مستوى المبيعات.

وهناك مجموعة من النسب المالية المشتركة ترتبط بين الربح من جهة وبين حسابات قائمة المركز المالي نذكر منها:

١- نسبة العائد على الاستثمار (العائد على الأصول)

تقيس هذه النسبة مقدار العائد الذي تحققه المنشأة الاقتصادية عند استخدام مقدار معين من الاموال خلال فترة معينه، وهي بذلك تقيس القوة الايرادية للأصول. والهدف من هذه النسبة معرفة ما اذا كانت المنشأة قد إستردت الاموال التي استخدمتها عند ممارسة النشاط خلال نفس الفترة. وتحتسب النسبه عن طريق مقارنة صافي العائد او صافي العجز بالاصول الثابتة، مضافاً اليها الأصول المتداولة، ولذلك تعتبر هذه النسبة مؤشراً لقياس ربحية المنشأة بشكل عام. وتحدد هذه النسبة بالمعادلة التالية:

$$\text{عائد الاستثمار} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{جملة الاصول}} \quad \text{أو} \quad \frac{\text{صافي الربح}}{\text{متوسط جملة الأصول}}$$

صافي الربح في المعادلة = صافي ربح العمليات قبل الفائدة والايرادات والمصروفات الأخرى والضريبة

وبذلك فإن هذه النسبة تبين ربحية الاستخدامات سواءاً كان التمويل داخلياً او خارجياً. ومن الطبيعي ان كل ارتفاع في هذه النسبة يدل على نجاح الإدارة في سياستها الاستثمارية.

٢- نسبة العائد على حقوق المساهمين

تحسب هذه النسبة كما يلي:

العائد على حقوق المساهمين=

$$\frac{\text{صافي الربح (بعد الضريبة وبعد طرح حقوق الاسهم الممتازه)}}{\text{صافي حقوق المساهمين (معدل صافي حقوق المساهمين)}} \%$$

تقيس هذه النسبة قدرة الادارة في زيادة عائد المستثمرين، ويتم الحكم عليها من خلال مقارنتها بأسعار الفائدة علي الاوراق المالية طويلة الأجل مع اضافة هامش ربح تعويضي عن مخاطر الاستثمار المرتبطة بالنشاط.

وينظر اليها كمقياس للربحية بشكل شامل، لأنها تقيس مدى قدرة الادارة على جذب الاستثمارات، بحكم أن العائد على الاستثمارات يعتبر محدداً مهماً في قرارات المستثمرين.

مثال تطبيقي (٣):

فيما يلي قائمة المركز المالي، وقائمة الدخل لشركة الشرق، لاحتساب النسب المشتركة.

شركة الشرق

قائمة المركز المالي بتاريخ ١٩٩٥/١٢/٣١

	بآلاف الدنانير	بالآف الدنانير
الموجودات:		

النقدية	٧٥٠٠	
اوراق مالية	٢٢٥٠٠	
المدينون	٣٠٠٠٠	
مواد أولية	١٥٠٠٠	
بضاعة غير تامة الصنع	٧٥٠٠	
بضاعة تامة الصنع	٢٢٥٠٠	
مجموع الموجودات المتداولة		١٠٥٠٠٠
الموجودات الثابتة (بالتكلفة)	٢٧٠٠٠٠	
– مجمع الاستهلاك	(٧٥٠٠٠)	
صافي الموجودات الثابتة		١٩٥٠٠٠
مجموع الموجودات		٣٠٠٠٠٠
دائنون	١٦٥٠٠	
قروض قصيرة الأجل	٢٢٥٠٠	
مصروفات مستحقة	٦٠٠٠	
مجموع المطلوبات المتداولة		٤٥٠٠٠
قرض طويل الأجل	١٠٥٠٠٠	١٠٥٠٠٠
مجموع المطلوبات		١٥٠٠٠٠
رأس المال المدفوع	٩٠٠٠٠	
+ أرباح محتجزة	٦٠٠٠٠	

اجمالي حقوق المساهمين	١٥٠٠٠٠
مجموع المطلوبات وحقوق الملاك	٣٠٠٠٠٠

شركة الشرق

قائمة الدخل

عن سنة ١٩٩٥

	بالاف الدنانير	بالاف الدنانير
المبيعات (جميعها آجلة)	٤٥٠٠٠٠	
– تكلفة المبيعات (المشتريات)	(٣٦٠٠٠٠)	
= مجمل ربح العمليات		٩٠٠٠٠
– المصروفات الادارية والعمومية والبيعية		(٦٠٠٠٠)
= صافي ربح العمليات		٣٠٠٠٠
– فوائد مدينة		(٧٥٠٠)
= صافي الربح بعد الفوائد		٢٢٥٠٠
+ ايرادات من غير العمليات		٧٥٠٠
= صافي الربح قبل الضريبة		٣٠٠٠٠
– ضريبة ٣٠٪		(٩٠٠٠)
= صافي الربح بعد الضريبة		٢١٠٠٠

الحـــل :

١- معدل دوران رأس المال العامل = (صافي المبيعات) / (متوسط رأس المال العامل) = ٤٥٠٠٠٠ / (١٠٥٠٠٠ − ٤٥٠٠٠)

= ٤٥٠٠٠٠ / ٦٠٠٠٠ = ٥ر٧ مرة

٢- معدل دوران المدينين = (صافي المبيعات الآجلة) / (متوسط رصيد المدينين)

= ٤٥٠٠٠٠ / ٣٠٠٠٠ = ١٥ مرة

٣- معدل دوران المخزون =

= (تكلفة المبيعات) / (متوسط رصيد المخزون) = ٣٦٠٠٠٠ / (١٥٠٠٠ + ٧٥٠٠ + ٢٢٥٠٠)*

= ٣٦٠٠٠٠ / ٤٥٠٠٠ = ٨ مرات

٤- معدل دوران الدائنين =

(الدائنين (مجموع المطلوبات المتداولة)) / (المشتريات) = ٤٥٠٠٠ / ٣٦٠٠٠٠ = ١٢٥ر٠ مرة

---

* مجموع عناصر المخزون السلعي = مواد اولية + بضاعه غير تامة الصنع + بضاعة تامة الصنع

٥- معدل دوران الأصول الثابتة =

$$\frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{صافي الأصول الثابتة}} = \frac{٤٥٠٠٠٠}{١٩٥٠٠٠} = \text{٢٫٣١ مرة}$$

٦- معدل دوران الأصول المتداولة =

$$\frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{صافي الأصول المتداولة}} = \frac{٤٥٠٠٠٠}{١٠٥٠٠٠} = \text{٤٫٢٩ مرة}$$

٧- معدل دوران مجموع الأصول =

$$\frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{مجموع الأصول}} = \frac{٤٥٠٠٠٠}{٣٠٠٠٠٠} = \text{١٫٥ مرة}$$

٨- نسبة العائد على الاستثمار =

$$\frac{\text{صافي ربح العمليات}}{\text{جملة الاصول}}\% = \frac{٣٠٠٠٠}{٣٠٠٠٠٠} = \text{١٠٪}$$

٩- نسبة العائد على حقوق المساهمين =

$$\frac{\text{صافي الربح (بعد الضريبة)}}{\text{صافي حقوق المساهمين}}\% = \frac{٢١٠٠٠}{١٥٠٠٠٠} = \text{١٤٪}$$

تبويب النسب المالية طبقاً لاستخداماتها:

تستخدم النسب المالية من قبل فئات متعددة أهمها:

أ - فئة الدائنين، وفي هذا المجال تؤدي النسب المالية دورها فيما يعرف «بـ تحليل الائتمان».

ب- فئة المستثمرين (الحاليين، والمستقبليين) وفي هذا المجال تؤدي النسب المالية دورها فيما يعرف بـ «تحليل الاستثمار».

جـ - ادارة المنشأة، وهي الادارة الداخلية بمستوياتها المتعددة، وفي هذا المجال تؤدي النسب المالية دورها فيما يعرف بـ «التحليل الاداري».

وقد جرى العرف على تقسيم النسب المالية، حسب اهداف استخداماتها من قبل الفئات سابقة الذكر الى المجموعات الرئيسية التالية:

أ - المجموعة الأولى: نسب السيولة :

تهدف مجموعة النسب في هذه المجموعة الى تقييم القدرة المالية للمؤسسة في الأجل القصير، ويتم ذلك من خلال قياس قدرة المؤسسة على مقابلة التزاماتها قصيرة الأجل عند استحقاقها من خلال تدفقاتها النقدية العادية (ناتجة عن المبيعات) والناتجة عن تحصيل الذمم المدينة. ويقع ضمن هذه النسب ما يلي:

$$\text{١- نسبة السيولة} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}} = \text{مرة}$$

$$\text{٢- نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الأصول المتداولة - المخزون السلعي}}{\text{الخصوم المتداولة}} = \text{مرة}$$

$$\text{٣- نسبة السيولة الفورية} = \frac{\text{النقدية}}{\text{الخصوم المتداولة}} = \text{مرة}$$

ب – المجموعة الثانية، نسب النشاط

يطلق عليها كذلك «نسب ادارة الموجودات» وتقيس هذه النسب مدى كفاءة ادارة المنشأة في توزيع مواردها المالية توزيعاً مناسباً على الأصول المختلفة. كما أنها تقيس الكفاءة في استخدام هذه الأصول، لانتاج أكبر قدر ممكن من السلع والخدمات إضافة الى تحقيق أكبر حجم ممكن من المبيعات وبالتالي أعلى ربح ممكن. وتتضمن هذه المجموعة مقارنة بين صافي المبيعات والاستثمارات في مختلف أنواع الأصول مع التركيز على تلك التي لها صلة بالمبيعات في المنشآت التجارية، وتستند هذه النسب على افتراض توازن معقول بين المبيعات من جهة وأنواع الموجودات من جهة أخرى.

ويقع ضمن هذه المجموعة النسب التالية:

١– معدل دوران رأس المال العامل = صافي المبيعات / متوسط رأس المال العامل = مرة

٢– معدل دوران المدينين = صافي المبيعات الآجلة / متوسط رصيد المدينين = مرة

٣– معدل دوران المخزون = تكلفة المبيعات / متوسط رصيد المخزون = مرة

٤– معدل دوران الدائنين = معدل رصيد الدائنين / المشتريات الصافية = مرة

٥– معدل دوران الأصول الثابتة = صافي المبيعات / صافي الأصول الثابتة = مرة

٦- معدل دوران الأصول المتداولة = $\frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{صافي الأصول المتداولة}}$ = مرة

٧- معدل دوران مجموع الأصول = $\frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{مجموع الأصول}}$ = مرة

المجموعة الثالثة، نسب الربحية:

تعتبر الربحية في المنشأة هي المحصلة النهائية لمختلف السياسات الادارية، وتعبر نسب التحليل المالي الأخرى عن الطريقة التي تدار بها المنشأة، أما بالنسبة لنسب الربحية فإنها تعبر عن كفاءة الادارة في اتخاذ قراراتها الاستثمارية.

ومن أهم النسب في هذه المجموعة ما يلي:

١- نسبة مجمل ربح العمليات = $\frac{\text{مجمل ربح العمليات}}{\text{صافي المبيعات}} \times ١٠٠$

٢- نسبة صافي ربح العمليات=

$\frac{\text{صافي ربح العمليات (قبل الفائدة والضريبة والايرادات والمصروفات الأخرى)}}{\text{صافي المبيعات}} \times ١٠٠$

٣- نسبة صافي الربح = $\frac{\text{صافي الربح (بعد الفائدة والضريبة)}}{\text{صافي المبيعات}} \times ١٠٠$

٤- نسبة العائد على حقوق المساهمين =

$\frac{\text{صافي الربح (بعد الضريبة وبعد طرح حقوق الاسهم الممتازة)}}{\text{معدل صافي حقوق المساهمين}} \times ١٠٠$

٥-نسبة العائد على الاستثمار (العائد على الأصول) = $\frac{\text{صافي ربح العمليات}}{\text{جملة الأصول أو (متوسط الاصول)}} \times ١٠٠$

المجموعة الرابعة، نسب المديونية:

تتعلق هذه المجموعة بادارة المديونية، وتقيس النسب فيها المدى الذي تعتمده المنشأة في الاعتماد على أموال الآخرين في تمويل احتياجاتها، ومن النسب الهامة في هذه المجموعة ما يلي:

١- نسبة الديون الى حقوق الملكية = $\frac{\text{اجمالي الديون}}{\text{حقوق الملكية}}$ = مرة

٢- نسبة الديون قصيرة الأجل الى حقوق الملكية = $\frac{\text{الديون قصيرة الأجل}}{\text{حقوق الملكية}}$ = مرة

٣- نسبة الديون طويلة الأجل الى حقوق الملكية = $\frac{\text{الديون طويلة الأجل}}{\text{حقوق الملكية}}$ = مرة

٤- نسبة الملكية = $\frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{الأصول}}$ = مرة

المجموعة الخامسة، نسب السوق:

هذه المجموعة من النسب تهتم بتقييم السوق لأداء المنشأة، وعادة ما يكون التقييم قريباً من التقييم المالي، ولذلك يهتم بها المحلل المالي.

ومن أهم النسب في هذه المجموعة ما يلي:

$$\text{١- نسبة العائد على السهم} = \frac{\text{الربح بعد الضريبة وحقوق الاسهم الممتازة}}{\text{عدد الاسهم في نهاية الفترة}} \times ١٠٠$$

$$\text{٢- نسبة سعر السهم على عائد السهم} = \frac{\text{القيمة السوقية للسهم}}{\text{العائد على السهم}} \times ١٠٠$$

$$\text{٣- نسبة عائد التوزيع} = \frac{\text{حصة السهم من الأرباح الموزعه}}{\text{سعر السهم السوقي}} \times ١٠٠$$

وفي ختام هذا التبويب، يجدر التذكير أنه يمكن التوسع في هذا التبويب، وأن النسب الواردة في كل مجموعة ليست هي كل النسب التي تشتمل عليها، وانما هي النسب الاكثر شيوعاً ويمكن التوسع فيها بشكل كبير.

ثالثاً - النسب المالية المعيارية واستخداماتها:

النسب المعيارية هي معايير او مؤشرات محدده مسبقاً على أسس علمية توضح ما يجب ان تكون عليه كل نسبه من النسب المالية مستقبلاً، مع ثبات الظروف التي أعدت النسب المعيارية في ظلها. وتستخدم هذه النسب كأداة لقياس النسب الفعلية بعد حدوثها، لتساعد مستخدمي البيانات المحاسبية بمختلف طوائفهم (بمن فيهم المالكين والمحللين الماليين) في تحقيق الرقابه على الانشطة الفعلية[1] أو لتوضيح ما يجب أن تكون عليه النسبه المالية للقوائم المالية بشكل يتيح امكانية مقارنتها مع النسب الفعلية. ويمكن تشبيه النسب المعيارية بوحدة الكيلو كمعيار للوزن والساعه كمعيار للزمن والمتر كمعيار لقياس الأطوال.

ومن فوائد النسب المعيارية للمحلل المالي إمكانية مقارنتها مع النسب الفعلية

---

(١) د. محمد عادل الهامي: اساليب المحاسبة الادارية، مكتبة عين شمس، مصر، بدون سنه نشر، ص٢٦.

واظهار الانحرافات التي تكون دافعاً قوياً للمحلل للبحث عن أسبابها، وتقديم التفسيرات لها. وبذلك تصلح النسب المعيارية كأداة للرقابه وتقييم الاداء. وتتخذ النسب المعيارية احد الاشكال التالية:

١- النسب التي تخص صناعة معينة.

٢- النسب المقتبسه من المشاريع المماثله او المنافسه خاصة الناجحة منها.

٣- النسب المستخرجة من المشروع نفسه من واقع الخبرة في السنوات السابقة.

خصائص النسب المعيارية:

تعد النسب المعيارية عن فترة مستقبلية محدده، ولذلك يدخل في هذا الاطار عنصر التنبؤ المستقبلي عن اوجه النشاط المراد إعداد نسبه المعيارية. ويقوم التنبؤ بالمفهوم العلمي على أسس وقواعد منطقية تربط المستقبل بالحاضر والماضي، ويختلف التنبؤ اختلافاً جوهرياً عن التخمين الذي لا ينبى على أسس علمية واقعية ولا يستند على احداث الماضي.

وتأسيساً على ذلك فإن عملية التنبؤ المستقبلي للنسب المعيارية، يتطلب مصادر معلومات دقيقه وواضحة، ومستمدة من الواقع، إضافة الى ذلك، فإن التنبؤ بالنسب المعيارية يتطلب الكادر العلمي المتخصص، ليستطيع استنطاق بيانات الماضي، ومن خلالها يتم توقع المستقبل، مسترشداً بالأدوات والاساليب المتاحه لهذا الغرض. وعلى ضوء ما تقدم فإنه يمكن حصر خصائص النسب المعيارية بالاتي:

١- تتصف النسبه المعيارية بالواقعية، ومعناها امكانية تحقيق النسبه وفق الامكانات المتاحة امام المشروع، بحيث لا تكون مستحيلة التحقق ولا متواضعه.

٢- تتمتع النسبه المعيارية بالدقه - قدر الامكان - في تحديد النسبه المتوقع حدوثها في المستقبل.

٣- يجب ان تكون هذه النسب واضحه، بمعنى ان لا تكون غامضه يصعب فهمها، وبالتالي عدم الاستفادة منها في الممارسات العملية.

حدود الانتفاع من النسب المعيارية:

تعتبر النسب المعيارية من الادوات التي يستعان بها في تحقيق وظائف المشروع الرئيسيه ممثلة في التخطيط والتنسيق والرقابة. إلا أنها لا تعتبر علاجاً شاملاً لكل نواحي النقص في ادارة المشروع للاسباب التالية:

١- تعد النسب المعيارية على أساس تقديري، فقوة أو ضعف البرنامج الموضوع للنسب المعيارية يتوقف الى حد كبير على صحة هذه التقديرات التي تبنى على حقائق وبيانات. كما أن هذه التقديرات يتم التوصل اليها عن طريق دراسة بعض العوامل المتعلقة بالمشروع وعوامل أخرى تتعلق بالبيئه الخارجية المحيطه به.

٢- يجب متابعة النسب المعيارية بأستمرار، واجراء التعديلات اللازمة عليها، بما يجعلها متفقه مع الظروف والعوامل المستجده.

٣- إن تنفيذ النسب المعيارية لا يمكن ان يحدث ألياً، دونما إشراف من جميع المستويات الادارية للمشروع. فالتخطيط لا يكون فعالاً الا إذا بذل المسؤولون عن تنفيذ هذه الخطط جهوداً مستمره نحو تحقيق الأهداف، التي وضعت من اجلها النسب المعيارية.

٤- ان النسب المعيارية لا تحل محل الإدارة العليا، او الإدارة التنفيذية، ولكنها تعتبر أداة من الادوات التي تعين الادارة في تنمية اعمال المشروع في جميع نواحي النشاط المختلفة عن طريق التخطيط والرقابه.

طرق استخراج النسب المعيارية:

تعتبر عملية أستخراج النسب المعيارية أحدى المسائل الفنية التي تحتاج الى كادر متخصص، يتمتع بمعرفة تامه بأوضاع المشروع الاقتصادية، وبالظروف التي تحيط به. لأجل ان يكون قادراً ومؤهلاً لوضع المعايير الملائمة والصحيحه في هذا المجال. وقد جرت العادة على أحتساب النسب المعيارية في الحياة العملية، بموجب أحدى الطريقتين التاليتين:

- الطريقة الاقتصادية – التنبؤيه.

- الطريقة الاحصائية.

١- الطريقة الاقتصادية – التنبؤيه:

تعتبر هذه الطريقة الاكثر شيوعاً في الحياة العملية، لبساطتها وسهولتها في نفس الوقت. كما أنها تعتبر من الطرق العملية التي يمكن التوصل اليها دونما تعقيد. وقد سميت بالأقتصادية – التنبؤيه لأنها تعتمد على البيانات المحاسبية التاريخية (الفعلية) من ناحية، وعلى البيانات التقديرية من ناحية أخرى. وقد دأبت المشاريع التي تطبق هذه الطريقة على أستخراج النسب المعيارية سنوياً، وبعد الانتهاء من اعداد الميزانيات التقديرية، حيث يقوم الكادر أو الشخص المكلف بأحتساب النسب المعيارية بأتباع الخطوات التاليه:

أ – الحصول على البيانات المتعلقه بالنسب المراد إعدادها من واقع القوائم المالية للسنه الحاليه، ومن الميزانيات التقديرية للسنه التاليه. حيث تمثل الاولى بيانات فعليه عن الماضي، وتمثل الثانية بيانات عن المستقبل المتوقع حدوثه.

ب- ايجاد الفرق الحسابي بين البيانات الفعلية والبيانات التقديرية، على أن تكون المقارنة بين عنصر واحد. يظهر مره في القوائم المالية، ومرة أخرى في الميزانيات التقديرية.

جـ- أضافة (أو طرح) الفرق الحسابي المتحقق من الخطوه السابقه، الى الرقم الفعلي للسنه الحاليه، واعتبار نتيجته الرقم المتوقع تحقيقه في السنه التاليه.

د – أحتساب النسبه المعيارية على أساس العلاقة بين متغيرين يمثل احدهما البسط والاخر يمثل المقام.

وعلى الرغم من بساطة وشيوع أستخدام هذه الطريقة، في إعداد النسب المعيارية، الا أنه يجب أن لا يفهم بأنها المثالية. فقد لا تكون دقيقه احيانا، خصوصاً اذا كانت

التنبؤات المبنيه في الميزانيات التقديرية غير دقيقه، لذلك تتطلب المتابعة عند التنفيذ، واجراء التعديلات اللازمة عليها، كما يتم التعديل على بيانات الميزانيات التقديريه، لأن أي تعديل يتم على البيانات الاخيره، لا بد أن ينعكس على النسب المعيارية التي تتأثر بهذا التعديل.

مثال:

ولتوضيح هذه الطريقة نفترض ان شركة تجارية أعدت قوائمها المالية في نهاية السنه المالية ١٩٩٦. وقد أنجزت اللجنه الخاصة بالميزانية التقديرية لعام ١٩٩٧ أعمالها، على ضوء ذلك قامت اللجنه المختصه بأعداد النسب المعيارية. وكان من المفروض اعداد نسبه معيارية عن السيوله الفورية. وقد دلت البيانات المتعلقة بهذا الجانب، والظاهرة في قائمة المركز المالي في ١٩٩٦/١٢/٣١، والميزانية التقديرية النقدية لعام ١٩٩٧ على الاتي:

	قائمة المركز المالي في ١٩٩٦/١٢/٣١	الميزانية النقدية لعام ١٩٩٧
النقدية	٣٠٠٠٠	٣٥٠٠٠
صافي الالتزامات المتداولة	٢٠٠٠٠	٢٥٠٠٠

ويتم احتساب النسبه المعيارية للسيوله الفورية بالمعادلة التالية:

$$\text{نسبة السيوله الفورية} = \frac{\text{النقدية}}{\text{الالتزامات (الخصوم) المتداوله}}$$

مع مراعاة الاجراءات التالية:

(أ) نحتسب فرق النقديه = رصيد النقدية التقديرية كما في الميزانية التقديرية لعام ١٩٩٧

يطرح منه: رصيد النقدية الفعلية كما في قائمة المركز المالي لعام ١٩٩٦

= الفرق الحسابي لرصيد النقدية

= ٣٥٠٠٠٠ − ٣٠٠٠٠٠ = ٥٠٠٠٠ دينار

(ب) رصيد النقدية المتوقع لعام ١٩٩٧ = فرق رصيد النقدية + رصيد النقدية لعام ١٩٩٦

= ٣٠٠٠٠٠ + ٥٠٠٠٠

= ٣٥٠٠٠٠

(جـ) رصيد الالتزامات المتداولة المتوقع لعام ١٩٩٧ = ٢٥٠٠٠٠ دينار

$$\therefore \quad \text{نسبة السيوله المعيارية} = \frac{٣٥٠٠٠٠}{٢٥٠٠٠٠}$$

= ٤ر١ مرة

٢- الطريقة الاحصائية:

دلت التجارب المستوحاة من الواقع الفعلي أن الاحصاء هو احد جوانب المعرفه التي لا غنى للمحاسبة عنها وعن التحليل المالي، حيث أخذت العلاقات الرخوه بينهما تتمتن في السنوات الاخيرة من هذا القرن. نظراً للفوائد العديده التي يقدمها الاحصاء للمحاسب والمحلل المالي في سياق عملهما. واحدى فوائده تطبيق طرقه المتعددة في إعداد النسب المالية المعيارية. ونظراً لاستخدام هذه الطرق في هذا المجال اطلقنا تسمية الطريقة الاحصائية على النسب المعيارية المستخرجة بواسطتها. ومن الطرق الاحصائية التي يستعان بها هنا: المتوسط الحسابي، الوسيط، والمتوسط الزمني المتحرك. وسوف نتناول كيفية استخدامها في استخراج النسب المعيارية وبشكل مفصل في الفقرات التالية:

أ – طريقة المتوسط الحسابي:

المتوسط الحسابي هو «عبارة عن ناتج قسمة مجموع مقدار وحدة قياس معينه على عدد المفردات». ولما كانت وحدة القياس المستخدمه في القياس المحاسبي هي النقود، فإن المتوسط الحسابي لأي بند من بنود القوائم المالية هو عبارة عن مجموع أقيام البند مقسوماً على عدد المرات التي يستخدم فيه قيمة البند. فمثلاً لو كان رصيد النقدية للسنوات ١٩٩٢–١٩٩٦ هي: ٥٠٠٠، ٨٠٠٠، ١٠٠٠٠، ١٢٠٠٠، ١٦٠٠٠ دينار على التوالي فإن المتوسط الحسابي للنقديه هو: مجموع رصيد النقدية للسنوات من ٩٢–١٩٩٦ مقسوماً على عدد السنوات اي:

$$\frac{١٦٠٠٠ + ١٢٠٠٠ + ١٠٠٠٠ + ٨٠٠٠ + ٥٠٠٠}{٥} = ١٠٢٠٠$$ دينار. ولذلك

$$\text{فإن المتوسط الحسابي هو } \frac{\text{مجموع القيم}}{\text{عدد المفردات}}$$

وبالرغم من بساطة هذه الطريقة الا أنه يعاب عليها مساواتها في أهمية القيم لجميع السنوات، دون مراعاة للفترة الزمنية، وما يطرأ عليها من تغيرات.

واستناداً الى ما تقدم فإنه يجري استخدام طريقة المتوسط الحسابي لاعداد النسب المعيارية من واقع البيانات التاريخية المدونه على القوائم المالية من خلال أيجاد المتوسط الحسابي لنسب القيم المالية كما هو موضح في المثال التالي:

البيانات التاليه مأخوذه من قوائم المركز المالي للسنوات من ٩٢–٩٦ لاحدى الشركات الصناعية:

السنوات	اجمالي الاصول المتداولة	اجمالي الالتزامات المتداولة
١٩٩٢	٧٠٠٠٠	٥٠٠٠٠
١٩٩٣	٨٥٠٠٠	٥٥٠٠٠
١٩٩٤	٩٠٠٠٠	٧٠٠٠٠
١٩٩٥	١٠٥٠٠	٨٥٠٠٠
١٩٩٦	١٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠

والمطلوب : استخراج نسبه السيوله (التداول) العادية المعيارية لسنة ١٩٩٧.

ولما كانت نسبة السيوله العادية = الاصول المتداولة / الالتزامات المتداولة ، لذلك لا بد من اتباع ما يلي:

أ – المتوسط الحسابي للاصول المتداولة = مجموع قيم الاصول المتداوله للسنوات من ٩٢–٩٦ / عدد سنوات القيم

= (٧٠٠٠٠ + ٨٥٠٠٠ + ٩٠٠٠٠ + ١٠٥٠٠٠ + ١٠٠٠٠٠) / ٥

= ٩٠٠٠٠ دينار

ب – المتوسط الحسابي للالتزامات المتداولة =

مجموع قيم الالتزامات المتداولة للسنوات من ٩٢–٩٦ / عدد سنوات القيم

$$\frac{٨٠٠٠٠ + ٨٥٠٠٠ + ٧٠٠٠٠ + ٥٥٠٠٠ + ٥٠٠٠٠}{٥} =$$

= ٦٨٠٠٠ دينار

جـ - نسبة السيوله العادية المعيارية لعام ١٩٩٧ =

$$\frac{\text{المتوسط الحسابي للاصول المتداوله}}{\text{المتوسط الحسابي للالتزامات المتداولة}}$$

$$\frac{٩٠٠٠٠}{٦٨٠٠٠} =$$

= ٣ر١ مرة

كما أنه يمكن احتساب النسبه المعيارية السابقة بواسطة قسمة مجموع نسب السنوات الخمس على عدد السنوات كما هو موضح ادناه:

السنوات	اصول متداولة		التزامات متداولة	نسبة السيولة العادية
٩٢	٧٠٠٠٠	÷	٥٠٠٠٠	٤ر١
٩٣	٨٥٠٠٠	÷	٥٥٠٠٠	٥ر١
٩٤	٩٠٠٠٠	÷	٧٠٠٠٠	٢ر١
٩٥	١٠٥٠٠٠	÷	٨٥٠٠٠	٢ر١
٩٦	١٠٠٠٠٠	÷	٨٠٠٠٠	٢ر١

مجموع نسب السيوله العادية من ٩٢-٩٦
نسبه السيولة العادية المعيارية = ——————————————
عدد السنوات

١ر٤ + ١ر٥ + ١ر٢ + ١ر٢ + ١ر٢
= ——————————————
٥

٦ر٥
= ————
٥

= ١ر٣

ب- طريقة الوسيط:

الوسيط هو «عبارة عن قيمة المشاهدة التي تقع بين سلسله من المشاهدات بعد ترتيبها تصاعدياً او تنازلياً». او هو «عبارة عن القيمة التي تقع وسط مجموعة من القيم بعد ترتيبها تصاعدياً او تنازلياً، بحيث تكون عدد المفردات التي تسبق الوسيط مساويه لعدد المفردات التي تلي الوسيط، فيما لو كان عدد مفردات العينه فرديه، اما اذا كانت عينة المشاهدة زوجية فيعتبر الوسيط «الوسط الحسابي للمفردتين اللتين تقعان في وسط المجموعة».

ولتوضيح معنى الوسيط، نفترض أن البيانات التالية مأخوذه من قائمة المركز المالي لأحدى الشركات للفترة من ٩٢-٩٦:

العنصر	السنوات				
	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦
المخزون السلعي	١٠٠٠٠	٢٥٠٠٠	١٨٠٠٠	١٤٠٠٠	١٥٠٠٠

ولتحديد الوسيط في المشاهده السابقة لا بد من:

(١) ترتيبها تصاعدياً او تنازلياً: ١٠٠٠٠ ١٤٠٠٠ (١٥٠٠٠) ١٨٠٠٠ ٢٥٠٠٠

(٢) بما أن عدد مفردات المشاهدة فردياً فإن الوسيط يكون المفرده التي تقع في وسط السلسله السابقة وهو الرقم (١٥٠٠٠)

أما لو كان عدد مفردات المشاهدة السابقة زوجياً، ولنفترض ٦ مفردات للفترة من ٩٢-٩٧ كما يلي:

	السنوات					
البنـــد	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧
المخزون السلعي	١٠٠٠٠	٢٥٠٠٠	١٨٠٠٠	١٤٠٠٠	١٥٠٠٠	١٦٠٠٠

فلا بد في هذه الحالة ترتيب مفردات عينة المشاهده تصاعدياً او تنازلياً كما في المشاهده الفردية، ولتكن كالسابق تصاعديه: ١٠٠٠٠، ١٤٠٠٠، ١٥٠٠٠، ١٦٠٠٠، ١٨٠٠٠، ٢٥٠٠٠.

ففي مثل هذه الحالة يكون الوسيط المتوسط الحسابي لمفردتين من مفردات المشاهده على أن تكونا واقعتين في وسط المشاهده، وهما كما هو واضح في العينه (١٥٠٠٠، ١٦٠٠٠)

$$\text{ولذلك فإن الوسيط} = \frac{\text{مجموع القيم الوسطيه}}{\text{عدد مفرداتها}}$$

$$= \frac{١٥٠٠٠ + ١٦٠٠٠}{٢}$$

= ١٥٥٠٠ دينار

أن ما يميز الوسيط عن الوسط الحسابي هو عدم تأثره بالقيم المتطرفه، وهو لا يساوي في الأهمية بين مفردات العينه، كما هو الحال بالنسبه لطريقة الوسط الحسابي، وبذلك فهو يستبعد أثار القيم المتطرفه عن قيمة المفرده التي سوف تكون وسيطاً، وبالتالي تعتبر معبره عن مفردات العينه بشكل كامل.

وعند أستخدام فكرة الوسيط لاستخراج النسب المعيارية تطبق خطواتها دون تعديل، فلو كانت النسب المالية للسيوله العادية لأحدى الشركات التجارية للفترة من ٩٢–٩٥ هي:

البند	السنوات				
	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦
نسبة السيوله العادية	٥ر١	٤ر١	٧ر١	٦ر١	٨ر١

فإن نسبة السيوله العادية المعيارية لعام ١٩٩٧ بعد ترتيبها تصاعدياً او تنازلياً (٨ر١، ٧ر١، ٦ر١ ، ٥ر١، ٤ر١) ستكون (٦ر١).

جـ – طريقة المتوسط الزمني المتحرك:

اساس هذه الطريقة قائم على فكرة طريقة المتوسط الحسابي، الا أنها تختلف عنها بالغاء الجانب السلبي للمتوسط الحسابي حين يساوي بين الاهمية النسبية لجميع مفردات عينه المشاهدة، عن طريق تحريك النسبه زمنياً، ومعاملتها بعلاقه نسبيه جديدة مع المفرده التي تليها.

ويتم تطبيق هذه الطريقة بأتباع الخطوات التاليه:

١– ترتب مفردات العينه تصاعدياً أو تنازلياً.

٢– يتم أحتساب المتوسط الحسابي لمفردتين او ثلاث مفردات من بداية او نهاية سلسله مفردات العينه.

٣- المتوسط الحسابي المستخرج في الخطوة (٢) يعتبر مفرده جديدة لعمل متوسط حسابي جديد يضاف الى قيمة المفرده التي تلي أخر مفرده في المتوسط الحسابي الاول.

٤- يعتبر المتوسط الحسابي الاخير المستخرج بالطريقة السابقه هو النسبه المعيارية المطلوبة.

ولتوضيح تطبيق المتوسط الزمني المتحرك نفرض ان نسبة السيوله السريعة لشركة من الشركات للفترة من ٩٢ - ٩٦ هي:

	السنوات				
البند	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦
نسبة السيوله السريعة	١ر٨	١ر٤	١ر٦	١ر٧	١ر٥

والمطلوب: أحتساب نسبة السيوله السريعة المعيارية على أساس فترتين اولاً ثم على اساس ثلاث فترات.

الحل:

اولاً - يجري ترتيب مفردات العينه تصاعدياً (او تنازلياً):

١ر٤ ، ١ر٥ ، ١ر٦ ، ١ر٧ ، ١ر٨

ثانياً - اعداد نسبة السيوله السريعة المعيارية على أساس فترتين:

$$\frac{١ر٤ + ١ر٥}{٢} = ١ر٤٥ \text{ مرة}$$

$$\frac{١ر٤٥ + ١ر٦}{٢} = ١ر٥٣ \text{ مرة}$$

$$\frac{1{,}53 + 1{,}7}{2} = 1{,}62 \text{ مرة}$$

$$\frac{1{,}62 + 1{,}8}{2} = 1{,}71 \text{ مرة وهي النسبة المعيارية للسيوله السريعة لعام 1997}$$

ثالثاً – إعداد نسبة السيوله السريعة المعيارية على أساس ثلاث فترات:

$$\frac{1{,}4 + 1{,}5 + 1{,}6}{3} = 1{,}5$$

$$\frac{1{,}5 + 1{,}7 + 1{,}8}{3} = 1{,}67 \text{ وهي النسبه المعيارية للسيوله السريعة لعام 1997}$$

نلاحظ مما سبق ان الفرق الوحيد في تطبيق المتوسط الزمني المتحرك على أساس فترتين او ثلاث أو اربعة فترات زمنية... الخ، هو ان كل متوسط يتم التوصل اليه يعطي وزناً نسبياً يرتفع وينخفض حسب عدد الفترات الزمنية، وبموجب المثال السابق فإن الوزن النسبي للنسبه المعيارية على أساس فترتين يساوي ٢٥٪ لأن عدد المتوسطات الحسابية كان ٤ متوسطات، بينما كان الوزن النسبي في النسبه المستخرجة على اساس ثلاث فترات يساوي ٥٠٪ لأن عدد المتوسطات الحسابية كان متوسطين، كما أن زيادة الفترات الزمنية في السلاسل الزمنية الكبيرة قد يساعد على تقليل العمليات الحسابية، لكنه يقلل من دقة النسبة المعيارية التي يتم التوصل اليها.

اسئلة الفصل الثامن

١- بين معنى المفاهيم التاليه:

- الربحية والارباح.
- المصروفات.
- النسب المالية المشتركة.
- النسب المعيارية.
- التنبؤ والتخمين.

٢- ناقش العبارات التالية:

- يستطيع المحلل من خلال النسب المالية العامة والنسب التفصيلية المشتقه أن يقدم تحليلاً مالياً متعدد الجوانب، الا أن التحليل يكون مستفيضاً حينما يقارن المحلل النسب السابقة بنسب ماضية (نسب السنوات السابقة) وبالنسب المعيارية.
- ترتبط السيوله المالية الرشيده، ونجاح المشروع في تشغيل وادارة امواله بكفاءة بالتعرف على مؤشرات معدل دوران الاصول.
- تصلح النسب المعيارية كأداة للرقابه وتقييم الاداء.
- تعتبر النسب المعيارية اداة من الادوات التي يستعان بها لتحقيق وظائف المشروع الرئيسيه. إلا ان هذه النسب لا تعتبر علاجاً شاملاً لكل نواحي النقص في ادارة المشروع.
- تعتبر الطريقة الاقتصادية التنبؤيه لاعداد النسب المعيارية هي إحدى الطرق الاكثر تطبيقاً في الحياة العملية.

٣- بصفتك خبيراً في التحليل المالي طلب منك احد الاصدقاء مشوره في مجال الاستثمار في أحدى الشركات الثلاث التاليه (أ، ب، جـ)، وقد تمكنت من الحصول على بعض البيانات اللازمه لهذه الشركات كما هو موضح في الجدول التالي:

العنصر	الشركة (أ)			الشركة (ب)			الشركة (جـ)		
	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦
قيمة الانتاج	١٠٠٠٠٠	١٨٠٠٠٠	٢٨٠٠٠٠	٦٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	١٦٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	٢٨٠٠٠٠	٣٤٠٠٠٠
الارباح الصافية	١٢٠٠٠	١٦٠٠٠	٢٤٠٠٠	٦٠٠٠	١٢٠٠٠	٢٠٠٠٠	١٨٠٠٠	٢٦٠٠٠	٣٠٠٠٠
عدد الأسهم العادية	٦٠٠٠	١٠٠٠٠	١٨٠٠٠	٢٠٠٠	٣٠٠٠	٤٠٠٠	١٠٠٠٠	١٨٠٠٠	٢٤٠٠٠

المطلوب/ بين اي من الشركات السابقة هي اكثر فائدة من غيرها لو قام صديقك بالاستثمار فيها.

٤- الاتي بيانات مأخوذه من قائمتي الدخل والمركز المالي لأحدى الشركات التجارية للفترة من ٩٤ - ١٩٩٦:

التسلسل	العناصر	السنوات		
		١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦
١-	صافي ايراد المبيعات	١٥٠٠٠٠	١٨٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠
٢-	المصاريف المالية والادارية:			
	رواتب	٢٠٠٠	٢٥٠٠٠	٢٨٠٠٠
	ايجارات	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠
	فوائد قروض	٢٠٠٠	٢٥٠٠	٣٠٠٠
	ماء وكهرباء	٨٠٠	٩٠٠	١٠٥٠
٣-	المصاريف التجارية:			
	الاعلان والتغليف	٩٠٠	٥٠٠	١٥٠٠
	التلف الطبيعي	٤٠٠	٧٠٠	٨٠٠
	النقل	١٥٠٠	٢٠٠٠	٢٥٠٠
٤-	أستهلاك الاصول الثابتة			
٥-	تكلفة المشتريات:	٩٦٠٠٠	١١٠٠٠٠	١٨٠٠٠٠
٦-	الاصول الثابتة (بالتكلفة)	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠
٧-	الاصول المتداولة منها:	٧٠٠٠٠	٨٥٠٠٠	١٠٠٠٠٠
	مخزون سلعي أخر المدة	٢٥٠٠٠	٣٥٠٠٠	٤٠٠٠٠
٨-	الالتزامات المتداولة:	٢٠٠٠٠	٢٨٠٠٠	٣٢٠٠٠
٩-	الالتزامات طويلة الاجل	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠
١٠-	صافي الارباح	٢٠٠٠٠	٤٠٠٠٠	٥٠٠٠٠

المطلوب: احسب النسب التالية:

١- نسبة الربحية للسنوات الثلاث.

٢- نسبة المصروفات للسنه الاخيره ثم أشتق منها نسب تفصيليه لتحديد الاوزان النسبيه لكل نوع من انواع المصروفات.

٣- معدل دوران المخزون السلعي للسنه الثانيه علماً ان المخزون السلعي اول المدة لهذه السنه يشكل ٣٠٪ من القيمة الاجمالية للمخزون.

٤- أحتسب النسبه المعيارية لسنة ١٩٩٧ لنسبة السيوله العادية وذلك باستخدام:

- الوسط الحسابي. - الوسيط.

٥- من خلال دراستك للنسب المالية فالمطلوب منك كتابة مقالة عن استخدامات النسب المالية في التحليل المالي مبيناً فيها الاتي:

- معنى النسب المالية.
- انواع النسب المالية.
- مميزات النسب المالية.
- عيوب النسب المالية.

الباب الرابع

التحليل المالي باستخدام الأساليب الاقتصادية - الرياضية - الإحصائية

الفصل التاسع

التحليل المالي باستخدام الأساليب الاقتصادية

الفصل العاشر

التحليل المالي باستخدام الطرق الرياضية والإحصائية

الفصل التاسع
التحليل المالي باستخدام الأساليب الاقتصادية

المقدمة:

نعني بأساليب التحليل المالي، «مجموعة الادوات الاقتصادية والرياضية والاحصائية المستخدمة في تحليل مختلف الانشطة الاقتصادية التي تمارس في الوحدات الاقتصادية». ويتم استخدام هذه الادوات من خلال دراسة مؤشرات النشاط الاقتصادي والتغيرات الحاصله في مجرى العملية (او العمليات) الاقتصادية او المالية، عبر التأثيرات المتبادلة لهذه المؤشرات، ومعرفة الاسباب المؤديه لتغير هذا المؤشر أو ذاك. اي ان التحليل العلمي لا يقتصر على اكتشاف التغير او التغيرات الحاصله، بل يتجاوز ذلك الى معرفة أسبابه.

ان استخدام أساليب التحليل يتوقف قبل كل شيء على الامكانيات المادية والتقنية المتاحة، وعلى الكادر الوظيفي الذي يحسن استخدام هذه الاساليب وادواتها بالشكل الصحيح.

في هذا الفصل ،سوف نوضح مجرى التحليل المالي للمعلومات والبيانات المختلفة بأستخدام اساليب ووسائل أقتصادية، الا أن هذه الاساليب والوسائل كثيراً ما تتداخل مع الاساليب الاخرى في العملية التحليلية للمشكلة موضوع الدراسة. ولأجل تبسيط الدراسة، وانسجاماً مع أسلوب البحث العلمي ومنهجيته، قمنا بتصنيفها في فصلين مستقلين. ويقع تحت مجموعة الاساليب الاقتصادية، ما يلي:

- اسلوب المقارنات (الاتجاهات) الرأسيه.

- أسلوب المقارنات الافقية بأستخدام الارقام القياسية والسلاسل الزمنية.

١- أسلوب المقارنات (الاتجاهات) الرأسية:

يعتبر هذا الاسلوب أحد أهم اساليب التحليل المالي في المنشأت والمشاريع المختلفة. وتشمل المقارنات في هذا المجال اشكالاً عده، وفقاً للغاية او الهدف من التحليل، حيث تشمل مقارنة البيانات الفعلية (التاريخية) لسنه معينه ببيانات فعليه للسنوات السابقه، او مقارنة البيانات الفعلية مع البيانات او المعدلات المستقبلية، او مقارنة البيانات المتعلقة بمنشأة أو مشروع ببيانات مشروع منافس.

الا أن استخدام هذا الاسلوب يتطلب من المحلل مراعاة الاعتبارات التالية:

- عدم الاكتفاء بالارقام المطلقه عند المقارنة إذ لا بد من ايجاد القيم النسبيه للتغير، من أجل تقديم صورة ذات مدلول للتغيرات الحاصلة خلال المقارنه.

- عدم احتساب التغيرات بين عناصر مختلفة في طبيعتها، بل يجب أن تتم بين عناصر ذات طبيعة واحدة.

- تقديم تفسيرات للتغيرات الحاصله على أن تكون مختصره وواضحة. وتكون في متن تقرير المحلل المالي.

ان توظيف البيانات كمادة اوليه لعملية التحليل المالي، وفق اسلوب المقارنات، يتطلب اعدادها في جداول تصمم بطريقة تخدم اغراض هذا الاسلوب، وذلك بأتباع الخطوات التاليه:

أ) يصمم جدول خاص يسمى «بجدول المقارنات»، يتكون من حقول يختلف عددها بأختلاف عدد البيانات المراد تحليلها والفترة الزمنية التي يشملها التحليل، الا أنه عادة ما يتكون من اربعة حقول هي:

١- حقل التفاصيل يخصص لعناوين العناصر التي يشملها التحليل.

٢- حقل البيانات التاريخية، ويختلف عدد خاناته بأختلاف عدد سنوات الفترة الزمنية.

٣- حقل التغيرات المطلقه، ويتكون من خانتين احداهما للتغيرات المطلقه الموجبه، والاخر للتغيرات المطلقه السالبه.

٤- حقل التغيرات النسبيه، ويتكون من خانتين: الاولى للتغيرات النسبيه الموجبه، والثاني للتغيرات النسبية السالبه.

ويأخذ جدول المقارنات السابق صورة النموذج التالي:

التفاصيل	البيانات التاريخيه		التغيرات المطلقه		التغيرات النسبيه	
	السنه الماضيه	السنه الحالية	الموجبه	السالبه	الموجبه	السالبه

ب) يتم تعديل تصميم النموذج السابق في حالة اجراء مقارنات أضافية، وخصوصاً عند اجراء المقارنات مع المعدلات المعيارية، اضافة للمقارنات مع البيانات الفعلية للسنوات السابقه. وفي مثل هذه المقارنات يتكون جدول المقارنات من الحقول التاليه:

١- الحقول الاربعة الواردة في النموذج السابق.

٢- حقل خامس للمعدلات المعيارية.

٣- حقل سادس للانحرافات عن المعدلات المعيارية يتكون من خانتين: الاولى للانحرافات المطلقة الموجبة، والثانية للانحرافات المطلقه السالبه.

٤- حقل سابع للانحرافات النسبيه عن المعدلات المعيارية، ويتكون من خانتين: احداهما للانحرافات النسبية الموجبة، والاخرى للانحرافات النسبيه السالبه.

وفي الحالة الأخيرة يتخذ نموذج جدول المقارنات الصورة التاليه:

التفاصيل	البيانات التاريخية		التغيرات المطلقه		التغيرات النسبيه		المعدلات المعيارية	الانحرافات الفعلية عن المعيارية			
	السنوات		السالبه	الموجبه	السالبه	الموجبه		المطلقة		النسبيه	
	الماضية	الحالية						الموجبه	السالبه	الموجبه	السالبه

ويمكن بأستخدام حالات افتراضية (او واقعية) توضيح كيفية استخدام جداول المقارنة، لبيان تطبيقات التحليل المالي بأستخدام اسلوب المقارنات. كما هو موضح في المثال التالي:

مثال:

البيانات التاليه مأخوذه عن قائمة المركز المالي لاحدى الشركات لآخر سنتين ١٩٩٥، ١٩٩٦:

العنصر	البيانات الفعلية ١٩٩٥	البيانات الفعلية ١٩٩٦	المعدلات المعيارية لسنة ١٩٩٦
أصول ثابتة (صافي)	٢١٠٠٠	١٩٥٠٠	١٨٥٠٠
نقدية	١٠٠٠	٥٠٠	٨٠٠
اوراق قبض	٨٠٠٠	١٢٠٠٠	١٠٠٠٠
المدينون	٦٠٠٠	٧٠٠٠	٦٠٠٠
المخزون السلعي	٢٠٠٠٠	٢٨٠٠٠	٢٧٠٠٠
اجمالي الاصول المتداوله	٣٥٠٠٠	٤٧٥٠٠	٤٣٨٠٠
اجمالي الاصول	٥٦٠٠٠	٦٧٠٠٠	٦٢٣٠٠
رأس المال	٢٦٠٠٠	٢٧٠٠٠	٢٧٠٠٠
الالتزامات المتداوله	٢٠٠٠٠	١٥٠٠٠	٢٠٠٠٠
الالتزامات طويلة الاجل	١٠٠٠٠	٢٥٠٠٠	١٥٣٠٠
مجموع الخصوم	٥٦٠٠٠	٦٧٠٠٠	٦٢٣٠٠

والمطلوب/ بين خطوات التحليل وفق اسلوب المقارنات.

الحل:

١- لاجراء التحليل المالي بأستخدام اسلوب التحليل المالي لا بد من تصميم جدول المقارنات الذي يتناسب مع البيانات المعروضه كما هو موضح ادناه:

التفاصيل	البيانات التاريخية		التغيرات المطلقة		التغيرات النسبية		المعدلات المعيارية لسنة ١٩٩٦	الانحرافات الفعلية عن المعيارية لسنة ١٩٩٦			
								المطلقة		النسبيه	
	١٩٩٥	١٩٩٦	الموجبه	السالبه	الموجبه	السالبه		الموجبه	السالبه	الموجبه	السالبه
أصول ثابتة (صافي)	٢١٠٠٠	١٩٥٠٠		١٥٠٠		١ر٧٪	١٨٥٠٠	١٠٠٠		٤ر٥٪	
نقديه	١٠٠٠	٥٠٠		٥٠٠		٥٠٪	٨٠٠		٣٠٠		٥ر٣٧٪
اوراق قبض	٨٠٠٠	١٢٠٠٠	٤٠٠٠		٥٠٪		١٠٠٠٠	٢٠٠٠		٢٠٪	
المدينون	٦٠٠٠	٧٠٠٠	١٠٠٠		٣ر١٤٪		٦٠٠٠	١٠٠٠	٦ر١٦٪		
المخزون السلعي	٢٠٠٠٠	٢٨٠٠٠	٨٠٠٠		٤٠٪		٢٧٠٠٠	١٠٠٠		٧ر٣٪	
اجمالي الاصول المتداوله	٣٥٠٠٠	٤٧٥٠٠	١٢٥٠٠		٧ر٣٥٪		٤٣٨٠٠	٥٠٠٠	٣٠٠		
اجمالي الاصول	٥٦٠٠٠	٦٧٠٠٠	٢٠٠٠		٦ر٣٪		٦٢٣٠٠		٤٧٠٠	٥ر٧٪	
رأس المال	٢٦٠٠٠	٢٧٠٠٠	١٠٠٠				٢٧٠٠٠	—	—	—	—
الالتزامات المتداوله	٢٠٠٠٠	١٥٠٠٠		٥٠٠٠			٢٠٠٠٠		٥٠٠٠		٢٥٪
الالتزامات طويلة الاجل	١٠٠٠٠	٢٥٠٠٠	١٥٠٠٠				١٥٣٠٠	٩٧٠٠		٦٣٪	
مجموع الخصوم	٥٦٠٠٠	٦٧٠٠٠	١١٠٠٠				٦٢٣٠٠	٩٧٠٠	٥٠٠٠		

٢- لتوضيح بيانات الجدول السابق نود الاشاره الى الاتي:

أ) البيانات المبينة في الحقل الخاص بالتغيرات المطلقه، ناتجة عن اجراء مقابله بين بيانات سنه ١٩٩٦ مع بيانات ١٩٩٥، فمثلاً الاصول الثابتة ظهرت بمبلغ ١٥٠٠ دينار وبالخانه السالبه يعني أن الاصول الثابتة انخفضت سنة ١٩٩٦ عن الاصول الثابتة لسنة ١٩٩٥ بمبلغ ١٥٠٠ دينار (٢١٠٠٠-١٩٥٠٠). وحين ننسب مقدار الانخفاض على مبلغ الاصول الثابتة لسنة ١٩٩٥ ($\frac{١٥٠٠}{٢١٠٠٠}$ × ١٠٠) ستكون نسبة التغيرات النسبية ١ر٧٪، كما هو وارد في حقل التغيرات النسبيه. ونطبق نفس الأجراء على بقية العناصر.

ب) البيانات الوارده في حقل الانحرافات الفعلية عن المعيارية (الحقل الاخير) فهي ناتجة عن اجراء مقابله بين المعدلات المعياريه لسنة ١٩٩٦، مع البيانات الفعلية (التاريخية) المتحققة في سنة ١٩٩٦. حيث زادت الاصول الثابتة لسنة ١٩٩٦ بمبلغ ١٠٠٠ دينار عن المعدل المعياري المحدد لها. وقد شكلت الزيادة نسبه ٤ر٥٪ عن المعدل المعياري

$$\frac{\text{الانحراف}}{\text{المعدل المعياري}} \% = \frac{١٠٠٠}{١٨٥٠٠} \times ١٠٠$$

ونطبق نفس خطوات العمل على بقية العناصر.

٣- استنتاج بعض النسب المفيده من جدول التغيرات وحسب الهدف من التحليل:

$$\text{معدل الاصول المتداوله} = \frac{\text{الاصول المتداوله}}{\text{اجمالي الاصول}} \%$$

$$\text{سنه ١٩٩٥} = \frac{٣٥٠٠٠}{٥٦٠٠٠} = ٦٢ر٥\%$$

$$\text{سنه ١٩٩٦} = \frac{٤٧٥٠٠}{٦٧٠٠٠} = ٧٠ر٩\%$$

$$\text{نسبة التناسق بين الاصول} = \frac{\text{أصول ثابتة}}{\text{اصول متداوله}} \%$$

$$\text{سنه ١٩٩٥} = \frac{٢١٠٠٠}{٣٥٠٠٠} = ٪٦٠$$

$$\text{سنه ١٩٩٦} = \frac{١٩٥٠٠}{٤٧٥٠٠} = ٪٤١$$

$$\text{نسبة الالتزامات} = \frac{\text{اجمالي الالتزامات}}{\text{اجمالي الاصول}} ٪$$

$$\text{سنه ١٩٩٥} = \frac{٣٠٠٠٠}{٥٦٠٠٠} = ٪٥٣$$

$$\text{سنه ١٩٩٦} = \frac{٤٠٠٠٠}{٦٧٠٠٠} = ٪٦٠$$

$$\text{نسبة السيوله العادية} = \frac{\text{الاصول المتداوله}}{\text{الخصوم المتداوله}} ٪$$

$$\text{سنه ١٩٩٥} = \frac{٣٥٠٠٠}{٢٠٠٠٠} = \text{١ر٧٥ مرة}$$

$$\text{سنه ١٩٩٦} = \frac{٤٧٥٠٠}{١٥٠٠٠} = \text{٣ر١٧ مرة}$$

$$\text{نسبة الملكية} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{الاصول}} \%$$

$$\text{سنه } ١٩٩٥ = \frac{٢٦٠٠٠}{٥٦٠٠٠} \% = ٤٦\%$$

$$\text{سنه } ١٩٩٦ = \frac{٢٧٠٠٠}{٦٧٠٠٠} \% = ٤٠\%$$

صافي رأس المال العامل = الاصول المتداوله − الخصوم المتداوله

١٩٩٥ = ٣٥٠٠٠ − ٢٠٠٠٠ = ١٥٠٠٠ دينار

١٩٩٦ = ٤٧٥٠٠ − ١٥٠٠٠ = ٣٢٥٠٠ دينار

٤- ومن المعلومات الجديدة، والبيانات المستخلصة، والنسب المستنتجه، يستطيع المحلل -من خلال الهدف من التحليل- اجراء التحليل المالي المطلوب وفق الحاجة. اذ أصبحت قراءة المعلومات واستدلال المعاني واتجاهاتها سهله وواضحه، مما يتيح امكانية بناء التقرير حسب الغاية من التحليل.

وهنا تجدر الاشارة الى أن أسلوب المقارنات، قد وفر ادوات أضافية لخدمة التحليل المالي، ولعل أحد ابرز هذه الادوات هو قوائم التوزيع النسبي، التي ستكون محل الدراسة في الفقرات التاليه.

قوائم التوزيع النسبي:

يطلق على أية قائمة تبين الاوزان النسبيه للعناصر المدونه في قوائم أخرى، وتأتي في مقدمتها القوائم المالية، (قائمة الدخل، قائمة المركز المالي)، وتهدف هذه القوائم الى بيان الوزن النسبي لكل عنصر من عناصر القوائم المالية داخل المجموعة التي ينتمي اليها

العنصر، أو وزنه النسبي مقارناً بالمكونات الاجمالية للقائمة. اضافة الى ذلك فإن قوائم التوزيع النسبي تهتم بالوزن النسبي لكل مجموعة من المجاميع الرئيسيه المكونه للقائمه الواحده داخل اجمالي المجاميع لها[1].

مما تقدم يتضح ان هناك قائمتين للتوزيع النسبي، احداهما تسمى «بقائمة التوزيع النسبي لقائمة المركز المالي»، والثانية يطلق عليها «بقائمة التوزيع النسبي لقائمة الدخل». وقد تحدد هذه القوائم والاوزان النسبيه للقوائم الماليه لسنة واحدة او لعدة سنوات، حسب الفترة الزمنية التي يشملها التحليل. وتأسيساً على ما تقدم سيتم شرح هذه القوائم في جزئين هما:

أ) قائمة التوزيع النسبي لقائمة المركز المالي:

من المعلوم أن قائمة المركز المالي تتكون من جانبين هما: جانب الاستخدامات (الاصول)، وجانب مصادر التمويل (الخصوم). وكل جانب منهما يشتمل على عدد من العناصر وتصنف كل مجموعة منها الى مجموعات رئيسيه، مثل (أصول ثابتة، اصول متداوله، اصول اخرى). ولغرض تحويل قائمة المركز المالي الى قائمة توزيع نسبي، لا بد من تحويل كافة عناصرها ومجاميعها الى اوزان نسبيه، كما هو مفصل في الخطوتين التاليتين:

١) تحويل عناصر الاصول الى أوزان نسبيه:

لغرض تحويل عناصر الاصول في قائمة المركز المالي الى أوزان نسبيه فإنه يتم اللجوء الى نسبة قيمة كل عنصر من عناصر الاصول الى مجموع الاصول في القائمة مضروبه في مئه

$$\left(\frac{\text{قيمة العنصر}}{\text{مجموع الاصول}} \times ١٠٠ \right)،$$

(١) محمود سبع: مصدر سابق ، ص١٥١.

او نسبة كل عنصر الى اجمالي قيمة المجموعة التي ينتمي اليها العنصر بقائمة المركز المالي مضروبة في مئه،

$$\left(\frac{\text{قيمة العنصر}}{\text{اجمالي المجموعة}} \times ١٠٠ \right)$$

ولتوضيح كيفية تحويل عناصر الاصول الى اوزان نسبيه نسرد المثال التالي:

اذا افترضنا ان أصول احدى الشركات الصناعية الظاهرة في قائمة المركز المالي بتاريخ ١٩٩٦/١٢/٣١ هي:

١١٠٠٠	الآلات
٦٠٠٠	المعدات
١٥٠٠٠	مباني
٣٢٠٠٠	مجموع الاصول الثابته
١٨٠٠٠	مجموع الاصول المتداوله
٥٠٠٠٠	مجموع الاصول الثابتة والمتداوله

ولغرض تحويل العناصر السابقه الى اوزان نسبيه نلجأ الى استخدام العلاقتين النسبيتين التاليتين:

$$\text{الوزن النسبي للعناصر بالنسبه الى مجموع الاصول} = \frac{\text{قيمة العنصر}}{\text{مجموع الاصول}} \times ١٠٠$$

وعليه فإن:

$$\text{الوزن النسبي الآلات} = \frac{١١٠٠٠}{٥٠٠٠٠} \times ١٠٠ = ٢٢\%$$

$$\text{الوزن النسبي للمعدات} = \frac{٦٠٠٠}{٥٠٠٠٠} \times ١٠٠ = ١٢\%$$

$$\text{الوزن النسبي للمباني} = \frac{١٥٠٠٠}{٥٠٠٠٠} \times ١٠٠ = ٣٠\%$$

$$\text{الوزن النسبي للعناصر بالنسبه الى اجمالي كل مجموعه} = \frac{\text{قيمة العنصر}}{\text{اجمالي المجموعة}} \times ١٠٠$$

وعليه فإن:

$$\text{الوزن النسبي الآلات} = \frac{١١٠٠٠}{٣٢٠٠٠} \times ١٠٠ = ٣٤\%$$

$$\text{الوزن النسبي للمعدات} = \frac{٦٠٠٠}{٣٢٠٠٠} \times ١٠٠ = ١٩\%$$

$$\text{الوزن النسبي للمباني} = \frac{١٥٠٠٠}{٣٢٠٠٠} \times ١٠٠ = ٤٧\%$$

٢) تحويل عناصر مصادر التمويل الى أوزان نسبيه:

لاتختلف طريقة تحويل عناصر مصادر التمويل (الخصوم) الى أوزان نسبيه، عن طريقة تحويل عناصر الاصول الى أوزان نسبيه، حيث التحويل الى أوزان نسبيه، اما بنسبة كل عنصر من عناصر مصادر التمويل الى اجمالي مصادر التمويل مضروبه في مئه، او بنسبة كل عنصر من العناصر المذكوره الى مجموع قيمة المجموعة التي ينتمي اليها مضروبه في مئه.

مثال: على أفتراض ان البيانات التاليه، تمثل قائمتين للمركز المالي لاحدى الشركات لأخر سنتين متتاليتين، والمطلوب تحويلهما الى قائمتي توزيع نسبي:

البيان	السنه ٢	السنه ١
اصول ثابتة:		
مباني (الصافي)	١٥٠٠٠	١٠٠٠٠
الات	٥٠٠٠	٢٠٠٠٠
مجموع الاصول الثابتة:	٢٠٠٠٠	٣٠٠٠٠
أصول متداوله:		
نقديه	١٠٠٠٠	٧٠٠٠
مخزون سلعي	٢٢٠٠٠	١٢٠٠٠
مدينون	٨٠٠٠	١٠٠٠
مجموع الاصول المتداوله	٤٠٠٠٠	٢٠٠٠٠
مجموع الاستخدامات	٦٠٠٠٠	٥٠٠٠٠
حقوق أصحاب المشروع:		
رأس المال المملوك	٣٠٠٠٠	٣٠٠٠٠
احتياطيات	١٥٠٠٠	١٠٠٠٠
مجموع حقوق أصحاب المشروع	٤٥٠٠٠	٤٠٠٠٠
التزامات طويلة الأجل:		
قرض	٦٠٠٠	٥٠٠٠
التزامات قصيرة الاجل:		

٣٠٠٠	٤٠٠٠	دائنون
٢٠٠٠	٥٠٠٠	اوراق دفع
٥٠٠٠	٩٠٠٠	مجموع التزامات قصيرة الاجل
١٠٠٠٠	١٥٠٠٠	مجموع الالتزامات
٥٠٠٠٠	٦٠٠٠٠	مجموع المصادر

ولغرض تحويل قائمة المركز المالي الى قائمة توزيع نسبي نتبع الخطوات التاليه:

١- ننسب كل عنصر من عناصر القائمة الى المجموع النهائي للجانب الذي ينتمي اليه.

٢- ننسب كل عنصر من عناصر القائمة الى المجموعة التي ينتمي اليها.

٣- نعتبر كل مجموعة فرعيه تساوي ١٠٠

وتاسيساً على ما تقدم تظهر قائمة التوزيع النسبي بالشكل الاتي:

الوزن النسبي من الاجمالي		الوزن النسبي للمجموعه		
سنه ١	سنه ٢	سنه ١	سنه ٢	البيان
				أصول ثابته:
٢٠	٢٥	٣٣ر٣	٧٥	مباني
٤٠	٨ر٥	٦٦ر٧	٢٥	الات
٦٠	٣٣ر٥	١٠٠	١٠٠	مجموع الاصول الثابته
				أصول متداوله:
١٤	١٦ر٦	٣٥	٢٥	نقديه
٢٤	٣٦ر٦	٦٠	٥٥	مخزون سلعي

مدينون	٢٠	٥	١٣ر٣	٢
مجموع الاصول المتداوله	١٠٠	١٠٠	٦٦ر٥	٤٠
حقوق أصحاب المشروع:				
رأس المال المملوك	٦٦ر٧	٧٥	٥٠	٦٠
احتياطيات	٣٣ر٣	٢٥	٢٥	٢٠
مجموع حقوق أصحاب المشروع	١٠٠	١٠٠	٧٥	٨٠
التزامات طويلة الاجل:				
قرض	١٠٠	١٠٠	١٠	١٠
التزامات قصيرة الاجل:				
دائنون	٤٤ر٤	٦٠	٦ر٧	٦
اوراق دفع	٥٥ر٦	٤٠	٨ر٣	٤
مجموع التزامات متداوله	١٠٠	١٠٠	١٥	١٠
			١٠٠	١٠٠

ب) قائمة التوزيع النسبي لقائمة الدخل:

كما هو الحال بالنسبه لتحويل قائمة المركز المالي الى قائمة توزيع نسبي. فإن تحويل قائمة الدخل الى قائمة توزيع نسبي تؤدي الى سهولة حساب النسب المالية، واجراء المقارنات بعد تبسيط الارقام المطلقه، وذلك لاحتفاظ كل عنصر بوزنه النسبي داخل مجموعته، وداخل القائمة ككل. ولأجل احتساب الاوزان النسبيه في قائمة الدخل، يجب اعتبار رقم المبيعات الاساس الذي ينسب اليه باقي عناصر قائمة الدخل وفق الخطوات التاليه:

١- ينسب كل عنصر من عناصر النفقات والايرادات الى رقم المبيعات.

٢- تنسب كل مرحلة من مراحل قائمة الدخل كأجمالي، الى رقم المبيعات. مثل تكلفة المبيعات/ المبيعات، مجمل الربح/ المبيعات، صافي الدخل قبل الضرائب/ المبيعات...الخ.

٣- ينسب اجمالي كل مجموعه من النفقات الى المبيعات، مثل المصاريف الاداريه / المبيعات، مصاريف البيع والتوزيع / المبيعات، مصاريف تمويليه / المبيعات... الخ.

وفيما يلي نعرض مثالاً حول كيفية تحويل قائمة الدخل من الارقام المطلقه، الى قائمة توزيع نسبي:

البند	قائمة الدخل لشركة وادي الاردن التجارية عن السنة المنتهية في ١٩٩٦/١٢/٣١			قائمة التوزيع النسبي لقائمة دخل شركة وادي الاردن التجارية عن السنة المنتهية في ١٩٩٦/١٢/٣١		
صافي المبيعات		١٠٠٠٠				١٠٠
تكلفة المبيعات		(٦٠٠٠)				(٦٠)
مجمل الربح			٤٠٠٠			٤٠
ناقصاً: مصاريف ادارية وعمومية						
مرتبات	٨٠٠			٨		
مصاريف اداريه	٢٠٠			٢		
مجموع مصاريف اداريه		١٠٠٠			١٠	
مرتبات بيعيه	١٥٠٠			١٥		
اعلان	٥٠٠			٥		
		٢٠٠٠			٢٠	
اجمالي مصاريف ادارية وعمومية			(٣٠٠٠)			(٣٠)
صافي الدخل من ادارة الاعمال			١٠٠٠			١٠
ناقصاً: المصاريف الاخرى						
فائدة قرض			(٥٠٠)			(٥)
صافي الربح قبل الضرائب			٥٠٠			٥
الضرائب			(١٠٠)			(١)
صافي الدخل بعد الضرائب			٤٠٠			٤

ملاحظات: نلاحظ من عملية تحويل قائمة الدخل الى قائمة توزيع نسبي والتي وردت في المثال السابق ما يلي:

١- نفرض ان صافي المبيعات تساوي ١٠٠.

٢- ننسب كل عنصر من عناصر قائمة الدخل الى صافي المبيعات كما هو موضح ادناه:

$$\text{الوزن النسبي لتكلفة المبيعات} = \frac{\text{تكلفة المبيعات}}{\text{صافي المبيعات}} \times ١٠٠ = \frac{٦٠٠٠}{١٠٠٠٠} \times ١٠٠ = ٦٠\%$$

$$\text{الوزن النسبي لمجمل الربح} = \frac{\text{مجمل الربح}}{\text{صافي المبيعات}} \times ١٠٠ = \frac{٤٠٠٠}{١٠٠٠٠} \times ١٠٠ = ٤٠\%$$

$$\text{الوزن النسبي للمرتبات} = \frac{\text{المرتبات}}{\text{صافي المبيعات}} \times ١٠٠ = \frac{٨٠٠}{١٠٠٠٠} \times ١٠٠ = ٨\%$$

وهكذا نستمر في نسب كل عنصر من عناصر قائمة الدخل الى صافي المبيعات حتى يتم استكمال عناصر قائمة الدخل لنحصل على قائمة التوزيع النسبي لقائمة الدخل.

وفي ختام مناقشة أسلوب المقارنات، نود الاشاره الى ان التحليل المشار اليه وفق الأسلوب السابق، يسمى في معظم المؤلفات التي عنيت بالتحليل المالي «بالتحليل الرأسي» ورغم تحفظنا على هذه التسمية فأنها تعني تحديد نسبة كل عنصر من عناصر القائمة المالية الى اجمالي القائمة، او الى إجمالي كل مجموعة من مجموعات القائمة عن فترة ماليه واحدة. بمعنى آخر ان التحليل الرأسي يهتم بمقارنة الجزئيات بعضها ببعض وبمقارنة كل مجموعة جزئية بالمجموعة الكلية. كما أنه يجب التنويه الى ان العبرة ليست في استخراج الاوزان النسبيه، وانما في تفسير دلالة هذه الاوزان واستخلاص النتائج منها.

٢- اسلوب المقارنات الافقيه بأستخدام الارقام القياسيه والسلاسل الزمنيه:

يستند هذا الاسلوب في اجراء المقارنات على الارقام القياسية والسلاسل الزمنية لمجموعة بيانات ولعدد من السنوات، لتوضيح العلاقه بين مؤشراتها التي يعبر عنها «بالمعدل قياساً لمعدلات نفس المؤشرات لفترات زمنيه سابقه». او علاقته بالمؤشر القياسي، الذي يعتبر اساساً لباقي المؤشرات. وترتبط عملية أختيار المؤشر الاساسي بأختيار سنه الاساس، التي يجب ان تخضع لمايير دقيقه وموضوعيه، بعيداً عن التحيز الشخصي، بقصد اخفاء بعض الحقائق او لإظهار بعض الوقائع بصورة مغايره للواقع. كما يجب ان تكون سنة الاساس من السنوات الطبيعية البعيدة عن المؤثرات الشاذه.

ويظهر الرقم القياسي التغير في ظاهرة اقتصادية او مؤشر معين، مثل حجم الانتاج لنوع معين من السلع، او لمجموعة معينه من السلع المتماثله، او التغير في اجور العمال في الصناعات المختلفة والتي تتغير من مكان الى اخر، ومن وقت لأخر، ويمكن مقارنة بيانات قائمة ماليه معينه لمشروع معين بنفس البيانات لقوائم ماليه لذات المشروع لسنوات سابقه.

مما تقدم يمكن أن نعرف الرقم القياسي «بأنه رقم او مقياس احصائي، تم تصميمه بقصد اظهار التغير في متغير معين خلال فترة زمنية معينه». وعندما يتم التحليل المالي لعدد من السنوات بموجب الارقام القياسيه، يطلق عليه اسلوب المقارنات الافقيه بأستخدام السلاسل الزمنية، تعبيراً عن المقارنات لعدد من السنوات تزيد عن السنتين. إلا أنه يفضل عدم تجاوز السلسله الزمنيه عن خمس سنوات، لضمان الدقه في التعبير عن الواقعه او الظاهرة الاقتصادية. بمعنى أخر كلما زادت الفترة الزمنيه عن خمس سنوات تصبح أقل دقه نتيجة للظروف الاقتصادية المتعلقة بتأثير التضخم الاقتصادي على تغير قيمة النقود.

وتحتسب العلاقه بين المؤشرات، وفقاً لأسلوب الارقام القياسيه، بواسطة نسبة قيمة العنصر في سنه المقارنة الى قيمة العنصر في سنة الاساس، مضروباً في ١٠٠، ويمكن التعبير عن هذه العلاقة بالمعادلة التاليه:

$$\frac{\text{قيمة العنصر في سنه المقارنة}}{\text{قيمة نفس العنصر في سنة الاساس}} \times ١٠٠$$

وبناءً على ما تقدم فإن هذا الاسلوب يهدف الى بيان التغيرات التي تحدث لقيمة عنصر او عناصر معينه لبيانات القوائم المالية، وهو بذلك يسلط الضوء على العناصر ذات التغيرات الشاذه (أرتفاع او انخفاض بقيمتها من سنه الى أخرى)، وعلى تلك العناصر التي تكون تغيراتها طبيعيه. والتي تدفع المحلل الى دراسة مستفيضه لمعرفة اسباب هذه التغيرات لمساعدة ذوي الشأن لاتخاذ القرارات المناسبه.

ولتوضيح استخدام هذا الاسلوب نفترض انه تم الحصول على قوائم المركز المالي لشركة وادي الاردن للفترة من ١٩٩٢ - ١٩٩٦ كما يلي:

العناصر	السنوات			(المبالغ بالألف)	
	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦
أصول ثابتة:					
مباني (تكلفه)	٨٠	٨٠	٨٠	٨٠	٩٠
الات (تكلفه)	٧٠	١٠٠	١١٥	١٢٠	١٣٠
مجموع الاصول الثابته	١٥٠	١٨٠	١٩٥	٢٠٠	٢٢٠
ناقصاً: مجمع الاستهلاك	(٢٠)	(٤٥)	(٦٠)	(٧٢)	(٨١)
صافي الاصول الثابته	١٣٠	١٣٥	١٣٥	١٢٨	١٣٩
أصول متداوله:					
نقديه	٧	٨	١٠	١٣	١٧
اوراق ماليه	٣	٤	٤	٨	٨
مخزون سلعي	٤١	٥٧	٦٢	٦٧	٧٣
مجموع الاصول المتداوله	٥١	٦٩	٧٦	٨٨	٩٨
مجموع الاصول (الاستخدامات)	١٨١	٢٠٤	٢١١	٢١٦	٢٣٧
حقوق أصحاب المشروع:					
رأس المال	٨٢	٩٤	٩٦	٩٧	١٠٠
احتياطي وارباح مرحله	٩	١١	١٣	١٥	١٨
مجموع حقوق اصحاب المشروع	٩١	١٠٥	١٠٩	١١٢	١١٨
التزامات طويلة الاجل	٦٥	٧٢	٧٣	٧٥	٧٧
التزامات قصيرة الاجل	٢٥	٢٧	٢٩	٢٩	٤٢
مجموع حقوق أصحاب المشروع والالتزامات	١٨١	٢٠٤	٢١١	٢١٦	٢٣٧

وقبل قيام المحلل المالي بالتحليل، لا بد من توظيف البيانات الواردة في قوائم المركز المالي السابقه، بطريقة تنسجم مع اسلوب المقارنات الافقيه، بأستخدام الارقام القياسية

والسلاسل الزمنية. لذلك تبوب هذه البيانات في جداول تخدم هذا الاسلوب، علماً بأن عملية تبويب الجداول التحليليه هي عملية ذات محتوى فني، تعتمد على خبره ودراية المحلل، ولا بد من اتسامها بالدقة، والوضوح، والبساطة بغية الاستفادة منها بشكل يخدم الغرض من التحليل المالي.

فإذا اعتبرنا ١٩٩٢ سنة اساس للسنوات الاخرى. فإن الجدول التحليلي سوف يتم اعداده وفق الخطوات التاليه:

أ – نعتبر عناصر قائمة المركز المالي لسنة ١٩٩٢ أساساً لبقية عناصر القوائم الاخرى، وما دمنا قد اعتبرنا سنة ١٩٩٢ أساساً لبقية السنوات، لذلك نرمز لجميع عناصرها بالرقم ١٠٠.

ب– ننسب العناصر المتشابهة الى العنصر الذي يمثله في سنة الأساس، مضروباً في ١٠٠. وفق المعادلة التي تمت الاشاره اليها سابقاً. وبذلك يظهر الجدول السابق بالصورة التاليه:

العناصر	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦
مباني (تكلفه)	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١١٢ر٥
الات (تكلفه)	١٠٠	١٤٢ر٩	١٦٤ر٣	١٧١ر٤	١٨٥ر٧
مجموع الاصول الثابته	١٠٠	١٢٠	١٣٠	١٣٣ر٣	١٤٦ر٧
ناقصاً: مجمع الاستهلاك	١٠٠	٢٢٥	٣٠٠	٣٦٠	٤٠٥
صافي الاصول الثابتة	١٠٠	١٠٣ر٨	١٠٣ر٨	٩٨ر٥	١٠٦ر٩
نقديه	١٠٠	١١٤ر٣	١٤٢ر٩	١٨٥ر٧	٢٤٢ر٩
اوراق ماليه	١٠٠	١٣٣ر٣	١٣٣ر٣	٢٦٦ر٧	٢٦٦ر٧
مخزون سلعي	١٠٠	١٣٩	١٥١ر٢	١٦٣ر٤	١٧٨
مجموع الاصول المتداوله	١٠٠	١٣٥ر٣	١٤٩	١٧٢ر٥	١٩٢
مجموع الاصول (الاستخدامات)	١٠٠	١١٢ر٧	١١٦ر٦	١١٩ر٣	١٣٠ر٩
رأس المال	١٠٠	١١٤ر٦	١١٧	١١٨ر٣	١٢٢
احتياطي وارباح مرحله	١٠٠	١٢٢ر٢	١٤٤ر٤	١٦٦ر٧	٢٠٠
مجموع حقوق اصحاب المشروع	١٠٠	١١٥ر٤	١١٩ر٨	١٢٣	١٢٩ر٧
التزامات طويلة الاجل	١٠٠	١١٠ر٨	١١٢ر٣	١١٥ر٤	١١٨ر٥
التزامات قصيرة الاجل	١٠٠	١٠٨	١١٦	١١٦	١٦٨
مجموع حقوق أصحاب المشروع والالتزامات	١٠٠	١١٢ر٧	١١٦ر٦	١١٩ر٣	١٣٠ر٩

٣- بعد اعداد الجدول السابق، يقوم المحلل المالي بأجراء الدراسات المطلوبه على البيانات الجديدة، المتحققه على شكل نسب مئويه، وفق الغاية المحددة من التحليل المالي، بالاستعانة بالاساليب الاخرى لتقديم تصورات تفيد الجهة المختصة في أتخاذ القرار الرشيد.

ونظراً لأهمية أسلوب المقارنات بأستخدام الأرقام القياسيه، فقد شاع أستخدامه في تحليل مجالات وغايات متعددة كتحليل الربحية، وتحليل المصاريف، وتحليل الاستثمارات وغيرها من المجالات التي يشملها التحليل المالي. وللتعمق في هذا الاسلوب، نسوق مثالاً شاملاً ، كما هو مبين فيما يلي:

الاتي بعض المؤشرات التي تم الحصول عليها من القوائم المالية لشركة وادي الاردن التجارية للفترة من ١٩٩٠ - ١٩٩٦ (المبالغ بالدينار):

جدول (١) المؤشرات المطلقه لنتائج الاداء للفترة من ١٩٩٠ - ١٩٩٦

المؤشرات	الوحدة	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦
المبيعات	مليون	٢٦٫٩	٩٢٫٢	١٥٦٫٥	١٩٤	٢٠٢	٢١٠	٢١٨
الربح الاجمالي	ألف	١٤٠٤	٤٢٣٥	٩٤٨٥	١٠٨٧٦	١٢٢٣٢	١٣٥٩٢	١٤٩٤٨
المصاريف الاجمالية	ألف	٨٦٦	٢٨٤٩	٧٢٤٩	٧٥٩٦	٨٩٥٨	١٠٣٢٠	١١٦٥٨
صافي الربح	ألف	٥٣٨	١٣٨٦	٢٢٣٦	٣٢٨٠	٣٢٧٤	٣٢٧٢	٣٢٩٠

وقد طلب تحليل ربحية هذه الشركة بأستخدام المؤشرات السابقه. وبالنظر الى أن المؤشرات المشار اليها في الجدول هي مؤشرات بالمبالغ (مطلقه). لذلك لا بد من تحويلها الى مؤشرات نسبيه (توزيع نسبي). كما يلي:

جدول (٢) المؤشرات النسبيه لنتائج اداء شركة وادي الأردن التجارية

للفترة من ١٩٩٠ - ١٩٩٦

السنة	مؤشرات الاداء كنسبه مئوية من المبيعات			التغيرات بالمقارنة مع سنة ١٩٩٠					
				الارباح الصافيه		المصاريف		الارباح الصافيه	
	الارباح الاجمالية	المصاريف الاجمالية	صافي الربح	+	%	+	%	+	%
١٩٩٠	٥ر٢١٩	٣ر٢١٩	٢	—	١٠٠	—	١٠٠	—	١٠٠
١٩٩١	٤ر٥٩٣	٣ر٠٩٠	١ر٥٠٣	٠ر٦٢٦	٨٨	٠ر١٢٩	٩٦	٠ر٤٩٧	٧٥ر١
١٩٩٢	٦ر٠٦١	٤ر٦٣٢	١ر٤٢٩	٠ر٨٤٢	١١٦ر١	١ر٤١٣	١٤٣ر٩	٠ر٥٧١	٧١ر٤
١٩٩٣	٥ر١٠٦	٣ر٩١٥	١ر٦٩١	٠ر٣٨٧	١٠٧ر٤	٠ر٦٩٦	١٢١ر٦	٠ر٣٠٩	٨٤ر٥
١٩٩٤	٦ر٠٥٥	٤ر٤٣٥	١ر٦٢١	٠ر٨٣٦	١١٦	١ر٢١٦	١٣٧ر٨	٠ر٣٧٩	٨١
١٩٩٥	٦ر٤٧٢	٤ر٩١٤	١ر٥٥٨	١ر٢٥٣	١٢٤	١ر٦٩٥	١٥٢ر٧	٠ر٤٤٢	٧٧ر٩
١٩٩٦	٦ر٨٥٧	٥ر٣٤٨	١ر٥٠٩	١ر٦٣٨	١٣١ر٤	٢ر١٢٩	١٦٦ر١	٠ر٤٩١	٧٥ر٤

من الواضح ان الجدول الأخير قد تم استخراج المؤشرات التي يعبر عنها من البيانات والمؤشرات المطلقه في جدول رقم (١). وقد أتبعنا الخطوات التاليه للوصول اليها:

١- تم أحتساب معدل المؤشرات الرئيسية (الارباح الإجمالية، المصاريف، صافي الارباح) كعلاقه كل منهما الى المبيعات، وفق المعادلات التاليه:

$$\text{معدل الارباح الإجمالية} = \frac{\text{الارباح الاجمالية}}{\text{المبيعات}} \times ١٠٠$$

$$\text{معدل المصاريف الاجمالية} = \frac{\text{المصاريف الاجمالية}}{\text{المبيعات}} \times ١٠٠$$

$$\text{معدل الارباح (الربحية)} = \frac{\text{الارباح الصافية}}{\text{المبيعات}} \times ١٠٠$$

٢- تم احتساب التغير في المؤشرات حسب السنوات على أساس الفرق بين كل سنه مع سنة الاساس (١٩٩٠).

٣- احتسبت نسبة التغير على اساس علاقة كل مؤشر حسب السنوات كنسبه مئويه لنفس المؤشر في سنة الاساس.

(أ) التحليل باتباع أسلوب المقارنات الرأسيه:

من الجدول رقم (٢) يتضح أن التغيرات في المؤشرات لم تظهر بدرجة حادة كما هو بالنسبه للمؤشرات المطلقه (المبيعات، المصاريف، الارباح)، حيث تعكس النزعه الواضحه نحو الزيادة وان كانت بدرجات متفاوته. وقد كان أعلى معدل للزيادة في المصاريف حيث بلغ ١٣٫٥ مره في عام ١٩٩٦ بالمقارنه مع عام ١٩٩٠. حيث من الواضح ان مبلغ المصاريف عام ١٩٩٦ كان ١١٦٥٨ ألف دينار، بينما كان في عام ١٩٩٠ (٨٦٦) ألف دينار (١١٦٥٨ ÷ ٨٦٦ = ١٣٫٥ مره). بينما بلغ النمو في الارباح الاجمالية ١٠٫٦ مره. وقد جاءت الارباح الصافيه في المرتبه الأخيرة، حيث بلغت ٦٫١ مره لنفس الفترة.

ونلاحظ أيضاً أن معدل الارباح الصافيه قد انخفض في عام ١٩٩١، بالمقارنه مع عام ١٩٩٠ بنسبة ٠٫٦٢٦٪ مما أدى الى خفض الربحية بنسبة ٠٫٤٩٧٪.

إن النزعة في زيادة المصاريف وانخفاض الأرباح الاجمالية يؤدي حتماً الى تخفيض الربحية. ويمكن معالجة هذه الحالة عن طريق:

- الزيادة المستمرة في المبيعات.
- تحسين المزيج البيعي.
- زيادة الدخل الإجمالي مع ثبات المصاريف.

- تخفيض المصاريف مع ثبات الدخل.
- زيادة انتاجية العمل.
- تحسين مستوى التنظيم في العمل.
- زيادة مهارة العاملين.
- زيادة الحوافز المادية والمعنوية.

(ب) التحليل بأتباع اسلوب المقارنات الافقية بأستخدام الارقام القياسية والسلاسل الزمنية:

لتطبيق هذا الاسلوب، وتوضيح أستخداماته، سوف نحاول أعتماد التحليل على أحد المؤشرات الرئيسية، ولنأخذ المصاريف الاجمالية لبيان تأثيرها على الربحية. ويمكن للمحلل المالي اتباع نفس الطريقة على باقي المؤشرات، وحسب الضرورة. ولأجل تنفيذ ذلك، لا بد من تصميم جدول يبين لنا حركة الربحية كعلاقة بين الارباح الصافيه بالنسبة الى المصاريف الاجمالية.

جدول رقم (٣) حركة الربحية كعلاقة بين الارباح الصافيه والمصاريف الاجمالية

السنة	معدل الارباح الى المصاريف (الربحية)	التغيرات	الرقم القياسي		
		سنة الاساس ١٩٩٠	من السنة السابقة	من سنة الأساس	من السنة السابقة (الرقم القياسي المتحرك)
١	٢	٣	٤	٥	٦
١٩٩٠	٦٢ر١	—	—	١٠٠	١٠٠
١٩٩١	٤٨ر٦	(١٣ر٥)	(١٣ر٥)	٧٨ر٣	٧٨ر٣
١٩٩٢	٣٠ر٨	(٣١ر٣)	(١٧ر٨)	٤٩ر٦	٦٣ر٤
١٩٩٣	٤٢ر٢	(١٨ر٩)	١٢ر٤	٦٩ر٦	١٤٠ر٣
١٩٩٤	٣٦ر٥	(٢٥ر٦)	(٢٥ر٦)	(٦ر٧)	٥٨ر٨
١٩٩٥	٣١ر٧	(٣٠ر٤)	(٤ر٨)	٥١	٨٦ر٨
١٩٩٦	٢٨ر٢	(٣٣ر٩)	(٣ر٥)	٤٥ر٤	٨٩

المؤشرات المبينه في جدول رقم (٣) قد تم احتسابها على اساس المعادلات التاليه:

١- تم احتساب الربحية في الخانة رقم (٢) وفق الاتي:

$$\frac{\text{الارباح الصافيه}}{\text{المصاريف الاجمالية}} \times ١٠٠$$

فمثلاً ربحية سنة ١٩٩٠ هي ($\frac{٥٣٨}{٨٦٦}$ × ١٠٠) اي الارباح الصافيه لسنة ١٩٩٠ ÷ المصاريف الاجمالية لنفسه السنة × ١٠٠) وهكذا بالنسبة لبقية السنوات.

٢- التغيرات المحسوبه في الخانه رقم (٣) استخرجت على أساس الفرق بين ربحية كل سنه مع ربحية سنة الاساس (١٩٩٠). فمثلاً التغيرات في ربحية ١٩٩١ استخرجت على أساس الفرق بين ربحية سنة ١٩٩١ وربحية سنة ١٩٩٠ (٦ر٤٨ - ١ر٣٢ = -٥ر١٣) وهكذا بالنسبة للسنوات الاخرى.

٣- التغيرات المستخرجة في الخانة رقم (٤) تم أحتسابها على أساس الفرق بين ربحية كل سنة من ربحية السنة التي تسبقها. فمثلاً التغيرات في ربحية ١٩٩٦ و ١٩٩٥ أحتسبت كالاتي: (٢ر٢٨ - ٧ر٣١ = - ٥ر٣)، (٧ر٣١ - ٥ر٣٦ = - ٨ر٤) للسنوات ١٩٩٦، ١٩٩٥ على التوالي وهكذا نتبع نفس الخطوات بالنسبة للسنوات الأخرى.

٤- أحتسب الرقم القياسي في الخانة رقم (٥)، على أساس العلاقة بين قيمة العنصر في سنة المقارنة، مقسوماً على قيمة العنصر في سنة الاساس مضروباً في ١٠٠ مع أعتبار سنة الاساس (١٩٩٠) ١٠٠٪.

٥- تم احتساب مؤشر الربحية، وفق الرقم القياسي المتحرك (خانة رقم ٦)، على أساس العلاقة بين قيمة العنصر في سنة المقارنة، مقسوماً على قيمة العنصر في السنة السابقة، مضروباً في ١٠٠٪ مع أعتبار سنة الاساس ١٠٠٪.

وبعد الانتهاء من توضيح المعلومات الواردة في الجدول رقم (٣)، نستطيع ان نبدأ التحليل حيث من الواضح بأن العوامل الرئيسية التي اثّرت على الربحية هي، المصاريف الاجمالية، حيث ان زيادة المصاريف خلال فترة التحليل ادت الى تخفيض الربحية من سنة الى أخرى. وهذا يدل على العلاقة العكسية بين المصاريف الاجمالية والربحية، أذ في الوقت التي تزداد قيمة المصاريف، يقابلها انخفاض في الربحية، حتى تصل الى نقطة تتعادل فيها قيمة المصاريف مع الارباح، فتكون قيمة الارباح صفراً، واذا زادت المصاريف عن نقطة التعادل تكون النتيجة خساره. ولذلك نلاحظ ان ربحية عام ١٩٩١ أنخفضت الى ٦ر٤٨٪، بينما كانت في سنة ١٩٩٠ ١ر٦٢٪، وقد أستمرت بالانخفاض حتى بلغت عام ١٩٩٦ الى ٢ر٢٨٪ أي بمقدار سلبي مطلق ٩ر٢٣٪، وقد دلت البيانات التي احتوتها الجداول السابقة على تدهور اعمال الشركة نتيجة تخلف نمو الدخل الاجمالي عن نمو المصاريف الاجمالية. وهذا يقودنا الى استنتاج مفاده ان سبب التدهور هو عدم كفاية هامش الربح اولاً، والى ارتفاع بعض عناصر المصاريف ثانياً، مما يستوجب اجراء تحليل على جميع عناصر المصاريف ولا يتم الاكتفاء بالتحليل الاجمالي لمعرفة اي من عناصر المصاريف تشكل اكبر نسبة مقارنة ببقية العناصر، لاتخاذ الاجراءات اللازمة لتخفيضها الى أقل المستويات بعد معرفة اسباب ارتفاعها.

اسئلة الفصل التاسع

١- ناقش العبارات التاليه بوضوح:

- التحليل المالي بأستخدام الاساليب الاقتصادية يعتمد على مجموعة الادوات الاقتصادية والاحصائية التي تستخدم في تحليل مختلف الانشطة الاقتصادية.
- ان استخدام اساليب التحليل المالي المختلفة يتوقف قبل كل شيء على الامكانيات المادية والتقنية المتاحة وعلى الكادر الذي يقوم بالتحليل.
- يشمل التحليل وفق اسلوب المقارنات على اشكال عدة.
- ان توظيف البيانات وفق اسلوب المقارنات يتطلب اعداد جداول تتلاءم مع اغراض التحليل.
- تسهل قوائم التوزيع النسبي عملية التحليل المالي وتكسبه وضوحاً اكثر من القوائم المالية.

٢- بين الفرق بين اسلوب المقارنات الرأسية واسلوب المقارنات الافقية؟

٣- ان استخدام اسلوب المقارنات الرأسية والافقية يتطلب من المحلل مراعاة بعض الاعتبارات لكي يجعل التحليل اكثر صدقاً وتعبيراً عن الواقع. فما هي هذه الاعتبارات؟

٤- ما المقصود بالمصطلحات التالية:

- الرقم القياسي.
- السلاسل الزمنية.

٥- اشرح بالتفصيل اسلوب المقارنات المستخدم في التحليل المالي مع ايراد الامثلة على ذلك؟

٦- الآتي بيانات للفترة من ١٩٩٢ - ١٩٩٥ لأحدى الشركات التجارية:

المؤشرات	الوحدة	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦
المبيعات	مليون	٢٥	٢٧	٣٢	٣٨	٤٥
الربح الاجمالي	ألف	٣٥	٣٨	٤٠	٥٠	٥٥
المصاريف الاجمالية	ألف	٢١	٢٥	٣٠	٣٢	٣٨
صافي الربح	ألف	؟	؟	؟	؟	؟

المطلوب: اجراء تحليل لربحية الشركة.

الفصل العاشر
التحليل المالي باستخدام الطرق الرياضية والإحصائية

مقدمة:

غالباً ما يكون ضرورياً أستخدام الطرق الرياضيه والاحصائية في التحليل المالي، ولا يقصد بالطرق الرياضية والاحصائية الجانب النظري منها فقط، بل يمتد ليشمل الجانب التطبيقي كذلك. خصوصاً عندما يكون مهماً دراسة العلاقة (ومدى قوتها) بين ظاهرتين او اكثر، كالعلاقة بين الارباح ومصروف الرواتب والاجور، او العلاقة بين المبيعات والمزيج البيعي... الخ.

وفي الواقع توجد عدة طرق رياضية واحصائية تستخدم في التحليل المالي، مثل طريقة الإحداثيات، وطريقة البرامج الخطية، أو البرامج المتغيرة، واستخدام المصفوفات، وغيرها من الطرق، ولهذا يجب على المحلل المالي ان يكون ملماً بهذه الطرق وكيفية الاستفادة منها في مجال عمله، خصوصاً عندما تكون الطرق التقليدية غير قادرة على تقديم نتائج اكثر دقه وسرعة في دراسة الموضوع الخاضع للتحليل.

وفي هذا الفصل سوف نحاول عرض اكثر الطرق شيوعاً في الممارسات المهنية، وبكلمات اكثر دقة، الطرق التي يمكن استخدامها في التحليل المالي، والتي من خلالها يستطيع المحلل تحقيق فائدة أشمل، بالاضافة الى أن نجعل الدارس اكثر الماماً بهذه الطرق وخصوصاً أن معظم الكتب التي عنيت بالتحليل المالي جاءت خاليه من هذه الاساليب، ولذلك سوف نتناول اولاً مفهوم الطرق الرياضية، وثانياً نقدم مثالاً لكيفية تطبيقها. والطرق التي سوف نتناولها في هذا الفصل هي:

١- طريقة الارتباط والانحدار.

٢- طريقة البرامج الخطيه.

٣- طريقة المصفوفات الرياضية.

١- طريقة الارتباط والانحدار:

تستخدم هذه الطريقة على نطاق واسع لتحديد العلاقة بين النتائج المتحققة من مقارنة ظاهرتين او اكثر، ويمكن لهذه العلاقة التبادلية أن تظهر لقيمتين محدوتين، أو لمجموعتين محددتين.

ان مهمة أستخدام طريقة الارتباط، هي أظهار شدة العلاقة بين ظاهرة يرمز لها بـ (y) وظاهرة أخرى يرمز لها بـ (x) ويعبر عن هذه العلاقة بمعادلة رياضية هي:

$$y = f(x)$$

وهذه العلاقة الممثله بالمعادلة السابقه يطلق عليها معادلة دراسة الانحدار او مستقيم الإنحدار. ففي العلاقة التبادليه لكل قيمة متغيرة مستقله مثلاً (x) هناك قيمة واحدة تحدد قيمة(y)، اما في حالة الإنحدار التراجعي فالفرق بين قيم المتغير (x) يقابلها تغير في قيم المتغير (y) وعليه فإن جميع قيم المتغير (y) تعتمد على قيم المتغير (x) او العكس.

ويمكن أن تأخذ العلاقة الارتباطية بين قيم ظاهرتين مختلفتين صوراً مختلفة، فقد تكون العلاقة طردية، بمعنى أن تزايد أو تناقص المتغير (x) يؤدي وبنفس الاتجاه الى تزايد أو تناقص قيم المتغير (y). وفي هذه العلاقة يكون فيها المتغير (x) هو المتغير المستقل، بينما (y) يكون المتغير التابع. وقد تكون العلاقة عكسية، حيث أن تغير المتغير المستقل سواء بالزيادة او النقصان يؤدي وبأتجاه معاكس الى تناقص او تزايد المتغير التابع.

وتجدر الاشارة هنا الى أن دراسة الارتباط بين ظاهرتين تتطلب التأكد من وجود علاقة ترابطية بين الظاهرتين، وألا فلا داعي لدراسة شدة الارتباط بينهما، مثلاً لا يجري

دراسة العلاقة الارتباطية بين معدل دوران المدينين بأنتاجية العاملين، حيث لا توجد علاقة منطقية تربط بين هاتين الظاهرتين.

مما تقدم يفهم ان علاقة الارتباط بين متغيرين او ظاهرتين يكون أحدها سبب والثاني نتيجة، الا أن علاقة السبب والنتيجة بين المتغيرين لا تكون دائماً في هذا الاتجاه، حيث من الممكن أن يكون كلا المتغيرين سبب ونتيجة في نفس الوقت، وهذا ما يتطلب في هذه الحالة تحديد أي من المتغييرين او الظاهرتين متغير مستقل والاخر متغير تابع. كما أن علاقة الارتباط قد تكون بسيطة بين متغييرين، او علاقة ارتباط متعددة حينما يكون هناك عدداً من المتغيرات سبباً لتغيرات أخرى، بمعنى أخر أذا كان معامل الارتباط لقياس شدة العلاقة الارتباطية بين متغيرين x و y فيطلق عليه بعلاقة الارتباط البسيطة، اما أذا كانت $x1, x2, ..., xn$ متغيرات مسببه لتغيرات y فتسمى دراسة الارتباط في هذه الحالة بالارتباط المتعدد[1].

٢- طريقة البرامج الخطية:

تستخدم البرامج الخطية بشكل واسع في حل المشاكل المعقدة، خاصة التي لها علاقة بالقضايا الاقتصادية ذات الشمول، وان حل مثل هذه المسائل غالباً ما يتطلب إيجاد القيم المتغيرة لايجاد الداله الإسيه، ويمكن ان يعبر عن $y=f(x)$ كعلاقة في مشكلة اقتصادية تهم الاقتصاد الوطني بصورة بيانية (مستقيم أو منحنى) لقيمة y نتيجة التغيرات في x . ولتحقيق ذلك لا بد من الاستعانه بمعادلة الاقتران الرياضي $x\in[a , b]$ والتي تعني ان المستقيم او المنحنى المعبّر عن العلاقة بين x و y يمثل بالمحل الهندسي لجملة الثنائيات (x,y) لأن أي ثنائية ستقع حتماً على بيان الاقتران عندما يكون $x\in[a , b]$.

والبرامج الخطية من هذا النوع تعتمد على حل المعادلات الخطية، عندما تكون العلاقة التبادلية بين جملة ظواهر محدده وواضحه، وتستخدم البرامج الخطية بشكل خاص في دراسة القيم المتغيرة الثنائية، سواء كانت على شكل معادلات رياضية

(١) مبادىء الاحصاء: د. محمد سمير دركزنلي، عماد نظمي عطيه، دار حنين، الطبعة الثانية، عمان ١٩٩٦، ص١٦٨.

(جبرية)، او معادلات منطقية، بهدف الاستفادة منها في تحديد جوهر القضية المدروسة. ويشترط لأستخدام البرامج الخطية في دراسة المشاكل الاقتصادية وجود عدة خيارات في العلاقة. أما في حالة الظواهر الاقتصادية التي تتميز بعدم وجود علاقة خطية مباشرة، فتطبق طريقة البرامج المنحنية، وتستخدم الاخيره في البرامج المتغيرة او المنحنية في حل جميع المسائل الاقتصادية التي لا توجد بين عناصرها علاقة خطية مباشرة، والتي تفترض تحديد القيم الكلية للمتغيرات إعتماداً على القيم الحقيقية الأولية للمتغيرات.

ولحل المشاكل الاقتصادية بأستخدام البرامج الخطية، يتم الاستعانة بمعادلة المستقيم التي هي:

$$y = a x + b$$

ولأجل أيجاد معادلة المستقيم السابقه لا بد من تحديد قيمتي a و b من خلال جملة المعادلتين الطبيعيتين التاليتين:

$$\sum yi = a \sum xi + nb$$

$$\sum yi\, xi = a \sum xi^2 + b \sum xi$$

حيث تمثل i تسلسل المتغيرات، xi قيم المتغير الاول، yi قيم المتغير الثاني.

٣- طريقة المصفوفات الرياضية:

المصفوفة هي مجموعة من الأعداد مرتبه على شكل مستطيل، مكون من عدد من الصفوف والاعمدة. وتعتمد هذه الطريقة على حل المعادلات الجبرية الخطية والموجه وتستخدم بشكل خاص في حل المشاكل الاقتصادية ذات الاحتمالات المتعددة والمعقدة، وغالباً ما يجري تطبيقها في المشاريع الانتاجية الكبيرة، او على المشاكل التي تواجه قطاعاً اقتصادياً معيناً، فمثلاً لو أن مشروعاً معيناً يرغب في انشاء ثلاثة خطوط انتاجية، يحتوي كل خط منها على أربعة نماذج انتاجية هي أ، ب، جـ، د، ويشتمل الخط الانتاجي الاول على ١٠ مراحل انتاجية من النموذج (أ) و ٥٠ من النموذج ب، و ٧٠ من النموذج

جـ، و ٢٠ من النموذج د. ويتكون الخط الانتاجي الثاني من ٥٠ وحده من النموذج أ، و٦٠ من النموذج ب و ٢٠ من النموذج جـ، و ١٠ من النموذج د. بينما يتكون الخط الانتاجي الثالث من ٥ مراحل من النموذج أ، و ١٥ من النموذج ب، و ٩٠ من النموذج جـ، و ٤٠ من النموذج د.

ولأجل تبسيط الصورة عن المشكلة السابقة، ترتب المعلومات السابقة على شكل مصفوفه وبالشكل الأتي:

	نموذج أ	نموذج ب	نموذج جـ	نموذج د
الخط الاول	١٠	٥٠	٧٠	٢٠
الخط الثاني	٥٠	٦٠	٢٠	١٠
الخط الثالث	٥	١٥	٩٠	٤٠

وعموماً فإذا كانت أ مصفوفه مكونه من ل صفاً و م عموداً، فإننا نكتب المصفوفه على الشكل الاتي:

أ =

أ١١	أ٢١	أ٣١	....	أ١م
أ١٢	أ٢٢	أ٣٢	....	أ٢م
.	.	.		.
.	.	.		.
أل١	أل٢	أل٣	....	ألم

لذلك توصف أ مصفوفه ل × م (تقرأ أ مصفوفة ل في م)، وتوصف أيضاً إن أ مصفوفة بعدها ل × م. وإذا كان ل = م توصف المصفوفة مربعة من الرتبه ل. ويطلق على الأعداد المكونه للمصفوفه بمدخلات المصفوفة[1].

(١) د. حسن هديب، د. مفيد عزام واخرون: الرياضيات، وزارة التربية والتعليم، عمان – ١٩٩٥، ص ٧٩–٨٠.

وفي ختام مناقشتنا النظرية للطرق الرياضية - الاحصائيه نحاول أن نستعرض مثالاً عملياً نبين فيه بعض استخدامات الطرق سابقة الذكر في مجال التحليل المالي.

فلو فرضنا ان المشكلة المراد تحليلها بأستخدام الطرق الرياضية - الاحصائية هي، تحليل قيمة قوة العمل والانتاجية في مشروع تجاري. أذ من المعروف ان عملية تحليل قوة العمل في التجارة، تتركز على دراسة تنفيذ المعدلات المعيارية للإنتاج، وحركة إنتاجية العمل لعدد من السنوات ومقارنتها مع نمو كمية الانتاج (أو المبيعات). وترتبط عملية تحليل قوة العمل والانتاجية بدراسة التغيرات في عدد العمال، وتأثيرها على مقدار التغير الحاصل في الأجور والرواتب والمكافأت لنفس الفترة.

وتتم عملية تحليل استخدام قوة العمل في التجارة من خلال تحليل العناصر التالية:

١- تحليل عدد العاملين.

٢- تحليل انتاجية العمل.

٣- تحليل مصروفات الأجور والرواتب والمكافأت.

وفيما يلي استعراضاً مفصلاً لعملية تحليل العناصر السابقة:

تحليل عدد العمال:

في هذه المرحلة يتم تحديد الانحرافات الفعلية المطلقة منها والنسبية لعدد العاملين عن المعدلات المعيارية. وكذلك تحديد تركيب العاملين حسب فئاتهم الوظيفية، ودرجة تأهيلهم العلمي والعملي. وأخيراً البحث في التغيرات الحاصلة لهم وأسباب ذلك.

وعند مقارنة العدد الفعلي للعاملين مع معدله المعياري في سنة الأساس لا بد من تحديد الانحراف المطلق والنسبي، بقصد بيان تأثير التغيرات الحاصلة في عدد العاملين على نوعية وإنتاجية العمل، إذ من المفروض عند زيادة عدد العاملين أن يكون الهدف منها زيادة الإنتاج المصحوب بارتفاع مستوى الخدمة المقدمة للجمهور. أما إذا كانت النتيجة انخفاضاً في الإنتاج، فإن ذلك يؤدي إلى تدني الإنتاجية من خلال ارتفاع المصاريف الناجمة عن تشغيل عمال جدد.

ولذلك يتم تحديد الانحراف (التغير) النسبي لعدد العاملين والتغير الحاصل للمبيعات نتيجة التغير الأول، وهذا يتم من خلال مقارنة عدد العاملين في سنة الأساس مع حجم المبيعات الفعلي. ومن ثم تتم مقارنة العدد الفعلي للعاملين مع معدله المعياري في سنة التحليل.

وللتعبير عن العلاقة الناجمة في متغيرات العوامل السابقة، وتأثيرها على حجم المبيعات نستخدم المعادلة التالية:

Δ ع = م ع س أو ث × ت خ ٪   (١)

حيث:

Δ ع   = التغير النسبي لعدد العمال

م ع س أو ث   = معدل العاملين في سنة الأساس أو سنة التحليل

ت خ ٪   = نسبة تنفيذ المعدلات المعيارية للمبيعات

ولتوضيح استخدام المعادلة رقم (١) نطبقها على بيانات جدول رقم (١).

جدول رقم (١) مؤشرات الأداء لإحدى الشركات التجارية العربية

لعام ١٩٩٥/٩٤ (بألاف الدنانير)

المؤشرات	الانحراف (+ ، −) الفعلي لسنة ١٩٩٤ بالمقارنة بالنسبة الى ١٩٩٥						
	١٩٩٤ فعلية	١٩٩٥ فعلية	كميات ومعدل	كميات ومعدل	سنة ١٩٩٤	المعيارية	سنة ١٩٩٥
المبيعات (دينار)	٢٣٣٠٨ر٦	٥٣٤٥	٢٥١٨٠	١٦٣ر٣	٢٠٣٦ر٧	٪١٠٠ر٧	٪١٠٨ر٧
المعدل المتوسط لعدد العمال (شخص)	٤٠٠	٤١٦	٤٣٠	١٤	١٦	٪٩٦ر٧	٪١٠٤
من ضمنهم العاملون بالفروع	٢٢٠	٢٣١	٢٤٥	(١٤)	١١	٪٩٤ر٣	٪١٠٥
إنتاجية العمل (دينار*)	٥٨ر٣	٦٠ر٩	٥٨ر٦	٢ر٣	٢ر٦	١٠٣ر٩	١٠٤ر٥
بما فيها إنتاجية عمال الفروع	١٠٥ر٩	١٠٩ر٧	١٠٢ر٨	٦ر٩	٣ر٨	١٠٦ر٧	٪١٠٣ر٦
مقدار الاجور والرواتب والحوافز	٧٥٠ر٥	٨١٦ر١	٨١٣ر٣	٢ر٨	٦٥ر٦	٪١٠٠ر٣	٪١٠٨ر٧

(*) تم احتساب الإنتاجية وفق الصيغة التالية: الإنتاجية = المبيعات / عدد العاملين في المنشأة

$$\text{التغير لعدد ٤١٦ عامل} = \frac{\text{٤٣٠} \times \text{١٠٠٫٧}}{\text{١٠٠}} = (\text{١٧}) \quad \text{لسنة ١٩٩٥}$$

$$\text{التغير لعدد ٤١٦ عامل} = \frac{\text{٤٠٠} \times \text{١٠٨٫٧}}{\text{١٠٠}} = (\text{١٩}) \quad \text{لسنة ١٩٩٤}$$

وهذا يشير إلى أن الزيادة في عدد العاملين لعام ١٩٩٥، كان قد بلغ (٤١٦) عاملاً. إلا أنه عند احتساب تغيراتهم النسبية لنفس السنة نلاحظ أنها انخفضت بمقدار (١٧) عاملاً، وذلك نتيجة زيادة إنتاجية العمل، حيث بلغت نسبة تنفيذ المبيعات لنفس السنة مقارنة بالكمية المعيارية ٧ر١٠٠٪، وبالمقارنة مع سنة ١٩٩٤م، بلغت نسبة التنفيذ ٧ر١٠٨٪، وهذا يدل على أن عدد العمال الفعليين لسنة ١٩٩٥م حقق إنتاجية عمل أعلى من الكمية المعيارية لنفس السنة وكذلك مقارنة بالعام السابق، لأن التنفيذ لو كان ١٠٠٪ بالنسبة لمعدلات المبيعات لاحتاجت الشركة الى ١٧ عاملاً إضافياً لتحقيق مقدار الزيادة على الكمية المعيارية للمبيعات (٣ر٢٥٣٤٥ - ٢٥١٨٠) كما هو واضح من تطبيق المعادلة على بيانات سنة ١٩٩٥. ولاحتاجت الى ١٩ عاملاً إضافياً في سنة ١٩٩٤ لتحقيق الزيادة المتحققة بنسبة مبيعات عام ١٩٩٥ عن نسبة مبيعات عام ١٩٩٤.

$$\left(\frac{\text{٢٥٣٤٥٫٣}}{\text{٢٣٣٠٨٫٦}} \times \text{١٠٠} = \text{٧ر٨٪}\right)$$

تحليل إنتاجية العمل:

تتأثر إنتاجية العمل في التجارة، بجملة عوامل ومتغيرات مترابطة، سواء أكانت بشكل مباشر أم غير مباشر، ويعتبر أبرز عاملين يمكن قياس تأثيرهما مالياً هما:

١- زيادة ساعات العمل.

٢- استقرار العمالة.

ويمكن صياغة العلاقة بين مؤثرات عوامل الإنتاجية للعمل في المشاريع التجارية وفق المعادلات التالية:

مقدار نمو إنتاجية العمل نتيجة زيادة ساعات العمل =

$$\frac{\text{معدل زيادة ساعات العمل في سنة الأساس} - \text{معدل زيادة ساعات العمل في سنة التحليل}}{\text{معدل زيادة ساعات العمل في سنة الأساس}}$$

× ١٠٠ .... (٢)

ويتم احتساب معدل زيادة إنتاجية العمل نتيجة زيادة ساعات العمل وفق الصيغة التالية:

$$\text{م . ج} = \frac{\text{س ع ص} \times ١٠٠}{\text{مجـ س ف}}$$

حيث إن:

م ج = معدل الإنتاجية

س ع ص = ساعات العمل الإضافية

مـجـ س ف = مجموع ساعات العمل الفعلية

ولتوضيح استخدام المعادلة رقم (٢) نفترض البيانات التالية المبينة في جدول رقم (٢)

جدول رقم (٢)

بعض مؤشرات الأداء لشركة تجارية لعام ١٩٩٤ - ١٩٩٥

المؤشرات	سنة ١٩٩٤	سنة ١٩٩٥	الانحرافات (+، −)
١- متوسط عدد العمال، شخص	٦٣	٦٩	٦
٢- عدد أيام العمل في السنة	٢٨٩	٢٨٦	(٣)
٣- عدد أيام العمل الإضافي في السنة للعامل الواحد	٢٧٢	٢٧٩	٧
٤- مجموع ساعات العمل	١٨٢٠٧	١٩٧٣٤	١٥٢٧
٥- مقدار استخدام وقت العمالة (فقرة ١ × فقرة ٣) ساعات اضافية	١٧١٣٦	١٩٢٥١	٢١١٥
٦- معدل زيادة ساعات العمل (فقرة ٥ ÷ فقرة ٤) ٪	٩٤ر١٪	٩٧ر٦٪	٣ر٥٪
٧- تغير إنتاجية العمل نتيجة زيادة وقت العمل (٣ر٥ ÷ ٩٤ر١)٪	—	—	٣ر٧٪

من بيانات الجدول رقم (٢) يتضح أن إنتاجية العمل في سنة ١٩٩٤، قد ازدادت بمقدار ٣ر٧٪ نتيجة زيادة ساعات العمل.

كما يؤثر على زيادة إنتاجية العمل استقرار العمالة، حيث إن ثبات العمال في مؤسساتهم يؤدي الى زيادة الإنتاجية، ويتم احتساب تأثير هذا العامل بواسطة المعادلة التالية:

التغير في إنتاجية العمل الناجم عن استقرار العمالة = معدل المبيعات في اليوم الواحد × معدل التغير في إنتاجية العمل نتيجة زيادة ساعات العمل ÷ ١٠٠ ....(٣)

ولإثبات صحة المعادلة رقم (٣) وتأثيرها على زيادة الإنتاجية نستخدم بيانات الجدولين (١)، (٢) لنحصل على:

٣ر٢٥٣٤٥
――――― × ٣ر٧ ÷ ١٠٠
٤١٦

$$\frac{٩٢ر٦٠ \times ٣ر٧}{١٠٠}$$

= ٢٥ر٢ ألف دينار

∴ التغير في إنتاجية العمل نتيجة استقرار العمالة أدى إلى زيادة المبيعات لسنة ١٩٩٥ بمقدار ٥ر٩٦٧ ألف دينار (٢٥ر٢ × ٤٣٠ عاملا).

وبالاضافة الى العاملين السابقين اللذين يؤثران على إنتاجية العمل، هناك عوامل أخرى منها:

١- رفع كفاءة العاملين.

٢- الحوافز المادية والمعنوية.

٣- استخدام التقنية الحديثة.

٤- عوامل سياسية واجتماعية خاصة بالمستوى المعيشي أو الوعي الثقافي للمجتمع.

٥- عوامل طبيعية.

٦- عوامل اقتصادية تختص بالظروف المادية والاقتصادية من خلال النظام الاقتصادي المتبع في البلد.

٧- العوامل البنيوية وهيكل الإنتاج على مستوى الاقتصاد والمنشأة.

تحليل مخصصات الأجور والرواتب والمكافآت:

تعتبر مخصصات الأجور والمرتبات والمكافآت للعمال التجاريين احدى فقرات مصاريف التسويق الضرورية واللازمة لتداول البضائع من المنتج الى المستهلك، ويتم تحليل هذه الفقرة بالإضافة الى الفقرات الأخرى المكونة لمصاريف التسويق، كما هو

الحال بالنسبة لبقية أنواع فقرات المصروفات. إلا أن مخصصات الأجور والرواتب والمكافآت في المشاريع التجارية تمثل موقعاً متميزاً باعتبارها إحدى الفقرات التي يعتبر وزنها النسبي أكبر الأوزان النسبية لبقية المصاريف، خصوصاً في البلدان التي لا تتبع الأنظمة والطرق العلمية في وضع الضوابط بين الإنتاج والإنتاجية وعملية تحديد مقدار مكافأة العاملين مادياً على أساس كمية الجهد المبذول في عملية الإنتاج وزيادة الإنتاجية، وهناك بعض العوامل التي تؤثر على كمية المدفوع من الرواتب والأجور والمكافآت لعمال التجارة خلال فترة زمنية معينة، يمكن إيجازها في الآتي:

١- زيادة عدد العاملين.

٢- زيادة متوسط الأجور والرواتب.

٣- التغيرات المطلقة للأجور والرواتب.

ولاحتساب أثر العوامل السابقة على إجمالي ومخصصات الأجور والرواتب نستخدم المعادلات التالية:

١- احتساب زيادة عدد العاملين وتأثيرها على الأجور والرواتب.

Δج ر = م ع $^{\Delta}$ × م ج ١ .... (١)

حيث:

Δج ر = زيادة الأجور والرواتب.

م ع $^{\Delta}$ = الزيادة في عدد العاملين خلال فترة التحليل.

م ج ١ = متوسط الأجر للعامل الواحد.

ولبيان كيفية استخدام المعادلة (١) نطبقها على بيانات جدول رقم (٣)

جدول رقم (٣)

تأثير نمو المبيعات ومتوسط الأجور على عدد العاملين في شركة تجارية للفترة من ١٩٩٠-١٩٩٤م

المؤشرات	١٩٩٠	١٩٩٤	الانحراف (+، −) الى عام ١٩٩٠	
المبيعات (ألف دينار)	١٥٦٥٠٠	٢١٨٠١٠	٦١٥١٠	٣٩٫٣٪
الأجور (ألف دينار)	٣٥٧٨	٧٠٧٧	٣٤٩٩	٩٧٫٨٪
متوسط عدد العاملين (شخص)	٦٥٣	٧٨٦	١٣٣	٢٠٫٤٪
المبيعات للعامل الواحد (ألف دينار)	٢٣٩٫٧	٢٧٧٫٤	٣٧٫٧	١٥٫٧٪
متوسط الرواتب للعامل الواحد	٥٫٤٧٩	٩٫٠٠٤	٣٫٥٢٥	٦٤٫٧٪
الوزن النسبي للأجور بالنسبة للمبيعات (٪)	٢٫٢٨٦	٣٫٢٤٦	٠٫٩٦	٤٢٪
الوزن النسبي للأجور بالنسبة لمجموع المصاريف (٪)	٤٨٫٨	٦٠٫٧	١١٫٣	٢٢٫٩٪

تدل بيانات الجدول رقم (٣) على أن الأجور والرواتب قد ازدادت خلال الفترة التحليلية تحت تأثير زيادة عدد العاملين، وهذه الزيادة رافقتها زيادة نوعية هي زيادة إنتاجية العمل من خلال زيادة رقم المبيعات (على فرض ثبات الأسعار خلال الفترة) بمقدار أكبر من زيادة عدد العاملين. وكذلك نلاحظ زيادة غير منطقية في متوسط أجر العامل الواحد بطريقة لا تنسجم مع زيادة حجم المبيعات، ولذلك فإن مثل هذه الظواهر تحتاج الى تحليل العوامل المؤثرة على زيادة الأجور والرواتب الوارد ذكرها سابقاً.

وعند تطبيق المعادلة رقم (١) نحصل على الآتي:

ح ر = ١٣٣ × ٥٫٤٧٩* = ٧٢٨ ألف دينار زيادة الأجور نتيجة زيادة عدد العاملين.

• $\frac{\text{الأجور}}{\text{متوسط عدد العاملين}} = \frac{٣٥٧٨}{٦٥٣}$

٢– احتساب تأثير زيادة متوسط الأجور والرواتب:

لبيان أثر العامل السابق نستخدم المعادلة التالية:

م ج = (ج٢ – ج١) م ع ٢ .... (ب)

حيث:

م ج = زيادة متوسط الأجور والرواتب. ج٢ = أجور ورواتب في نهاية فترة التحليل.

ج١ = أجور ورواتب في بداية فترة التحليل.

م ع٢ = متوسط عدد العاملين في نهاية فترة التحليل.

ومن بيان الجدول رقم (٣) نحصل على:

م ج = ٣٫٥٢٥ × ٧٨٦ = ٢٧٧١ دينار زيادة الأجور والرواتب نتيجة زيادة متوسط الأجور والرواتب.

٣– احتساب تأثير التغيرات المطلقة للأجور والرواتب:

لبيان أثر هذا العامل نستخدم المعادلة التالية:

△ ج = ج٢ – ج١ .... (ج)

حيث:

△ ج = التغير المطلق للأجور والرواتب.

ج٢ = الأجور والرواتب في نهاية فترة التحليل.

ج١ = الأجور والرواتب في بداية فترة التحليل.

وباستخدام بيانات جدول رقم (٣) نحصل على:

△ ج = ٧٠٧٧ – ٣٥٧٨ = ٣٤٩٩ دينار زيادة الأجور والرواتب نتيجة الزيادة المطلقة في الأجور والرواتب.

واستكمالاً لطريقة البحث والتحليل المستفيضة يجري في المرحلة الأخيرة بيان أثر المؤشرات الأساسية على مقدار الأجور والرواتب، وهذه المؤشرات هي:

١- التغيرات في حجم المبيعات وتأثيرها على إجمالي الأجور.

٢- التغيرات في مقدار إنتاجية العمل وتأثيرها على إجمالي الأجور.

٣- التغيرات في متوسط الأجور الإجمالية.

ولتحقيق أثر المؤشرات السابقة يتم استخدام الصيغة التالية:

$$ج = \frac{م\,ب \times م\,ج}{م\,ب\,ع\,١} \quad \text{.................. (١)}$$

حيث:

ج = الأجور

م ب = المبيعات

م ج = متوسط الأجور

م ب ع١ = مبيعات العامل الواحد

وقد تم الوصول الى الصيغة رقم (١) بالتعويض في الصيغ التالية:

$$ج = ع\,ن \times م\,ج \quad \text{.................. (٢)}$$

$$ع\,ن = \frac{م\,ب}{م\,ب\,ع١} \quad \text{............. (٣)}$$

ولبيان استخدام الصيغة رقم (١) نطبقها على بيانات الجدول رقم (٣)، نحصل على الأتي:

١- تأثير التغيرات في حجم المبيعات على إجمالي الأجور =

$$\frac{٥٤٧٩ \times ١٠٦٥٠٠}{٢٣٩ر٧}$$ = ٣٥٧٨ ألف دينار أجور عام ١٩٩٠

$$\frac{٥٤٧٩ \times ٢١٨٠١٠}{٢٣٩ر٧}$$ = ٤٩٨٣ ألف دينار نمو الأجور زيادة المبيعات في عام ١٩٩٤

٢- تأثير التغيرات في مقدار إنتاجية العمل على اجمالي الأجور =

$$\frac{٥٤٧٩ \times ٢١٨٠١٠}{٢٧٧ر٤}$$ = ٤٣٠٦ ألف دينار زيادة الأجور نتيجة زيادة إنتاجية العمل

٣- تأثير التغيرات في متوسط الأجور على إجمالي الأجور =

$$\frac{٩٠٠٤ \times ٢١٨٠١٠}{٢٧٧ر٤}$$ = ٧٠٧٧ ألف دينار زيادة الأجور نتيجة زيادة متوسط الأجور

∴ كانت نتيجة تأثير العوامل السابقة على إجمالي أجور ورواتب عام ١٩٩٤ كما يلي:

١- تأثير زيادة مبيعات عام ١٩٩٤ عن مبيعات ١٩٩٠ = ٤٩٨٣ - ٣٥٧٨ = ١٤٠٥ ديناراً

٢- تأثير نمو إنتاجية العمل لعام ١٩٩٤ على العام ١٩٩٠ = ٤٣٠٦ - ٤٩٨٣ = (٦٧٧) ديناراً

٣- تأثير نمو متوسط الأجور لعام ١٩٩٤ عن عام ١٩٩٠ = ٧٠٧٧ - ٤٣٠٦ = ٢٧٧١ ديناراً

٤- إجمالي الزيادة في الأجور والرواتب لعام ١٩٩٤ عن عام ١٩٩٠ = ٣٤٩٩ ديناراً

مما تقدم يتضح الآتي:

١- زيادة إنتاجية العمل أدت الى تخفيض مصروف الأجور والرواتب بمبلغ ٦٧٧ ألف دينار، أي بنسبة ٣١ر٪ من المبيعات.

٢- زيادة عدد العاملين أدت إلى زيادة مصروف الأجور والرواتب بمبلغ ٧٢٨ ألف دينار (١٤٠٥ - ٦٧٧).

٣- زيادة متوسط الأجور والرواتب أدت إلى زيادة هذا المصروف بمبلغ ٢٧٧١ ألف دينار، أي بنسبة ٢٧ر١٪.

وفي ختام هذه الدراسة لا بد من الإشارة إلى أن الأجور والرواتب في الشركة موضع البحث قد زادت بطريقة لا تتوافق مع زيادة إنتاجية العمل، حيث من الملاحظ أن متوسط أجر العامل الواحد للفترة من ١٩٩٠ - ١٩٩٤ ارتفع بنسبة ٣ر٦٤٪ بينما الإنتاجية للعامل الواحد ولنفس الفترة قد زادت بنسبة ٧ر١٥٪ - أي أن الزيادة في اجر العامل كانت أكثر من الإنتاجية بمقدار ٤ مرات. وهذا يدل على أن الزيادة في الأجور والرواتب في هذه الشركة كانت بعيدة عن الأسس الاقتصادية العلمية. مما يستدعي وضع ضوابط جديدة للأجور والمكافآت غير المعمول بها في هذه الشركة. أي ربط الزيادة في الأجور بنسق يتلاءم مع الزيادة في الإنتاجية.

اسئلة الفصل العاشر

١- يقال «بأنه يجب على المحلل المالي ان يكون ملماً بالطرق الرياضية والاحصائية المستخدمة في التحليل المالي وبنفس مستوى المامه بالأساليب التقليدية الاخرى». فما هو رأيك في العبارة السابقه؟

٢- طريقة الارتباط والانحدار أحدى الطرق شائعة الاستخدام في التحليل المالي. فما هي هذه الطريقة وكيف يمكن الاستفادة منها؟

٣- ان دراسة الارتباط بين ظاهرتين يجب أن تتم على اساس وجود علاقة ارتباطية بين الظاهرتين وألا فلا داعي لدراسة شدة الارتباط بينهما. مثل لهذه العبارة؟

٤- تستخدم البرامج الخطية بشكل واسع في حل المشاكل المعقدة وخاصة التي لها علاقة بالقضايا الاقتصادية ذات الشمول. وضح هذا الطريقة. وبين كيف يمكن الاستفادة منها في التحليل المالي؟

٥- أشرح طريقة المصفوفات. واعط امثلة على أستخداماتها في التحليل المالي؟

٦- الاتي بعض البيانات التي قدمت اليك والمطلوب منك تحليلها بأستخدام أحد الطرق الرياضية التي درستها بهدف تحليل انتاجية قوة العمل:

المؤشر	سنة ١٩٩٤ (فعلية)	سنة ١٩٩٥ (فعلية)	سنة ١٩٩٤ (معيارية)	سنة ١٩٩٥ (معيارية)
المبيعات	٥٠٠٠٠٠	٧٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠٠	١١٥٠٠٠٠
متوسط عدد العاملين	٥٠٠	٥٥٠	٥٥٠	٥٨٠
انتاجية العامل الواحد	؟	؟	؟	؟
الاجور والرواتب	٦٠٠٠٠	٨٠٠٠٠	٦٥٠٠٠	٧٠٠٠٠



تحليل المركز المالي

الفصل الحادي عشر
تحليل المركز المالي قصير الأجل

الفصل الثاني عشر
تحليل المركز المالي طويل الأجل



الفصل الحادي عشر

تحليل المركز المالي قصير الأجل

مقدمة

يقصد بالمركز المالي قصير الأجل (المتداول) «مقدار الأصول المتداولة التي يمتلكها مشروع معين في تاريخ معين، ومقدار الالتزامات المتداولة المقابله للأصول المتداولة في نفس التاريخ، بهدف تحديد امكانية المشروع على تغطية التزاماته الجارية».

وتنبثق اهمية تحليل المركز قصير الأجل من بيان تأثيره على ربحية المشروع، وخصوصاً في المشاريع التجارية، لكونها تتعامل في منتجات مخصصة للاستهلاك الكامل او الجزئي، ولذلك تكون منتجات هذا النوع من المشاريع، ذات معدل دوران اكبر من معدل دوران المشاريع الاخرى.

ولهذا، فان المشروع التجاري يكون وبشكل مستمر، بحاجة الى السيولة النقدية بمعدلات اكبر من المشاريع الاخرى، لمواجهة متطلبات طبيعة العمل. اضافة لمعرفة مقدرة المشروع على تسديد التزاماته الجارية، كما أشرنا سابقاً. هذا من ناحية اصحاب المشروع، وتنسحب هذه على الاطراف الخارجية، خصوصاً دائني المشروع، بقصد معرفة مقدرة المشروع المالية على تحقيق هامش امان لأموالهم التي هم بصدد أقراضها، او ترقب تسديدها.

ولهذا يرتبط موضوع تحليل المركز المالي قصير الأجل بالتمويل قصير الأجل، الذي (وفي المشاريع التي تستخدم سياسة تمويلية رشيدة) يكون مصدره عادة التمويل الخارجي، وذلك لقابلية الأصول المتداولة لتحول إلى نقدية أكثر من مرة خلال الفترة

المالية، مما يتيح إمكانية سداد إلتزامات المنشأة حيال الممولين الخارجين في مدة قصيرة، إضافة إلى تحقيق هامش معين من الأرباح يساعد على توسيع نشاط المشروع.

ولا بد للمحلل عند تحليل المركز المالي قصير الأجل للمشاريع الاقتصادية، من دراسة مكونات هذا المركز وهي:

١- الاصول المتداولة.

٢- الخصوم المتداولة.

٣- العلاقة بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة.

أن دراسة مكونات المركز المالي قصير الأجل تتطلب الإلمام بموضوع رأس المال العامل، من جوانب عدة نلخصها فيما يلي:

اولاً: مفهوم رأس المال العامل وعلاقته بتحليل المركز المالي قصير الاجل:

يقصد بأجمالي رأس المال العامل «مجموع الاصول المتداولة التي يمتلكها المشروع». اما «الفرق بين الاصول المتداولة والخصوم المتداولة» فيطلق عليه صافي رأس المال العامل Networking Capital الذي يحقق لدائني المشروع نسبة الأمان Margine of safety التي تتمتع بها الخصوم الجارية، وإن ارتفاع نسبة الاصول المتداولة على الخصوم المتداولة، تدل على مقدرة المشروع على مقابلة إلتزاماته بيسر، علماً بأن هناك إتفاقاً بين كثير من المحاسبين والمحللين، على أن نسبة الأصول المتداولة إلى الخصوم المتداولة هي ٢:١ وفي رأينا أن هذه النسبة لا تعتبر في كثير من الأحيان النسبة المثالية، لأن هناك اكثر من عامل يلعب دوراً كبيراً في التأثير عليها، منها داخلية تتعلق بنشاط المشروع، واخرى خارجية لا تتعلق بنشاط المشروع ، على سبيل المثال، إذا كان رقم المدنيين عالياً ويشكل أهمية نسبية عالية لأموال المشروع، والذي يدخل في احتساب الأصول المتداولة، قد لا يتحول جزء كبير منه إلى نقدية، نتيجة توقف بعض المدينين عن السداد لأسباب عديدة، مما يؤثر بالتالي على صافي رأس المال العامل مما يجعل هذه النسبة غير صادقة وسطحية، ولأجل التقييم السليم، لا بد أن نأخذ عدة اعتبارات ونسب أخرى.

ولتوضيح استخدام العلاقة بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة، نفرض أن مشروعاً تجارياً أعد الحسابات الختامية (قائمة المركز المالي) للفترة المنتهية في ١٩٩٥/١٢/٣١م، ومن هذه القائمة تم الحصول على البيانات التالية:

اجمالي الأصول المتداولة ٧٥٠٠٠ دينار، إجمالي الخصوم المتداولة ٣٥٠٠٠ دينار، ولمعرفة صافي رأس المال، ونسبة الأصول المتداولة إلى الخصوم المتداولة يلاحظ ما يلي:

١- صافي رأس المال العامل = إجمالي الأصول المتداولة - إجمالي الخصوم المتداولة

= ٧٥٠٠٠ - ٣٥٠٠٠ = ٤٠٠٠٠ دينار

٢- نسبة الأصول المتداولة إلى الخصوم المتداولة =

$$\frac{\text{الاصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}} = \frac{٧٥٠٠٠}{٣٥٠٠٠} = \text{٢ر١ مرة}$$

وهذا يعني أن كل (٢ر١) دينار من الأصول المتداولة، يقابلها (١) دينار من الخصوم المتداولة. وهذا يدل على المقدرة الجيدة للمشروع للوفاء بالتزاماته الجارية. حيث أن مقدرة المشروع على سداد التزاماته الناجمة عن الخصوم قصيرة الأجل (الجارية) تنجم عن مقدار الأصول المتداولة التي يملكها بنسبة أكبر من الخصوم المتداولة، وإهتمام المشروع بالإحتفاظ بهذه النسبة هي محاولة من المشروع للإحتفاظ بسمعة جيدة أمام الدائنين. وعليه فإن تحليل العلاقة بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة، تتركز على معرفة مقدرة المشروع على تسديد إلتزاماته الجارية.

ثانياً : إجمالي رأس المال العامل:

ينظر إلى إجمالي رأس المال العامل على أنه مجموع الأصول المتداولة التي يملكها المشروع ، بغض النظر عن طبيعة عمله وعائدية ملكيته.

وأساس النظرة إلى اجمالي رأس المال العامل بموجب المفهوم السابق، تنصب على الأصول المتداولة، دون النظر إلى الخصوم المتداولة. ولذلك فعند أخذ رأس المال العامل الإجمالي أساساً للمقارنة التحليلية، فيجب أن يكون العنصر الآخر المقارن به هو الأصول الثابتة. وفي نظر أصحاب هذا الرأي يمثل رأس المال العامل مجموع الأصول المتداولة، ومن ثم فإنهم لهذا الغرض لا يعطون أهمية للخصوم المتداولة، وهذا يقوم على أساس التمييز أو المقارنة بين الأصول المتداولة والأصول الثابتة.

وتكمن أهمية إجمالي رأس المال العامل في التحليل، عند دراسة مصادر التمويل والتناسق بينهما (التناسق بين مصدر التمويل الداخلي ومصدر التمويل الخارجي). ويفيد رأس المال العامل الإجمالي بالدرجة الاولى، في معرفة نسبة رأس المال العامل الإجمالي إلى رأس المال الثابت، للتأكد من درجة كفاية رأس المال العامل من عدمه، بقصد زيادة أو نقصان رأس المال العامل الإجمالي، وحسب الضرورة. ويمكن تصوير النسبة الخاصة برأس المال العامل الإجمالي كما يلي:

$$\frac{\text{رأس المال العامل الإجمالي}}{\text{رأس المال الثابت}} = \text{مرة}$$

ويقصد برأس المال الثابت «مقدار المبالغ المنفقة من رأس المال الإجمالي للحصول على الاصول طويلة الأجل (الأصول الثابتة) والتي تسمى بالمفهوم الاقتصادي بوسائل الإنتاج (الآلات، الأدوات، المباني، وسائط النقل... الخ)، والذي لا يتغير مقداره في سياق الإنتاج». ولتوضيح أهمية نسبة رأس المال العامل الإجمالي، نفترض أن إحدى المنشآت في سنة من السنوات، كانت قد وضعت النسبة المعيارية التالية لرأس المال الإجمالي، قياساً برأس المال الثابت (٢:١)، والتي كانت دقيقة بمقياس أعمال المنشأة. وعند التنفيذ الفعلي اتضح أن المبالغ المنفقة على رأس المال الاجمالي ٣٠٠٠٠ دينار بينما المبالغ المنفقة على رأس المال الثابت كانت قد بلغت ٧٥٠٠٠ دينار، وهذا يعني أن نسبة رأس المال الثابت إلى رأس المال الإجمالي هي:

$$\frac{٧٥٠٠٠}{٣٠٠٠٠} = ٢٫٥ \text{ مرة}$$

ويتطلب هذا الأمر تعديل النسبة إما عن طريق تخفيض المبالغ المنفقة لصالح رأس المال الثابت، أو بيع جزء من أصولها الثابتة، (وغالبا ما يكون هذا الإجراء غير عملي)، أو بزيادة حصتها في رأس المال الاجمالي، إذا كانت إمكانية المشروع المالية وحجم أعمالها تسمح بذلك.

ثالثاً: أنواع رأس المال العامل:

يقسم رأس المال العامل الإجمالي الى عدد من التقسيمات (حسب حاجة وضرورة التحليل) هي:

١- رأس المال العامل الدائم Permenent working Capital

أساس هذا التصنيف كرأسمال عامل دائم ينطلق من النظرة إلى عدم إمكانية الإستغناء عن هذا الجزء، والذي هو ضروري لإستمرار أعمال المشروع. ويقسم هذا النوع بدوره إلى:

(أ) رأس المال العامل المبدئي Initial working Capital

(ب) رأس المال العامل العادي Normal working Capital

٢- رأس المال العامل المتغير Variable working Capital

يستخدم رأس المال العامل المتغير لتمويل الأصول المتداولة، التي تكون لازمة وضرورية لمقابلة عملية استثمارية توسعية، بحكم بعض العوامل التي تكون إما عوامل دورية، أو عوامل موسمية، أو عوامل طارئة. وهذا يعني أن تمويل هذه الاستثمارات قد يتوقف بزوال العوامل الموجبة لعملية الإستثمار. والذي يعنى انكماشه عند اختفاء العوامل التي أدت إلى هذه العمليات الإستثمارية . ومن هنا جاءت تسميته برأس المال المتغير. يقسم النوع هذا إلى ثلاثة أنواع فرعية هي:

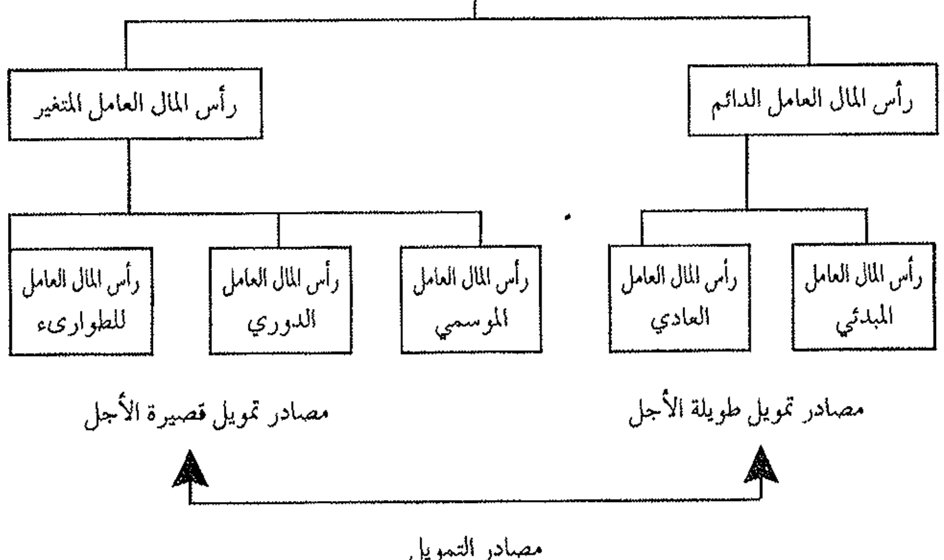
(أ) رأس المال العامل الموسمي Seasonal working Capital

(ب) رأس المال العامل الدوري Cyclial working Capital

(جـ) رأس المال العامل للطوارىء Emergencey working Capital

يساعد هذا التقسيم الأجهزة المختصة في المشروع على دراسة طبيعة العوامل المختلفة، التي تتطلب مصادر تمويلية لتمويل عملياتها المختلفة، ووضع الإحتياطات المالية اللازمة وفق معاير علمية، تفيد مقارنة المعايير الموضوعه سابقاً، مع الواقع الفعلي لمعرفة الانحرافات واسبابها لوضع الحلول والإجراءات اللازمة لمعالجتها. والإجراء الحكيم في تمويل كل نوع من أنواع رأس المال، هو ذلك الإجراء الذي يتم عن طريق تمويل رأس المال الثابت عن طريق الإستثمارات طويلة الأجل، أما رأس المال المتغير فيتم تمويله عن طريق الإستثمارات قصيرة الأجل.

مخطط رقم (٢)



مثال:

على فرض أن أحد المشاريع الإقتصادية، وعلى ضوء الدراسات والخبرة السابقة وواقع السوق احتاج إلى أموال ضرورية ولازمة لتمويل الفرص الإستثمارية التالية:

العمليات الإستثمارية الدائمة	٢٠٠٠٠ دينار
العمليات الإستثمارية الموسمية	١٠٠٠٠ دينار
العمليات الإستثمارية الطارئة	٥٠٠٠ دينار
المجموع	٣٥٠٠٠ دينار

وعند التنفيذ الفعلي لهذه الإستثمارات اتضح ما يأتي:

العمليات الإستثمارية الدائمة	٢٥٠٠٠ دينار
العمليات الإستثمارية الموسمية	٨٠٠٠ دينار
العمليات الإستثمارية الطارئة	٥٠٠٠ دينار
المجموع	٣٨٠٠٠ دينار

وعند دراسة وتحليل هذه العمليات نتوصل إلى ما يأتي:

جدول حركة الإستثمارات المخططة والمنفذة

البيان	الإستثمار المخطط	المنفذ	الانحراف	
			المطلق (+ ، −)	النسبي (+ ، −)
١- العمليات الاستثمارية الدائمة	٢٠٠٠٠	٢٥٠٠٠	(٥٠٠٠)	(٪٢٥)
٢- العمليات الاستثمارية الموسمية	١٠٠٠٠	٨٠٠٠	٢٠٠٠	٪٢٠
٣- العمليات الاستثمارية الطارئة	٥٠٠٠	٥٠٠٠	−	−
المجموع	**٣٥٠٠٠**	**٣٨٠٠٠**	**(٣٠٠٠)**	**(٨ر٥٧٪)**

التحليل:

من بيانات الجدول أعلاه يتضح الآتي:

١- لتمويل العمليات الإستثمارية الدائمة يحتاج المشروع الى ٥٠٠٠ دينار إضافية، وهذه الإضافة تشكل ٢٥٪ من مقدار الأموال المخصصة لهذا النوع من الإستثمارات.

$$\left(\frac{\text{الانحراف المطلق في الإستثمار}}{\text{الإستثمار المخطط}} \times ١٠٠٪ \right) = \frac{٥٠٠٠}{٢٠٠٠٠} \times ١٠٠٪ = ٢٥٪$$

٢- لتمويل العمليات الإستثمارية الموسمية فعلاً يتطلب ٨٠٠٠ دينار بينما المخصص هو مبلغ ١٠٠٠٠ دينار، وهذا يعني، زيادة في تخصيص هذا النوع من الإستثمارات بـ ٢٠٠٠ دينار (١٠٠٠٠ - ٨٠٠٠) وهذه الزيادة تشكل ٢٠٪ من الاموال المخصصة للاستثمارات الموسمية.

$$\frac{\text{الانحراف المطلق الإجمالي للإستثمارات}}{\text{الاستثمار المخطط}} \times ١٠٠٪$$

$$= \frac{٢٠٠٠}{١٠٠٠٠} = ٢٠٪$$

٣- تشير البيانات الواردة في الجدول أن الأموال المخصصة للإستثمارات الطارئة مساوية لما هو منفذ فعلاً.

٤- النقص الإجمالي في تمويل العمليات الإستثمارية المختلفة بلغ ٣٠٠٠ دينار، وهي تشكل ٥٧ر٨٪ من إجمالي الأموال المخصصة ضمن الخطة لجميع الإستثمارات

$$\frac{\text{الانحراف المطلق الإجمالي للإستثمارات}}{\text{مجموع تمويل الإستثمارات}} \times 100\%$$

$$= \frac{3000}{35000} \times 100\%$$

الإستنتاجات:

١- يتضح أن المشروع سوف يعاني من ضائقة مالية لتمويل العمليات الإستثمارية تقدر بمبلغ ٣٠٠٠ دينار، وهذا يضطره إلى أحد الإحتمالين التاليين:

الإحتمال الأول:

التخلي عن جزء من عملياته الإستثمارية وهذا يؤدي إلى:

أ - حرمان المشروع من فرص ربح كان من المحتمل أن يحققها لو قام باستكمال عملياته الإستثمارية.

ب- زعزعة سمعته الإستثمارية في السوق، والتي تؤدي إلى إحجام المستثمرين التعامل مع المشروع مستقبلاً، لعدم وفائه بجزء من التزاماته الإستثمارية.

جـ - دفع غرامات عدم التنفيذ الجزئي أو الكلي. وهذا يعني فقدان المشروع لجزء من أرباحه المحتمل تحقيقها من الإستثمار.

الإحتمال الثاني:

لجوء المشروع للحصول على قروض من الممولين بشكل مستعجل، وهذا يؤدي إلى:

أ - دفع فوائد عن القروض المستعجلة بمعدلات أعلى من القروض التي يحصل عليها في الظروف العادية، يعنى تحميل المشروع بمصاريف اضافية غير ضرورية.

ب- جدولة فترة تنفيذ العمليات الإستثمارية، لتوفير المال اللازم لتمويل النقص في الإستثمار، وهذا يؤدي إلى دفع غرامات تأخيرية، والتي تعنى نقص صافي ربح المشروع من الإستثمار.

جـ - في حالة لجوء المشروع لجدولة فترة الاستثمار، قد يؤدي أحد الإحتمالين التاليين:

١- ضياع فرصة الإستثمار بالكامل لضياع الفرصة.

٢- زعزعة ثقة المستثمرين في المشروع.

التوصيات:

نرى في مثل هذه الحالة:

١- الدراسة العلمية المتعددة الجوانب قبل الدخول في أية عملية استثمارية، من حيث توفر الأموال اللازمة والكافية لعمليات الإستثمار.

٢- لجوء المشروع إلى القروض المستعجلة حتى ولو تكبد مصاريف فوائد عالية حفاظاً على سمعته الإستثمارية المستقبلية.

رابعاً: حجم رأس المال العامل:

يتم تحديد رأس المال العامل بواسطة الدراسة الدقيقة لجميع التغيرات التي تحدث لنشاط المشروع في جميع الفترات، وتتم دراسته بواسطة استخدام المؤشرات المتحركة أو الأرقام القياسية، للتعبير عن العلاقة بين رأس المال العامل بين الفترة الجارية والفترات السابقة. وهذه العلاقة بين المتغيرات، تتم على أساس الفترات المختلفة، والتي تستوجب مؤشرات إضافية لاستكمال التصور عن مقدرة المشروع لتمويل رأس المال العامل بالحجم الكافي لمزاولة النشاط التشغيلي، وهذا يعني أنه لا بد من إيجاد علاقة بين رأس المال العامل والطاقة التشغيلية، لمعرفة حاجة المشروع مستقبلاً إضافة للأموال اللازمة لتمويل الإستثمارات في الأصول المتداولة، حيث لا بد من أموال إضافية لزيادة حجم

الأصول طويلة الأجل. إذ قد تتطلب زيادة الاستثمارات في الأصول المتداولة، زيادة في حجم الأصول طويلة الأجل. وهذا يعني زيادة الإستثمارات في رأس المال العامل. وعليه للتوصل الى العلاقة بين التمويل في الأصول المتداولة (صافي رأس المال العامل) وتمويل الاستثمارات في الأصول طويلة الأجل نستخدم المؤشر التالي:

$$\frac{\text{صافي رأس المال العامل}}{\text{الأصول الثابتة}} = \text{مرة}$$

وتعتبر هذه النسبة غاية في الأهمية، من حيث المنظور التحليلي لمعرفة مقدار الإستثمار في رأس المال العامل.

ولاستكمال معرفة حجم رأس المال العامل، لا بد من دراسة تفصيلية لمكوناته، وإيجاد العلاقة بين عناصره المختلفة، ثم التعرف على مصادر تكوينه كما هو موضح أدناه:

أ – مصادر تكوين رأس المال العامل:

يمكن حصر مصادر تكوين رأس المال العامل فيما يلي:

– أرباح النشاط الجاري للمشروع.

– الإهلاك (الاستهلاك).

– ثمن بيع الاصول الثابتة.

– استرداد قيمة قروض طويلة الأجل.

– استرداد سنوات سابقة، أو تحصيل ديون سبق وإن اعتبرت ديوناً معدومة.

– زيادة رأس المال.

– الحصول على قروض طويلة الأجل.

ب - مكونات رأس المال العامل:

يتكون رأس المال العامل من مجموع الأصول المتداولة، التي يملكها المشروع (كما سبق وأن ذكرنا)، ويمكن حصرها فيما يلي:

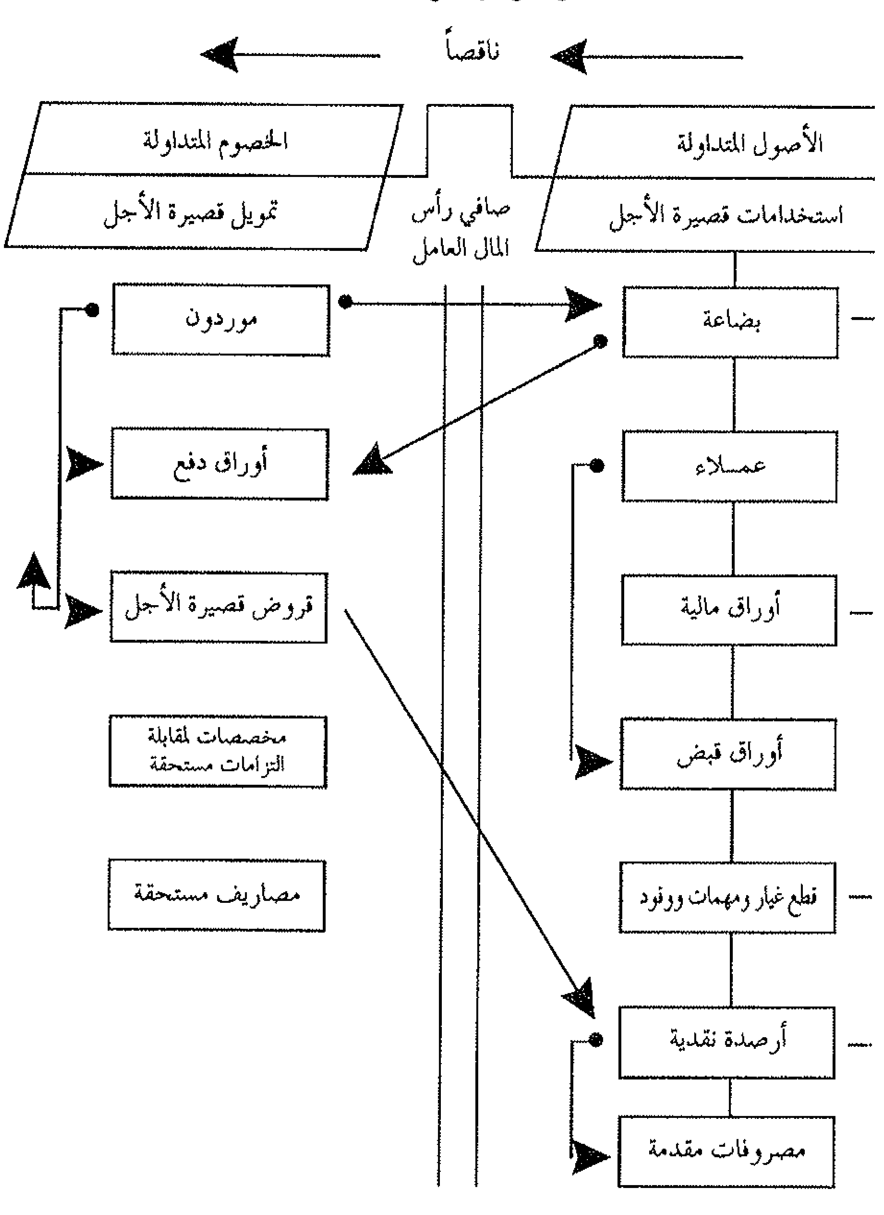
- البضاعة.
- العملاء.
- أوراق القبض.
- الأوراق المالية.
- قطع الغيار والمهمات والوقود.
- الأرصدة النقدية.
- المصروفات المقدمة.

ويتم تمويل هذه العناصر من مصادر خارجية يطلق عليها بمصادر التمويل قصيرة الأجل أو الخصوم المتداولة. وسبب تسميتها بالخصوم المتداولة أو بالتمويل قصير الأجل لأنها تستحق السداد خلال السنة التالية لاعداد قائمة المركز المالي. وتشمل كل أو بعض العناصر التالية:

- الموردون.
- أوراق الدفع.
- القروض قصيرة الأجل.
- المخصصات لمقابلة الإلتزامات المستحقة.
- مصاريف مستحقة.

مخطط رقم (٣)

علاقة الأصول المتداولة بالخصوم المتداولة ومكوناتها الرئيسية



يتضح مما تقدم أن الأصول المتداولة والخصوم المتداولة، هي التي تؤثر على رأس المال العامل من حيث تغيره بالزيادة أو النقصان. حيث إذا زادت كل أو بعض عناصر الأصول المتداولة مع عدم تغير مجموع الخصوم المتداولة فإنها تؤدي إلى زيادة صافي رأس المال العامل، أما إذا زادت بعض أو كل عناصر الخصوم المتداولة فإنها تؤدي إلى نقص صافي رأس المال العامل. ومن هنا جاءت معادلة صافي رأس المال العامل وهي =

الأصول المتداولة – الخصوم المتداولة

كما هو موضح في المخطط رقم (٣). وتفيد في بيان التغير في رأس المال العامل على شكل قائمة تسمى «قائمة التغير في رأس المال العامل». ولأعداد هذه القائمة لا بد من مراعاة بعض الشروط الضرورية التالية:

١– البساطة في الإعداد – أي الإبتعاد عن التعقيد (قدر الإمكان) مع استخدام أبسط الطرق في إعدادها بما يتلاءم ويخدم الغرض من هذه القائمة.

٢– الوضوح في إعداد القائمة – الوضوح ميزة مهمة ليست فقط على صعيد إعداد قائمة التغير في رأس المال العامل، بل يجب أن تتصف بها جميع القوائم المالية والتقارير المرفقة بها، بحيث يكون من السهولة فهم مكوناتها بدون جهد فكري كبير، مما يجعلها تؤدي دورها كأداة من أدوات التحليل المساعدة لمعرفة المركز المالي قصيرة الأجل للمشروع.

وتعد هذه القائمة في أبسط صورها على شكل كشف حسابي مبيناً فيه العناصر التالية:

١– مصادر رأس المال العامل.　　　　٢– استخدامات رأس المال العامل.

٣– الزيادة (أو النقص) في الأصول المتداولة.

٤– الزيادة (أو النقص) في الخصوم المتداولة.

ثم بعد ذلك تعد القائمة المذكورة وفق ما يأتي:

أولاً:– مصادر واستخدامات رأس المال العامل:

×××　مصادر رأس المال العامل.

×××　ناقصاً – استخدامات رأس المال العامل.

×××　الزيادة (أو النقص) في رأس المال العامل.

ثانياً: التغير في مكونات رأس المال العامل.

xxx الزيادة (أو النقص) في الأصول المتداولة.

xxx الزيادة (أو النقص) في الإلتزامات المتداولة.

xxx الزيادة (أو النقص) في رأس المال العامل.

ولذلك نلاحظ أن الهدف الأساسي من إعداد قائمة التغير في رأس المال العامل هو تحديد التغيرات التي تحصل عليها واتجاهات هذه التغيرات خلال فترة زمنية واحدة أو فترتين متتاليتين (كحد أقصى). حيث لا يجوز إجراء المقارنة التحليلية لاكثر من فترتين ماليتين، لأن الهدف من إعداد هذه القائمة هو دراسة وتحليل المركز المالي قصير الأجل، الذي تتكون مكوناته عادة من عناصر لا تزيد أعمارها عن فترة مالية واحدة.

قائمة مقارنة لرأس المال العامل

البيان	الفترة		رأس المال العامل	
	١٩٩٥	١٩٩٦	زيادة +	نقصان −
أصول متداولة				
نقدية	٤٠٠٠	٦٠٠٠	٢٠٠٠	
أوراق قبض	٧٠٠	٨٠٠	١٠٠	
مخزون سلعي	١٢٠٠٠	١٥٠٠٠	٣٠٠٠	
دخل مستحق	٤٠٠	٢٠٠		٢٠٠
مصروفات مقدمة	٦٠٠	٤٠٠		٢٠٠
	١٧٧٠٠	٢٢٤٠٠	٥١٠٠	٤٠٠
خصوم متداولة:				
أوراق دفع	---	٣٠٠٠	٣٠٠٠	
ضرائب مستحقة	١٠٠٠	٨٠٠		٢٠٠
مصروفات مستحقة	٢٥٠٠	٣٠٠٠	٥٠٠	
دخل مقدم	٣٠٠٠	٢٠٠٠		١٠٠٠
	٦٥٠٠	٨٨٠٠	٣٥٠٠	١٢٠٠
			١٦٠٠ +	٨٠٠ −
رأس المال العامل الصافي	١١٢٠٠	١٣٦٠٠		
الزيادة في صافي رأس المال العامل			٢٤٠٠	

ملاحظات على القائمة:

١- بعد استخراج البيانات المتعلقة بالأصول المتداولة والخصوم المتداولة للفترات موضوع التحليل، يتم تبويبها في جدول تحليلي يتم بواسطته تحديد رأس المال العامل الإجمالي، ورأس المال العامل الصافي، والتغيرات التي تحصل عليها خلال فترات التحليل.

٢- رأس المال العامل الإجمالي لسنة ١٩٩٥ بلغ ١٧٧٠٠ دينار (مجموع عناصر الأصول المتداولة) أما في عام ١٩٩٦ فقد بلغ ٢٢٤٠٠ دينار.

٣- الخصوم المتداولة بلغت ٦٥٠٠ دينار و ٨٨٠٠ لسنة ١٩٩٥، ١٩٩٦م على التوالي.

٤- بلغ صافي رأس المال العامل ١١٢٠٠، ١٣٦٠٠ دينار لسنة ١٩٩٥، ١٩٩٦م على التوالي.

٥- بلغت الزيادة في رأس المال العامل الصافي في سنة ١٩٩٦م عن سنة ١٩٩٥م ٢٤٠٠ دينار. حيث بلغت زيادة عناصر الأصول المتداولة عن عناصر الخصوم المتداولة في عام ١٩٩٦م مبلغ ١٦٠٠ دينار، بينما بلغ النقص في عناصر الأصول المتداولة عن الخصوم المتداولة ٨٠٠ دينار، وبإضافة رقم الزيادة ١٦٠٠ إلى رقم النقص ٨٠٠ نحصل على الزيادة في صافي رأس المال العامل وهي ٢٤٠٠ دينار.

التحليل:

١- من بيانات الجدول السابق يتضح أن رأس المال العامل قد زاد في عام ١٩٩٦م عن عام ١٩٩٥م بمبلغ قدره ٤٧٠٠ دينار (٥١٠٠ - ٤٠٠) أي بنسبة ٢٦٫٥٪ من إجمالي رأس المال العامل لسنة ١٩٩٥م

$$\left(\frac{٤٧٠٠}{١٧٧٠٠} \times ١٠٠\%\right)،$$

بينما مصادر تمويله (الخصوم المتداولة) قد ازدادت لنفس الفترة بمبلغ قدره ٢٣٠٠ دينار، بنسبة زيادة ٣٥٪ عن إجمالي الخصوم المتداولة لعام ١٩٩٥م.

٢- ازداد صافي رأس المال العامل في سنة ١٩٩٦م بمبلغ ٢٤٠٠ دينار عن عام ١٩٩٥م (١٣٦٠٠ - ١١٢٠٠)، وتشكل هذه الزيادة نسبة ٢١٪ من صافي رأس المال العامل لسنة ١٩٩٥م.

٣- بلغت نسبة تغطية الأصول المتداولة للخصوم المتداولة في عام ١٩٩٥م :

$$\frac{\text{الأصول المتداولة لعام ١٩٩٥}}{\text{الخصوم المتداولة لعام ١٩٩٥}} = \frac{١٧٧٠٠}{٦٥٠٠} = ٢٫٧ \text{ مرة}$$

، أي أن الأصول المتداولة تساوي ٢٫٧ مرة من الخصوم المتداولة، بمعنى أن كل ٢٫٧ دينار من الأصول المتداولة يقابلها ١ دينار من الخصوم المتداولة والنسبة المستخرجة بموجب هذه الطريقة تسمى نسبة التداول Current Ratio التي تبين مقدرة المشروع على سداد التزاماته قصيرة الأجل. ومن النسبة المحددة سابقاً يتضح أن المشروع يتمتع بنسبة تغطية جيدة للالتزامات قصيرة الأجل لعام ١٩٩٥م.

٤- بلغت نسبة تغطية الأصول المتداولة للخصوم المتداولة في عام ١٩٩٦م

$$\left(\frac{٢٢٤٠٠}{٨٨٠٠}\right) = ٢٫٥ \text{ مرة}$$

أي أن نسبة تغطية الأصول المتداولة للخصوم المتداولة كانت ٢٫٥:١، بمعنى أن كل ٢٫٥ دينار من الأصول المتداولة يقابلها ١ دينار من الخصوم المتداولة.

٥- يتضح بمقارنة نسبة التداول لسنة ١٩٩٦م مع نسبة التداول لسنة ١٩٩٥م أن النسبة في السنة الثانية تقل بـ ٢٫٠ (٢٫٥ - ٢٫٧)، ولكن هذا الإنخفاض (نسبياً) لا يشير إلى تدهور المركز المالي قصير الأجل للمشروع بل العكس. حيث حسن المشروع

من وضعيته عن طريق تقليل الزيادة الحاصلة في رأس المال العامل والتي تثير بعض المشاكل كما لاحظنا فيما سبق. وأن هذه الزيادة كانت في الأساس في عنصر المخزون السلعي وبلغت ٣٠٠٠ دينار.

٦- واستكمالاً لدراسة المركز المالي قصير الأجل، لا بد من دراسة بعض النسب الأخرى منها نسبة السيولة liquidity Ratio والتي تتحدد على أساس العلاقة بين جميع عناصر الأصول المتداولة (التي تتحول الى نقدية بسهولة في أجل قصير) وبين الخصوم المتداولة

$$\text{وهذه النسبة} = \frac{\text{الأصول المتداولة} - \text{المخزون السلعي}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

ويلاحظ أنه تم استبعاد المخزون السلعي من الأصول المتداولة، بسبب صعوبة تحويله إلى أموال نقدية بسهولة ودون أحتمال تحقيق خسارة في الأجل القصير، وعليه فإن:

$$\text{نسبة السيولة عام ١٩٩٥ بلغت } \left(\frac{\text{١٧٧٠٠} - \text{١٢٠٠٠}}{\text{٦٥٠٠}} \right) \% = \text{٨٨}\%$$

$$\text{بينما بلغت نسبة السيولة عام ١٩٩٦ } \left(\frac{\text{٢٢٤٠٠} - \text{١٥٠٠٠}}{\text{٨٨٠٠}} \right) \% = \text{٨٤}\%$$

وأن دل ذلك على شيء، انما يدل على أن نسبة السيولة في المشروع غير جيدة، (وهذا يؤكد صحة الاستنتاج الذي توصلنا اليه، على أن الزيادة في الأصول المتداولة قد كانت بسبب الزيادة في عنصر المخزون). وتشير النسب الخاصة بالسيولة على انها ضعيفة قياساً بنسبة التداول، وهذا يتطلب تحسينها ، خصوصاً إذا كانت ظروف عمل المشروع تسمح بذلك، علما أنه لا توجد نسبة مثالية. بل تحددها طبيعة عمل المشروع وحجم تعامله النقدي.

يتضح من المثال السابق أن دراسة وتحليل المركز المالي قصير الأجل، تشمل جوانب متعددة، وتنجم هذه التعددية من الأطراف أو الجهات التي تهتم بتحليل هذا الجانب أو ذلك من المركز المالي قصير الأجل، وقد تكون هذه الأطراف من خارج المشروع مثل:

- الدائنون.
- المصارف.
- شركات التأمين.
- الموردون.
- شركات الإستثمار.

وينصب اهتمام هذه الأطراف على معرفة مقدرة المشروع على سداد التزاماته قصيرة الأجل ، وخصوصاً في حالة تعامل المشروع مع بعضهم أو جميعهم.

إلا أن المشروع قد يحتاج الى معرفة حقيقة مركزه المالي قصير الأجل، ولذلك فقد يتم تحليل المركز المالي قصير الأجل من جهات خارجية على أساس معطيات القوائم المالية التي تعرضها المشاريع التجارية في نهاية السنة المالية. ففي مثل هذه الحالة، يسمى هذا النوع من التحليل «تحليل القوائم المالية الخارجي»، أما إذا تم من قبل المشروع نفسه فهنا يسمى «بتحليل القوائم المالية الداخلي».

واستكمالاً لجوانب البحث في هذا الموضوع لا بد من الإشارة إلى أن تحليل المركز المالي قصير الأجل يتم (إضافة لمعرفة مقدرة التداول والسيولة في المشروع) بقصد معرفة مقدرة المشروع التشغيلية، ومن المفيد ان نشير هنا إلى أن المقدرة التشغيلية للمشروع تكمن في قدرته على تحقيق معدل عال من دوران البضائع التي يتاجر بها، ولهذا الغرض تستخدم نسبة فترة دوران المخزون وهي:

$$\frac{\text{متوسط المخزون} \times \text{عدد أيام السنة}}{\text{تكلفة المبيعات}} = \quad \text{أو} \quad \frac{\text{مخزون آخر المدة} \times \text{عدد أيام السنة}}{\text{تكلفة المبيعات}}$$

حسب توافر البيانات اللازمة والضرورية لإستخراج النسبة المذكورة. ومن الأمور التي تهم موضوع تحليل المركز المالي قصير الأجل للمشاريع التجارية، معدل دوران المخزون بالنسبة للمدينين، فإذا أشارت هذه النسبة الى الانخفاض (في حالة اتباع سياسة البيع بالنقد) فإن ذلك يعتبر مؤشراً سليماً، اما اذا اشارت الى الارتفاع، فإن ذلك يدل على إتباع سياسة البيع بالأجل والتي ترتبط بمشكلة المدنيين والديون المعدومة.

كما يجب عدم إهمال دراسة كل عنصر من العناصر المكونة للأصول المتداولة من حيث علاقة هذه العناصر بشكل منفرد بإجمالي الأصول المتداولة، لمعرفة الأهمية النسبية لكل عنصر منها. وتستخدم لهذا الغرض النسب التالية:

$$\text{الأهمية النسبية للنقدية} = \frac{\text{النقدية}}{\text{مجموع الأصول المتداولة}} \times ١٠٠$$

$$\text{الأهمية النسبية للأوراق المالية} = \frac{\text{الأوراق المالية}}{\text{مجموع الأصول المتداولة}} \times ١٠٠$$

$$\text{الأهمية النسبية للبضاعة} = \frac{\text{بضاعة آخر المدة}}{\text{مجموع الأصول المتداولة}} \times ١٠٠$$

$$\text{الأهمية النسبية للعملاء} = \frac{\text{العملاء}}{\text{مجموع الأصول المتداولة}} \times ١٠٠$$

وهكذا بالنسبة لبقية العناصر. سواء كان التحليل لفترة زمنية واحدة أو لفترتين.

ففي حالة التحليل لفترة واحدة، وعلى بيانات قائمة المركز المالي في نهاية السنة، يكتفي باستخدام المؤشرات السابقة ومقارنتها ببعضها. أما إذا كانت العملية التحليلية لفترتين ففي هذه الحالة لا بد من:

١- عمل جدول تحليلي مقارن، يتضمن عناصر الأصول المتداولة لكافة السنين ومن ثم مقارنتها لمعرفة التغيرات واتجاهاتها، ثم البحث في أسباب تلك التغيرات، وتقديم التفسيرات والتوصيات الضرورية.

مثال: فيما يلي بعض البيانات المستخرجة من قائمتي مركز مالي لشركة مساهمة:

(المبالغ بآلاف الدنانير)

العناصر	١٩٩٥م	١٩٩٦م
أصول متداولة		
نقدية	٤	٥
أ. مالية	٥ر٠	١
عملاء	٥ر٣٠	٤٣
بضاعة	٢٥	٣١
مجموع الأصول المتداولة	٦٠	٨٠
خصوم متداولة	١٧	٢٤
مجموع حقوق اصحاب المشروع	١٥٨	١٨٣

٢- كانت تكلفة مبيعات الشركة عام ١٩٩٥م ١٠٨ ألف دينار، وفي عام ١٩٩٦م ١٤٠ ألف دينار.

٣- صافي المبيعات الآجلة للشركة عام ١٩٩٥م ٩٠ ألف دينار، وعام ١٩٩٦م ١٢٥ ألف دينار.

٤- متوسط رصيد العملاء عام ١٩٩٥م ٢٩ ألف دينار، وعام ١٩٩٦م ٤٠ ألف دينار.

المطلوب:

تقديم تحليل شامل للمركز المالي قصير الأجل للسنتين المذكورتين واجراء المقارنة بينهما.

الحل :

المرحلة الأولى:

١- في البداية لا بد من استخراج المؤشرات الرئيسية للمركز المالي قصير الأجل لكل سنة على انفراد كما يلي:

أ - نسبة التداول = الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة

١- نسبة التداول لعام ١٩٩٥م = ٦٠ / ١٧ = ٣ر٥ مرة

٢- نسبة التداول لعام ١٩٩٦م = ٨٠ / ٢٤ = ٣ر٣ مرة

ب- نسبة السيولة = (الأصول المتداولة - المخزون السلعي) / الخصوم المتداولة

١ – نسبة السيولة لعام ١٩٩٥م = (٦٠ – ٢٥) / ١٧ = ١ر٢ مرة

٢– نسبة السيولة لعام ١٩٩٦م = (٨٠ – ٣١) / ٢٤ = ٢ مرة

جـ – فترة دوران المخزون = (مخزون آخر المدة × ٣٦٠) / تكلفة المبيعات

١– فترة دوران مخزون عام ١٩٩٥م = (٢٥ × ٣٦٠) / ١٠٨ = ٣ر٨٣ يوماً

٢– فترة دوران مخزون عام ١٩٩٦م = (٣١ × ٣٦٠) / ١٤٠ = ٧ر٧٩ يوماً

د – معدل دوران العملاء = صافي المبيعات الأجلة / متوسط رصيد حساب العملاء

أو = صافي المبيعات الأجلة / ((رصيد العملاء أول المدة + رصيد العملاء آخر المدة) ÷ ٢)

١– معدل دوران العملاء عام ١٩٩٥م = ٩٠ / ٢٩ = ٣ مرة

$$\text{٢- معدل دوران العملاء عام ١٩٩٦م} = \frac{١٢٥}{٤٠} = \text{٣٫١ مرة}$$

$$\text{هـ - فترة تحصيل العملاء} = \frac{\text{عدد أيام السنة}}{\text{عدد دورات العملاء}}$$

$$\text{١- معدل دوران العملاء عام ١٩٩٥م} = \frac{٣٦٠}{٣} = \text{١٢٠ يوم}$$

$$\text{٢- معدل دوران العملاء عام ١٩٩٦م} = \frac{٣٦٠}{٣٫١} = \text{١١٦ يوم}$$

و - الأهمية (الوزن) النسبية لعناصر الأصول المتداولة:

أولاً - عام ١٩٩٥م

$$\text{الأهمية النسبية للنقدية} = \frac{\text{النقدية ١٩٩٥م}}{\text{الأصول المتداولة ١٩٩٥م}} \times ١٠٠$$

$$= \frac{٤}{٦٠} \times ١٠٠ = ٦٫٧\%$$

$$\text{الأهمية النسبية أ. مالية} = \frac{\text{أ. مالية ١٩٩٥م}}{\text{الأصول المتداولة ١٩٩٥}} \times ١٠٠$$

$$= \frac{\text{٠ر٥}}{\text{٦٠}} \times \text{١٠٠} = \text{٠ر٨٣٪}$$

$$\text{الأهمية النسبية للعملاء} = \frac{\text{العملاء ١٩٩٥م}}{\text{الأصول المتداولة ١٩٩٥م}} \times \text{١٠٠}$$

$$= \frac{\text{٣٠ر٥}}{\text{٦٠}} \times \text{١٠٠} = \text{٥٠ر٨٪}$$

$$\text{الأهمية النسبية للبضاعة} = \frac{\text{البضاعة ١٩٩٥}}{\text{الأصول المتداولة ١٩٩٥م}} \times \text{١٠٠}$$

$$= \frac{\text{٢٥}}{\text{٦٠}} \times \text{١٠٠} = \text{٤١ر٧٪}$$

ثانياً: عام ١٩٩٦م:

$$\text{الأهمية النسبية للنقدية} = \frac{\text{النقدية ١٩٩٦م}}{\text{الأصول المتداولة ١٩٩٦م}} \times \text{١٠٠}$$

$$= \frac{\text{٥}}{\text{٨٠}} \times \text{١٠٠} = \text{٦ر٢٥٪}$$

$$\text{الأهمية النسبية أ. مالية} = \frac{\text{أ. مالية ١٩٩٦م}}{\text{الأصول المتداولة ١٩٩٦م}} \times \text{١٠٠}$$

$$= \frac{١}{٨٠} \times ١٠٠ = ١٫٢٥\%$$

$$\text{الأهمية النسبية للعملاء} = \frac{\text{عملاء ١٩٩٦م}}{\text{أصول متداولة ١٩٩٦م}} \times ١٠٠$$

$$= \frac{٤٣}{٨٠} \times ١٠٠ = ٥٣٫٨\%$$

$$\text{الأهمية النسبية للبضاعة} = \frac{\text{البضاعة ١٩٩٦م}}{\text{أصول متداولة ١٩٩٦م}} \times ١٠٠$$

$$= \frac{٣١}{٨٠} \times ١٠٠ = ٣٨٫٨\%$$

ز – رأس المال العامل الصافي:

١– رأس المال العامل الصافي لعام ١٩٩٥م = ٦٠ – ١٧ = ٤٣ ألف دينار.

٢– رأس المال العامل الصافي لعام ١٩٩٦م = ٨٠ – ٢٤ = ٥٦ ألف دينار.

المرحلة الثانية:

إعداد جدول تحليلي مقارن

العناصر	١٩٩٥	١٩٩٦	التغيرات المطلقة ١٩٩٦ – ١٩٩٥		التغيرات النسبية ١٩٩٦ – ١٩٩٥		الأهمية النسبية لعناصر الأصول المتداولة	
			زيادة	نقصان	زيادة	نقصان	٩٥	٩٦
الأصول المتداولة:								
نقدية	٤	٥	١	–	٢٥٪	–	٦ر٦٦٪	٦ر٢٥٪
أ. مالية	٠ر٥	١	٠ر٥	–	١٠٠٪	–	٠ر٨٣٪	١ر٢٥٪
عملاء	٣٠ر٥	٤٣	١٢ر٥	–	٤٠ر٩٨٪	–	٥٠ر٨٣٪	٥٣ر٧٥٪
بضاعة	٢٥	٣١	٦	–	٢٤٪		٤١ر٦٦٪	٣٨ر٧٥٪
مجموع الأصول المتداول	٦٠	٨٠	٢٠	–			١٠٠٪	١٠٠٪
خصوم متداول	١٧	٢٤	٧	–	٤١ر١٨٪			
صافي رأس المال العامل	٤٣	٥٦	١٣		٣٠ر٣٢٪			

المرحلة الثالثة:

التحليل:

١– يتضح من الجدول التحليلي أعلاه أن اتجاه الأصول المتداولة والخصوم المتداولة أخذ في الارتفاع، ولكن الملاحظ أن الأصول المتداولة ترتفع اكثر من الخصوم المتداولة، حيث كانت في سنة ١٩٩٥م ٦٠ ألف دينار أصبحت في سنة ١٩٩٦م ٨٠ ألف دينار، بمقدار زيادة إجمالي ٢٠ ألف دينار، بينما ازدادت الخصوم المتداولة لنفس الفترة بمقدار ٧ ألف دينار. ومن الواضح أن الزيادة في الأصول المتداولة تم تمويلها من المصادر الداخلية، والدليل على ذلك زيادة حقوق أصحاب المشروع بمقدار ٢٥ ألف دينار (انظر المثال).

٢- بدراسة نسب التداول والسيولة يتضح أن مقدرة المشروع على تغطية الديون قصيرة الاجل جيدة، حيث كانت النسبة في عام ١٩٩٥م ٥ر٣:١، بينما اصبحت في عام ١٩٩٦م ٣ر٣:١، وكذلك الحال بالنسبة للسيولة.

٣- بدراسة مفردات الأصول المتداولة نجد أن جميع عناصر الأصول المتداولة قد ازدادت، إلا أن هذه النسب كانت نتيجة استثمار الأموال في استثمارات مؤقتة (الأوراق المالية، العملاء) حيث ازداد الاستثمار في الأوراق المالية بنسبة ١٠٠٪ عن عام ١٩٩٥م بالنسبة لسنة ١٩٩٦م. أما العملاء فقد ازدادت النسبة ٤١٪ تقريباً. بينما ازدادت المبيعات بنسبة ٣٠٪ تقريباً.

$$\left(\frac{١٤٠ - ١٠٨}{١٠٨}\right) \times ١٠٠$$

بنسبة ٣٠٪ تقريباً، وهذا يدل على أمرين هما:

- زيادة المبيعات الآجلة بمقدار ٣٥ الف دينار (١٢٥-٩٠).
- عدم الكفاية في تحصيل الديون بذمة العملاء، حيث تشير نسب دوران العملاء لعام ١٩٩٥م ٣ مرة، وقد ارتفعت في عام ١٩٩٦م أي بمعدل تحصيل للسنة الأولى بـ ١٢٠ يوما وفي السنة الثانية تحسنت بشكل نسبي حيث اصبحت ١١٦ يوماً.

اسئلة الفصل الحادي عشر

١- علق على العبارات التالية بما لا يزيد عن ثلاثة أسطر:

- لا بد للمحلل عند تحليل المركز المالي قصير الأجل من البحث في العلاقة بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة.
- إن صافي رأس المال العامل يحقق لدائني المشروع نسبة الأمان.
- أن نسبة الأصول المتداولة إلى الخصوم المتداولة تبين مقدرة المشروع على تغطية إلتزاماته قصيرة الأجل.
- عدم كفاية صافي رأس المال العامل تبين عدم مقدرة المشروع على سداد التزاماته الجارية في أعماله.
- الزيادة في رأس المال العامل تخفي تدني مستوى كفاءة السياسات الإدارية للمشروع.
- الزيادة في رأس المال العامل تعنى وجود رصيد النقدية حاضرة معطلة عن الإستخدام.
- الزيادة في رأس المال العامل قد تدفع المشروع إلى الإنفاق التبذيري.
- رأس المال العامل المتغير يستخدم لتمويل الأصول المتداولة الضرورية لمقابلة الاستثمارات التوسعية.
- هناك بعض العوامل التي تتطلب مصادر تمويلية تتعلق بأعمال موسمية أو دورية أو طارئه.

٢- علل ما يأتي:

- كلما تزداد الأصول المتداولة وتقل الخصوم المتداولة تزداد مقدرة المشروع على سداد إلتزاماته الجارية.
- تمثل دراسة المركز المالي قصير الأجل في المشاريع التجارية أهمية أكبر من بقية المشاريع الإقتصادية الأخرى.
- السياسة التمويلية الرشيدة تمول أصولها المتداولة من الخصوم قصيرة الأجل.
- لا تمثل نسبة التداول ٢:١ النسبة المثالية.
- لمعرفة كفاءة المشروع الاقتصادي (من حيث مقدرته على سداد التزاماته الجارية) لا بد من دراسة كفاية رأس المال العامل.
- قد تدفع الزيادة في رأس المال العامل المشروع إلى توزيعات أرباح على المساهمين دون مبرر.
- إن زيادة رأس المال العامل عن المعدلات المعيارية الدقيقة تكون مضرة بأعمال المشروع.
- عند الاعتماد على رأس المال العامل الإجمالي للمقارنة التحليلة فيجب أن يكون العنصر المقارن به هو الأصول الثابتة.
- عند الدخول في أية عملية إستثمارية يجب على المشروع القيام بدراسة علمية على مقدرته التمويلية.
- لا بد أن تتسم قائمة التغير في رأس المال العامل بالبساطة والوضوح.

٣- البيانات التالية لإحدى الشركات التجارية عن عامين متتالين ١٩٩٥م ١٩٩٦م.

البيان:	١٩٩٥	١٩٩٦
نقدية	٢٠٠٠	٣٠٠٠

اوراق قبض	١٤٠٠	١٢٠٠
مخزون سلعي	١٠٠٠٠	١٢٠٠٠
دخل مستحق	٨٠٠	١٠٠٠
اوراق دفع	١٠٠٠	٢٥٠٠
ضرائب مستحقة	٢٠٠٠	١٥٠٠
دخل مقدم	٢٠٠٠	٤٠٠٠

المطلوب:

أ – ايجاد ما يلي:

١– صافي رأس المال العامل.

٢– نسبة التداول.

٣– نسبة السيولة.

ب– إجراء دراسة تحليلية لمركز الشركة المالي قصير الأجل.

٤– فيما يلي بعض البيانات المستخرجة من قائمتي المركز المالي لشركة مساهمة لسنتين إخيرتين:

العناصر	١٩٩٥	١٩٩٦
اصول متداولة:		
نقدية	١٥٠٠٠	١٧٠٠٠
أ. مالية	٦٠٠٠	٣٠٠٠
مدينون	٨٠٠٠	١٢٠٠٠
بضاعة	٧٠٠٠	٩٠٠٠
مجموع الأصول المتداولة	٣٦٠٠٠	٤١٠٠٠
خصوم متداولة:		

موردون (دائنون)	٢٠٠٠	٦٠٠٠
أوراق دفع	٣٠٠٠	٢٥٠٠
قروض قصير الأجل	٤٠٠٠	٥٥٠٠
مصاريف مستحقة	٨٠٠	—
مجموع الخصوم المتداولة	٩٨٠٠	١٤٠٠٠
حقوق ملكية اصحاب المشروع	٣٥٠٠٠	٣٣٠٠٠

المطلوب: تحليل المركز المالي قصير الأجل.

٥- توضح البيانات التالية قائمة المركز المالي للشركة العامة للتجارة وقائمة نتائج الأعمال في ١٩٩٦/١٢/٣١م.

قائمة المركز المالي في ١٩٩٦/١٢/٣١م

الاصول			الخصوم
نقدية	٢٠٠٠	١٠٠٠	أوراق دفع
أ. مالية	١٠٠٠	١٠٠٠	قروض قصيرة الأجل
ذمم	٢٠٠٠	٣٠٠٠	سندات (تسدد خلال العام)
أ. قبض	٣٠٠٠	٥٠٠٠	مجموع الخصوم المتداولة
مدفوعات مقدمة	١٠٠٠	٧٠٠٠	قروض طويلة الأجل
بضاعة أخر المدة	٤٠٠٠	١٢٠٠٠	مجموع الخصوم (بنوعيها)
مجموع الأصول المتداولة	١٣٠٠٠	٧٠٠٠	احتياطيات
أراضي	٦٠٠٠	١٥٠٠٠	رأس المال
مباني (بعد الاستهلاك)	٨٠٠٠	٣٠٠٠	أرباح محجوزة
آلات (بعد الاستهلاك)	١٠٠٠٠		
مجموع الاصول الثابتة	٢٤٠٠٠	٢٥٠٠٠	مجموع حقوق اصحاب الملكية
إجمالي الاصول	٣٧٠٠٠	٣٧٠٠٠	إجمالي الخصوم وحقوق الملكية

قائمة نتائج الأعمال عن عام ١٩٩٦م

(بالدينار)

البيان		
المبيعات		١٠٠٠٠٠
أجور	١٠٠٠٠	
مواد خام	١٥٠٠٠	
استهلاكات	٢٥٠٠٠	
أخرى	١٠٠٠٠	
تكلفة المبيعات		٦٠٠٠٠
إجمالي الربح		٤٠٠٠٠
مصروفات بيعية	١٠٠٠٠	
مصروفات إدارية	٥٠٠٠	
اجمالي المصروفات		١٥٠٠٠
صافي الربح قبل الفوائد		٢٥٠٠٠
الفوائد (١٠٪ على السندات والقروض قصيرة الأجل)		١٠٠٠
صافي الربح بعد الفوائد		٢٤٠٠٠
الضرائب بنسبة ٢٥٪		٦٠٠٠
صافي الربح القابل التوزيع		١٨٠٠٠

المطلوب:

تحليل البيانات المالية السابقة بواسطة النسب المالية إذا علمت أن المعدلات والنسب السائدة في هذه الشركة والشركات المماثلة كالآتي:

نسبة التداول ٢:١	نسبة الربح للمبيعات ١٨٪
نسبة السيولة ١:١	نسبة الربح للأصول ٣٦٪
معدل دوران البضاعة ١٢ مرة	نسبة الربح لحقوق الملكية ٥٠٪
معدل دوران الأصول ٢ مرة	

٦- الاتي قائمة المركز المالي إحدى الشركات.

الميزانية في ٣١/١٢/١٩٩٦م

(بالدينار)

الأصول				الخصوم
نقدية	؟		؟	أوراق دفع
اوراق قبض	؟		٣٠٠٠٠٠	رأس المال
بضاعة	؟		٢٠٠٠٠٠	أرباح مرحلة
مجموع الاصول المتداولة	؟؟			
أصول ثابتة	؟؟			
مجموع الأصول	؟؟		؟؟	مجموع الخصوم ورأس المال

والمطلوب: إكمال البيانات الناقصة فيها إذا علمت الآتي:

١- معدل دوران الأصول ٢٫٢٥ مرة.

٢- متوسط فترة التحصيل ٣٠ يوماً.

٣- نسبة مجمل الربح ٢٥٪.

٤- معدل دوران البضاعة ٣ مرات.

٥- نسبة الديون الى صافي الملكية ٦ر٠:١

٦- نسبة السيولة ٦ر٠:١

٧- باعتبارك خبيراً في التحليل المالي فالمطلوب منك إكمال البيانات التي لا تتوفر في الجدول التالي والتي تمثل بعض البيانات عن ثلاث شركات. ثم قارن اداء هذه الشركات الثلاثة وذلك في حدود البيانات المقدمة.

البند	الشركة أ	الشركة ب	الشركة جـ
المبيعات	٢٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	؟
الربح	٢٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	؟
الأصول	١٠٠٠٠٠٠	؟	١٠٠٠٠٠٠
نسبة الربح الى المبيعات	؟	؟	١٪
معدل دوران الأصول	؟	؟	٤
العائد على الاستثمار	؟	٢٪	؟

الفصل الثاني عشر
تحليل المركز المالي طويل الأجل

مقدمة

تتركز المعايير التي يتم دراستها في المركز المالي طويل الأجل على محورين أساسيين. يختص الأول بدراسة الهيكل العام لتمويل المشروع. بينما يعالج المحور الثاني الاستثمار طويل الأجل. والدراسة على المحورين تتم بشكل جدلي، لا فصل بينها لأنهما يشكلان وحدة واحدة، بإعتبار أن المشروع من هذه الناحية وحدة مستمرة النشاط. وبالتالي فأن جميع جوانبة تشكل الهيكل العام للأنشطة الاقتصادية التي تمارسها تمثل مجموعة من الأهداف الفرعية تهدف هدفاً نهائياً محدداً.

كما أن دراسة المركز المالي طويل الأجل لأي مشروع، لا يمكن أن تكون معزولة عن دراسة المركز المالي قصير الأجل للمشروع نفسه، حيث أن التحليلين يكمل أحدهما الآخر لمعرفة المركز المالي العام للمشروع «والواقع أن هناك إرتباطاً وتكاملاً بين التحليلين طويل الأجل وقصير الأجل بحيث لا يمكن الإكتفاء بأحدهما عند إجراء أية دراسة موضوعية للمركز المالي للوحدة الاقتصادية»[1].

إذ أن الدراسة الشاملة للمركز المالي للوحدة الاقتصادية تتطلب الوقوف على حقيقة ذلك من جانبين أساسيين هما:

- المركز المالي قصير الأجل.
- المركز المالي طويل الأجل.

---

(١) محمود سبع. مصدر سابق ص ٢٦١.

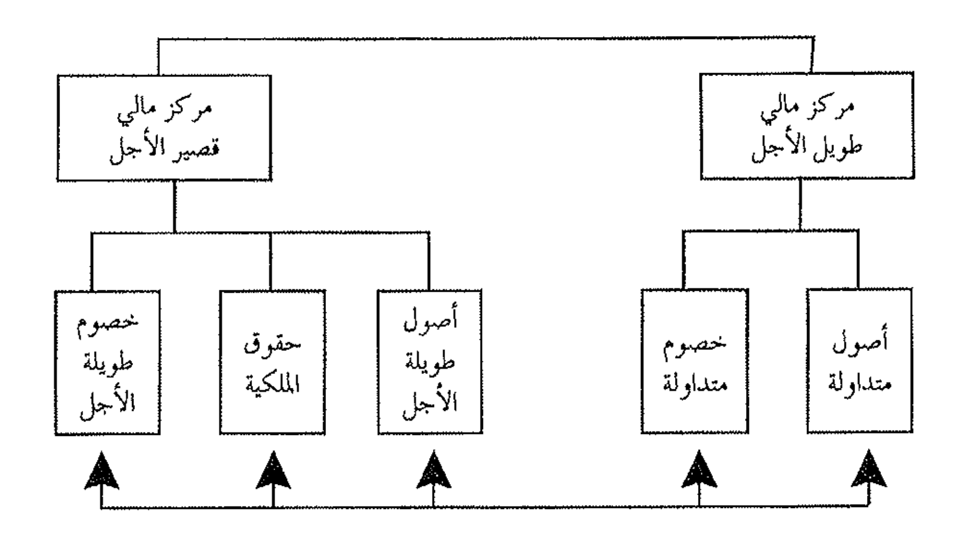
لأن الحكم النهائي يتوقف أساساً على الأحكام التي يتم التوصل إليها من خلال دراسة المركزين الماليين «القصير والطويل».

ففي بعض الأحيان يكون المركز المالي (الوضع المالي) طويل الأجل للمشروع جيدا من حيث إمكانية التوسع المستقبلي الذي يتطلب استثمارات رأسمالية (طويل الأجل). إلا أن إمكانية المشروع المادية «السيولة» لا تسمح بمثل هذا التوسع، بمعنى آخر إن جانبا أو بعض جوانب المركز المالي قصير الأجل لا توفر إمكانية الإستثمارات التوسعية طويلة الأجل.

ومن المنظور السابق، قد يكون المركز المالي قصير الأجل للمشروع جيداً، ولكن رغم ذلك لا يسمح بإستثمارات رأسمالية جديدة ناجحة، أما لضرورة إعادة هيكلة الإستثمارات في الأصول طويلة الأجل لأسباب قد تكون متعلقة بقرب مواعيد إحلال الأصول طويلة الأجل القديمة، وإمّا لحلول إستحقاق إلتزامات طويلة الأجل، والتي تتطلب إستخدام السيولة لتغطية الأعباء المترتبة عن ذلك.

مخطط رقم (٤)

المركز المالي للوحدة الاقتصادية



يبين المخطط أعلاه العلاقة المتبادلة بين المركز المالي قصير الأجل والمركز المالي طويل الأجل، من حيث تكوين الحكم النهائي على حقيقة المركز المالي للوحدة الاقتصادية. والعلاقة بين مصادر التمويل المختلفة من حيث إستغلالها بما يتماشى ومتطلبات المشروع.

تقوم القاعدة الطبيعية للتمويل أساساً على أن الاصول المتداولة تمول من الخصوم المتداولة، والاصول طويلة الأجل تمول من حقوق الملكية وبالتحديد من رأس المال. أما الاستثمارات المادية الرأسمالية الأخرى فتمول من المصادر الخارجية بنوعيها المتوسطة والطويلة.

وعند إختيار مصادر التمويل الخارجية، لا بد من الأخذ بعين الاعتبار تكلفة التمويل الاجمالية، بحيث تكون أقل من العائد المتحقق عند الاستثمار. وعموماً تكون التكاليف الاجمالية للتمويل قصير الأجل أقل من تكاليف مصادر التمويل المتوسطة والطويلة الأجل. ولذلك كلما تزداد مصادر التمويل الخارجية قصيرة الأجل، بالنسبة لمصادر التمويل الخارجية الاجمالية، كلما تزداد ربحية المشروع. لأن ربحية مصادر التمويل الخارجية القصيرة أعلى من ربحية مصادر التمويل الخارجية طويلة الأجل، وذلك إرتباطاً بفترة تسديد الديون. إذ من المعلوم أن فترة سداد الديون قصيرة الأجل تستحق بشكل موسمي، وخصوصاً في الفترات التي لا يكون المشروع فيها بحاجة لهذه الأموال.

أولاً: توزيعات الاستثمارات:

تتأثر الاستثمارات في أي مشروع إقتصادي بطبيعة عمله وبحجم نشاطه كعاملين رئيسيين يلجأ إليهما المشروع في توزيع رأسماله المستثمر على الاستثمارات المختلفة. أي أن رأس المال المستثمر يوزع بالدرجة الأولى (في بادىء الأمر) بين الأصول طويلة الأجل وبين الاستثمارات التي تضمن إستمرار أعمال المشروع الجارية، ففي المشاريع الصناعية يخصص الجزء الأكبر من رأس المال المتبقي في تمويل الأصول الثابتة «آلات»، معدات،

وسائط نقل، مباني... الخ». وقد يكون رأس المال المستثمر مغطى بالكامل من حقوق أصحاب المشروع، وفي حالة عدم كفاية حقوق اصحاب المشروع لتغطية هذه الاستثمارات يلجأ المشروع الى التمويل الخارجي طويل الأجل توافقاً مع مبدأ العائد الاقتصادي المتحقق من أن الاستثمارات في الأصول طويلة الأجل لا يحقق مردوده إلا في المدى البعيد. بمعنى آخر إن الجزء الأكبر من مصادر التمويل المختلفة، وفي مقدمتها حقوق الملكية والالتزامات طويلة الأجل توظف في الأصول الثابتة. والجزء الأقل من رأس المال المستثمر يوجه للاستثمار في العمليات الجارية التي تحتاج في العادة الى أموال أقل بكثير من التي توظف للحصول على الأصول الثابتة.

أما في المشاريع التجارية فإن الحالة تأخذ بعداً معاكساً تماماً لما يجري من توظيف للاستثمارات في المشاريع الصناعية، حيث أن الجزء الأكبر من رأس المال المستثمر يتوجه للعمليات الجارية التي تهدف الى تحقيق ارباح، والحكمة من ذلك، عدم تعطيل رأس المال المستثمر في الأصول الثابتة حفاظاً على مقدرة المشروع لزيادة المبيعات وبالتالي زيادة الارباح.

بعد أن بحثنا وبشكل مختصر في عملية توزيع رأس المال المستثمر، نرى من الضروري تحديد مفهوم رأس المال المستثمر. من خلال التعاريف المتعددة التي قدمت له، ويمكن لنا أن نحصر وجهات النظر المختلفة من حيث النظرة إلى رأس المال المستثمر الى ما يأتي:

١- حقوق الملكية.

٢- حقوق الملكية + الخصوم طويلة الأجل.

٣- إجمالي الأصول - الاحتياطيات .

٤- إجمالي الأصول المتداولة.

ونعتقد أن أصح نظرة إلى رأس المال المستثمر، هي التي ترى فيه على أنه «حقوق الملكية + الخصوم طويلة الأجل»، بإعتبارها نظرة أكثر شمولية من وجهات النظر

الأخرى. وعندما نحدد رأس المال المستثمر على إنه حقوق الملكية + الخصوم طويلة الأجل، فإنها تشمل الأصول الثابتة مضافاً إليها رأس المال العامل الصافي أو حقوق الملكية. ويمكن أن نصوغ هذه النظرة بالمعادلة التالية:

س م = ص ث + (ص د − خ ر)

حيث أن:

س م = رأس المال المستثمر

ص ث = أصول ثابتة.

ص د = أصول متداولة.

خ ر = خصوم متداولة.

لذلك فإن الهدف الأساسي للمشروع هو تحقيق الحجم الأمثل من الأرباح تتلاءم مع حجم رأس المال المستثمر توافقاً مع الهيكل المالي وظروف عمل المشروع الجارية والتوسعات المستقبلية.

من وجهة نظر أصحاب المشروع في توزيعاتهم لرأس المال المستثمر، ولكن النظرة تختلف للتوزيع السابق من وجهة نظر الممولين «الدائنين»، وإن كانت النظرتان «نظرة أصحاب المشروع والممولين» ذات محتوى واحد من حيث معرفة حقيقة المركز المالي للمشروع، الا أنهما تختلفان من حيث اهدافهما، حيث يهدف الدائنون في نظرتهم التحليلية للمركز المالي طويل الأجل من الى*:

١ – تحديد نسبة الديون طويلة الأجل بالنسبة لمصادر تمويل المشروع.

٢ – تحديد مدى ضمان تحقيق الفائدة السنوية وانتظام مواردها.

٣ – تحديد ضمان تغطية الديون طويلة الأجل وسدادها كلياً أو جزئياً «كأقساط» عند استحقاقها.

---

* محمود سبع – مصدر سابق ص ٢٦٣ – ٢٦١.

ثانياً: تحليل المركز المالي طويل الأجل باستخدام مؤشرات الاداء:

يتم تحليل المركز المالي طويل الأجل بإستخدام بعض المؤشرات التي تقيس فاعلية إداء المشروع في الاستثمارات طويلة الأجل من خلال المؤشرات التالية:

١– معدل حقوق الملكية إلى إجمالي الخصوم:

يبين هذا المؤشر حقوق أصحاب المشروع مقارنة بحقوق الدائنين لتحديد مقدار التغير في مصادر التمويل. إذ أن زيادة حقوق الملكية مقارنة بحقوق الدائنين يعني زيادة هامش الأمان للدائنين. ويستند هذا المؤشر على أساس تعزيز الأموال المستثمرة التي يقدمها أصحاب المشروع بأموال أخرى يتم الحصول عليها على شكل قروض طويلة الأجل، بشرط يضمن العائد المتحقق من استثمار هذه الأموال تغطية جملة الأموال «أموال أصحاب المشروع + القروض الخارجية + فوائد القروض» المستثمرة مع تحقيق عائد اضافي (ارباح).

مثال:

بافتراض أن رأسمال إحدى الشركات يتكون من ٥٠٠٠ سهم، ويمكن للشركة اقتراض ٥٠٠٠٠ دينار بمعدل فائدة قدرها ٦٪ سنوياً. وتقدر الشركة أن صافي الدخل قبل الضرائب سوف يبلغ ٤٠٠٠٠ دينار وذلك دون الإلتجاء الى الاقتراض. كما أن سعر الضريبة يبلغ ٥٠٪. والمطلوب إظهار التأثير على صافي الدخل لكل من:

١– عدم الاقتراض.

٢– الاقتراض الذي يحقق عائد ١٠٪.

٣– الاقتراض الذي يحقق عائد ٤٪.

علماً أن حقوق الملكية كانت في عام ١٩٩٥م ٧٢٢٥٠٠ دينارا ولعام ١٩٩٦م ٧٣٤٠٠٠ ديناراً، أما إجمالي الخصوم لنفس الفترة بلغ ٤٧٣٠٠٠ ديناراً ٤٠٥٠٠٠ دينار على التوالي.

الحل:

	نتيجة النشاط دون الاقتراض	نتيجة النشاط إذا كان الاقتراض يحقق عائد ١٠٪	نتيجة النشاط إذا كان الاقتراض يحقق عائد ٤٪
صافي الدخل (قبل الضرائب)	٤٠٠٠٠	٩٠٠٠٠	٦٠٠٠٠
عب الفائدة	—	٣٠٠٠٠	٣٠٠٠٠
صافي الدخل (قبل الضرائب)	٤٠٠٠٠	٦٠٠٠٠	٣٠٠٠٠
ضريبة الأرباح التجارية ٥٠٪	٢٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	١٥٠٠٠
صافي الدخل بعد الضريبة	٢٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	١٥٠٠٠
عدد الأسهم	٥٠٠٠	٥٠٠٠	٥٠٠٠
عائد الأسهم	٤	٦	٣

ولمعرفة حقوق ملكية حملة الأسهم إلى إجمالي الخصوم عن كل من السنتين ١٩٩٥م، ١٩٩٦م فإنها تحتسب كما يلي:

	١٩٩٥	١٩٩٦
حقوق الملكية	٧٢٢٥٠٠	٧٣٤٠٠٠
إجمالي الخصوم	٤٧٣٠٠٠	٤٠٥٠٠٠
معدل حقوق الملكية إلى إجمالي الخصوم	٥ر١:١	٨ر١:١

٢- معدل الأصول الثابتة إلى الإلتزامات طويلة الأجل:

يبين هذا المؤشر مدى الحماية التي تمنح للدائنين، ومدى إمكانية زيادة الإلتزامات طويلة الأجل إستناداً إلى الضمان الممنوح للدائنين سابقاً. وتقييم الأصول الثابتة عند إستخدام هذا المؤشر بالقيمة الحالية، لأن مقدار الحماية التي يحصل عليها الدائنون ومقدرة المشروع على الاقتراض تقوم على أساس القيم السوقية الجارية للأصول الثابتة المرهونة. وذلك لأنه عند تقديم القرض برهن الأصول الثابتة، يكون مقدار القرض أقل

بنسبة معينة من قيمة الأصول الثابتة التي تقدم كرهن ليكن للدائنين هامش من الضمان في حالة عجز المشروع المقترض على سداد القرض وإضطرار المقترضين لبيع الرهن تسديداً للقرض.

ثالثاً: تحليل المركز المالي طويل الأجل بأستخدام مؤشرات التمويل:

١- مؤشر نسبة التمويل الخارجي:

يعتبر هذا المؤشر من المؤشرات المهمة لقياس حدود إعتماد المشروع على التمويل الخارجي في عملية تمويل استخداماته المختلفة. ويتم تحديد مقدار التمويل بأستخدام معامل إجمالي الخصوم الى اجمالي الأصول، فإذا كانت النسبة مرتفعة، فهذا يدل على أعتماد المشروع على مصادر التمويل الخارجية. إلا أنه يجب مقارنة هذه النسبة وايجاد إتجاه تغيراتها لعدد من السنين لتكوين حكم دقيق على مقدار اعتماد المشروع على مصادر التمويل الخارجية. لأن إستخراج النسبة ولسنة واحدة فقط تبين نسبة التمويل الخارجي لنفس السنة. حيث بدون مقارنة هذه النسبة مع النسب المثيلة للسنوات السابقة واللاحقه لا يستطيع المحلل تقييم مقدرة المشروع المالية. إضافة الى ذلك فانه يجب عند المقارنة تحليل التغيرات التي تحدث للنسبة بالمقارنة مع المبيعات. حيث ان إنخفاض مبيعات المشروع مع تزايد نسبة التمويل الخارجي تشير الى إرتفاع حالة مخاطرة الدائنين طويلي الأجل، من حيث الشك في مقدرة المشروع على سداد الفائدة. ولما كانت الخصوم في أي مشروع تتكون عادة من الخصوم المتداولة والخصوم الثابتة، لذلك لا بد من تحديد الأهمية النسبية لكل منها، خصوصاً إذا علمنا أن الخصوم المتداولة لا يدفع عنها أية فوائد، بخلاف الخصوم الثابتة، والقصد من تحديد الأهمية النسبية للخصوم بنوعيها هو تحديد مقدار إعتماد المشروع على انواع مصادر التمويل. وتستخدم لهذا الغرض النسب التالية:

أ- نسبة الخصوم المتداولة = $\dfrac{\text{الخصوم المتداولة}}{\text{الخصوم طويلة الأجل + الخصوم المتداولة}} \times ١٠٠$

$$\text{ب- نسبة الخصوم الثابتة} = \frac{\text{الخصوم الثابتة}}{\text{الخصوم طويلة الأجل + الخصوم المتداولة}} \times 100$$

مثال:

قدمت إليك البيانات التالية لمشروع إقتصادي للفترة من ١٩٩٤ ولغاية ١٩٩٦م والمطلوب تحديد نسبة الخصوم بنوعيها؟.

السنة	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦
مجموع الأصول	٢٥٠٠٠	٣٠٠٠٠	٣٥٠٠٠
مجموع التمويل الخارجي	٧٥٠٠	٧٩٠٠	٩٤٥٠
خصوم طويلة الأجل (٥٪)	٢٢٥٠	٣٥٠٠	٥٠٠٠
خصوم متداولة	٥٢٥٠	٤٤٠٠	٤٤٥٠

الحل:

١- تهيئة البيانات السابقة في جدول تحليلي يتناسب مع الغرض من التحليل موضوع المناقشة كما هو موضح أدناه:

السنة	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦
مجموع الأصول	٢٥٠٠٠	٣٠٠٠٠	٣٥٠٠٠
مجموع التمويل الخارجي	٧٥٠٠	٧٩٠٠	٩٤٥٠
خصوم طويلة الأجل (٥٪)	٢٢٥٠	٣٥٠٠	٥٠٠٠
خصوم متداولة	٥٢٥٠	٤٤٠٠	٤٤٥٠
نسبة الخصوم طويلة الأجل	٣٠٪	٤٤٪	٥٣٪
نسبة الخصوم المتداولة	٧٠٪	٥٦٪	٤٧٪
نسبة التمويل الخارجي	٣٠٪	٢٦٪	٢٧٪
فوائد الخصوم طويلة الأجل ٥٪	١١٢ر٥	١٧٥	٢٥٠

٢- يتضح من الجدول التحليلي السابق أن نسبة التمويل الخارجي

$$\left(\frac{\text{مجموع التمويل الخارجي}}{\text{مجموع الأصول}} \times ١٠٠ \right)$$

قد تناقصت في السنتين الاخيرتين (١٩٩٥، ١٩٩٦)، بالمقارنة مع سنة الأساس ١٩٩٤م، حيث كانت في سنة ١٩٩٤م ٣٠٪ ثم أصبحت في سنة ١٩٩٥م ٢٦٪ وفي السنة الأخيرة أصبحت ٢٧٪. ومن النظرة الأولى لهذه النسب (بمعزل عن النسب الأخرى) يتضح ان التمويل الخارجي قد تحسن او على اقل تقدير لم يتغير. وعندما ننظر الى الأهمية النسبية للخصوم طويلة الأجل ذات الفائدة ٥٪ سنوياً نلاحظ انها تمثل نسبة متزايدة من اجمالي الخصوم حيث ازدادت ٣٠٪، ٤٤٪، ٥٣٪ للسنوات ١٩٩٤م، ١٩٩٥م، ١٩٩٦م، على التوالي. وبطبيعة الحال ان الاعباء المالية على المشروع هي الاخرى قد ازدادت بفعل زيادة الفوائد المالية على هذه الخصوم، حيث كانت ١١٢٫٥ دينارا عام ١٩٩٤، ثم ١٧٥ دينارا عام ١٩٩٥ و ٢٥٠ ديناراً عام ١٩٩٦. اي ان فوائد عام ١٩٩٦ زادت عن فوائد عام ١٩٩٤ بمقدار ١٣٧٫٥ ديناراً بنسبة زيادة قدرها ١٢٢٪

$$\left(\frac{٢٥٠ - ١١٢٫٥}{١١٢٫٥} \times ١٠٠ \right)$$

وفي مثل هذه الحالة يعمل الدائن على معرفة مقدرة المشروع على سداد هذه الفوائد بشكل منتظم، وبدون اي تأخير من خلال التعرف على نمو المركز المالي للمشروع.

وللتعرف على استمرارية المشروع في تسديد فوائد الخصوم طويلة الأجل، لا بد من معرفة «معدل تغطية الفائدة الثابتة» التي تحتسب كعلاقة بين صافي الدخل (بدون خصم الفائدة الثابتة) الى الأصول الثابتة، ويمكن صياغة هذه العلاقة بالمعادلة التالية:

م غ ف ث = ص ء ÷ ف ث .... «١»

حيث أن:

م غ ف ث = معدل تغطية الفائدة الثابتة

ص ء = صافي الدخل «قبل خصم الفائدة الثابتة»

ف ث = الفائدة الثابتة

وبعد تعديل المعادلة رقم «١» تصبح

$$م غ ف ث = \frac{ص ء}{ف ث} \quad .... (٢)$$

ولتحديد مقدرة المشروع على تغطية فوائد الخصوم طويلة الأجل، لا بد من دراسة وتحليل مقدرة المشروع على تحقيق الإيرادات، ومدى استمرارية المشروع على ذلك، ودراسة إتجاهات التغيرات التي تحدث للإيرادات عبر فترات مالية متعددة. لأن الإيرادات التي تحققها المشاريع الاقتصادية تعتبر المصدر الأساسي لتغطية الأعباء المالية المختلفة التي يتكبدها المشروع عبر مسيرته التشغيلية، وتعتبر الفوائد على القروض احدى هذه الأعباء بإعتبارها مصاريف مالية يدفعها المشروع بقصد تحقيق مصدر تمويلي لأعمال المشروع. والقصد منه زيادة المقدرة الانتاجية او تحسينها، لتحقيق إيرادات مستقبلية للمشروع.

وهناك بعض العوامل الرئيسية التي يجب دراستها عند تحليل معدل تغطية الفائدة الثابتة التي تهم اصحاب القروض طويلة الأجل وهي:

أ - المصاريف الإجمالية. ب - الايرادات الاجمالية.

جـ - الايرادات الصافية.

من خلال ايجاد العلاقة المتبادلة بين هذه العوامل، يتم تحديد الدخل الصافي

المتحقق من ادارة اعمال المشروع، ويمكن صياغة العلاقة بين العوامل السابقة بالمعادلة الرياضية التالية:

ي ص = ي ج − م ج

حيث أن:

ي ص = الايرادات الصافية.

ي ج = الإيرادات الاجمالية.

م ج = المصاريف الاجمالية.

وعادة ما يتم الحصول على بيانات العوامل السابقة من قائمة الدخل، التي تعبر عن مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات، او من رصيد حساب الأرباح والخسائر، حيث أن المهم هنا رصيد الدخل الصافي.

مثال:

من البيانات التالية احسب معدل تغطية الفائدة الثابتة:

البيان	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦
١− المصاريف الاجمالية بما فيها	٥٠٠٠	٧٠٠٠	٨٠٠٠
فائدة قرض طويل الأجل	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠
٢− إيرادات إجمالية	٨٠٠٠	٩٥٠٠	١١٠٠٠
٣− الدخل الصافي	٣٠٠٠	٢٥٠٠	٣٠٠٠
٤− معدل تغطية الفائدة الثابتة	١٥ مرة	١٢٫٥ مرة	١٥ مرة

٢− يشير معدل تغطية الفائدة الثابتة، الى ان الدخل الصافي يغطي الفائدة الثابتة بـ ١٥، ١٢٫٥، ١٥ مرة للسنوات ١٩٩٤، ١٩٩٥، ١٩٩٦ على التوالي. ويعطي هذا المعدل دليلاً على مدى امكانية المشروع على تغطية الفائدة الثابتة للدائنين. فالأساس هنا

هو استمرار تحسن معدل التغطية وفي اسوأ الاحتمالات استقرار هذا المعدل، حيث يشير ارتفاع المعدل الى تحسن مقدرة المشروع على تغطية الفائدة الثابتة، والعكس صحيح. اما في حالة استقرار المعدل (اي عدم انخفاضه او ارتفاعه) فإنه يشير الى استمرار مقدرة المشروع على تغطية معدل الفائدة الثابتة دون تذبذب، ولكن ذلك لا يدعو الى اطمئنان الدائنين، حيث كلما يزداد المعدل يزداد معه هامش الأمان، لذلك فهم يميلون الى المشاريع التي تكون معدلات التغطية لها من سنة الى اخرى مرتفعة.

ولا بد من الاشارة الى ان دراسة وتحليل مقدرة المشروع على تغطية الفائدة الثابتة، التي تعتبر كنتيجة للقروض «الالتزامات» طويلة الأجل، يجب ان تتم في ذات الوقت مع دراسة وتحليل المركز المالي طويل الأجل، بإستخدام مؤشرات التمويل الخارجي التي سبق التطرق اليها.

٢- مؤشر سيولة الخصوم:

يبين هذا المؤشر مقدار تغطية اجمالي الخصوم «الخصوم طويلة الأجل + الخصوم المتداولة» بالاعتماد على ما يتوفر لدى المشروع من اصول متداولة، إذ انه في الظروف التي يتوفر فيها لدى المشروع اصول متداولة، تغطي الخصوم المتداولة والخصوم المستحقة في السنة التالية فإن الفائض من الأصول المتداولة يحتسب ضمن مقدرة المشروع على سداد الإلتزامات طويلة الأجل. ولذلك يستخدم هذا المؤشر الذي يحتسب كعلاقة بين الاصول المتداولة واجمالي الخصوم بجانب معدل تغطية الفائدة الثابتة، للتعرف على مقدرة المشروع من تغطية اجمالي التزاماته، سواء كانت خصوما متداولة او خصوما طويلة الأجل. ويسمى هذا المؤشر بمؤشر سيولة الخصوم طويلة الأجل والذي يأخذ الصيغة التالية:

$$\text{سيولة الخصوم طويلة الأجل} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم طويلة الأجل + الخصوم المتداولة}} = \text{مرة}$$

يدل ارتفاع معدل سيولة الخصوم طويلة الأجل خلال حياة القرض على مقدرة المشروع على سداد القرض في تاريخ استحقاقه، والعكس صحيح، مع مراعاة استثمارات المشروع من مخصص استهلاك الخصوم طويلة الأجل التي تضاف الى الأصول المتداولة التي تظهر في جانب الأصول بقائمة المركز المالي للسنة التي تسبق سنة استحقاق هذه الاستثمارات. لأن المشروع عادة يقوم ببيع هذه الاستثمارات قبل فترة من استحقاق القرض. أما في السنوات السابقة لتاريخ استحقاق القرض فتحتسب هذه الاستثمارات ضمن الاصول التي تدخل في احتساب نسبة التغطية.

مثال تطبيقي:

تقدمت احدى الشركات الى شركة استثمار الاموال بطلب للحصول على قرض طويل الاجل يسدد بعد ٥ سنوات بفائدة ٦٪، وذلك لتمويل سداد احد قروضها الذي يستحق في أوائل ١٩٩٧م مباشرة، ولتمويل نشاطها الجاري ايضاً. وقد أرفقت بطلبها البيانات التالية عن ثلاث سنوات سابقة:

السنة	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦
أصول ثابتة (بالتكلفة):	٥٠٠٠	٥٠٠٠	٥٠٠٠
خصوم طويلة الأجل ٥٪	٢٥٠٠	٢٥٠٠	٢٥٠٠
تستحق في أوائل ١٩٩٧			
مجمع استهلاك	٢٠٠٠	٢٥٠٠	٣٠٠٠
دخل النشاط الجاري	٥٠٠	٣٧٥	٢٥٠
دخل قبل الضرائب شامل جميع العناصر	٥٢٥	٤٥٠	٧٥٠
مصاريف صيانة وإصلاح	٢٥	٢٧	٣٠
خصوم متداولة	٧٥٠	١٠٠٠	١٥٠٠
أصول متداولة			
– بضاعة	٥٠٠	١٢٥٠	١٥٠٠
– جاري البنك	١٠٠٠	٥٠٠	٥٠٠
مجموع الاصول المتداولة	١٥٠٠	١٧٥٠	٢٠٠٠

وقد قدمت اليك البيانات السابقة من قبل شركة استثمارات الاموال لتحليلها واعطاء رأيك بمنح القرض او عدم منحه؟

الحل:

١- في مثل هذه الحالة يجب ان ينصب التحليل على المركز المالي طويل الاجل ما دام القرض المطلوب هو قرض طويل الأجل «يسدد بعد ٥ سنوات»، ولذلك لا بد من التركيز على جوانب التحليل الرئيسي للمركز المالي طويل الاجل والتي هي:

أ - الاصول طويلة الاجل «الثابتة».

ب- مصادر تمويل الأصول طويلة الأجل.

جـ - العلاقة بينهما.

مع عدم إهمال وضعية المركز المالي قصير الاجل، خصوصاً ان الشركة تطلب هذا القرض لسببين:

(١) لسداد قرض طويل الأجل مستحق في اوائل عام ١٩٩٧م اي السنة التالية مباشرة.

(٢) لتمويل نشاطها الجاري.

إضافة الى ذلك ان تحليل المركز المالي طويل الأجل لا يمكن ان ينفصل عن تحليل المركز المالي قصير الأجل او العكس، لأن احدهما يكمل الآخر في وضع التصور عن المركز المالي لأية وحدة اقتصادية.

٢- تقويم الأصول طويلة الأجل «ثابتة»: عند تقويم الأصول طويلة الأجل لا بد من الحصول على القيمة الدفترية للأصول، ومجمع الاستهلاك (مخصص الاستهلاك) والقيمة السوقية للأصول، ففي حالة وجود القيمة السوقية للأصول يتم استخدامها بدلا من القيمة الدفترية.

والمعادلات المستخدمة لتقويم الأصول طويلة الأجل هي:

أ – تقويم الأصول طويلة الأجل (باستخدام القيمة الدفترية) = القيمة الدفترية للأصول – مجمع الاستهلاك.

ب– تقويم الاصول طويلة الاجل (باستخدام القيمة السوقية) = القيمة السوقية للاصول – مجمع الاستهلاك.

علماً بان المعادلة (ب) قليلة الاستخدام في الحياة العلمية حيث تقوم الاصول طويلة الاجل باستخدام القيمة الدفترية وعليه عند تطبيق المعادلة (أ) على بيانات المثال نحصل على المطلوب بالشكل التالي:

السنوات	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦
أصول طويلة الأجل	٥٠٠٠	٥٠٠٠	٥٠٠٠
ناقصاً:			
مجمع الاستهلاك	٢٠٠٠	٢٥٠٠	٣٠٠٠
تقويم الأصول	٣٠٠٠	٢٥٠٠	٢٠٠٠

بعد إحتساب تقويم الأصول، والذي هو ٣٠٠٠، ٢٥٠٠، ٢٠٠٠ للسنوات ١٩٩٤، ١٩٩٥، ١٩٩٦ على التوالي، يجب احتساب قيمة الاصول الحالية وذلك عن طريق:

أ – إحتساب عمر الأصول الباقية بواسطة المعادلة التالية:

$$\frac{\text{قيمة التقويم للأصول}}{\text{قسط الاستهلاك السنوي}}$$

علماً ان قسط الاستهلاك السنوي هو ٥٠٠ دينار وقد يتم استخراج القسط عن طريق (مجمع الاستهلاك عام ١٩٩٦ – مجمع استهلاك عام ١٩٩٥م) او بواسطة احتساب التغير الذي حصل لمجمع الاستهلاك خلال السنوات الثلاث.

وبطبيعة الحال لإحتساب عمر الأصول الباقية يتم اخذ القيمة التقويمية للأصول طويلة الأجل في السنة الأخيرة (١٩٩٦م) وعليه فإن عمر الأصول هو:

٢٠٠٠ ÷ ٥٠٠ = ٤ سنوات العمر الباقي للأصول.

ب- حالة الأصول طويلة الأجل: يقصد بحالة الأصول طويلة الأجل، الحالة الانتاجية للأصل، وتحتسب الحالة الانتاجية للأصل بحساب نسبة

$$\frac{\text{مصاريف الصيانة والاصلاحات}}{\text{مجموع الاصول طويلة الأجل (بالتكلفة)}} \times ١٠٠$$

فنجد ان نصيب كل دينار من هذه المصروفات ٥ر٠٪.

ج- تغطية الفائدة الثابتة: لإحتساب تغطية الفائدة الثابتة تستخدم معادلة تغطية الفائدة الثابتة هي:

$$\frac{\text{صافي الدخل (قبل خصم الضرائب)}}{\text{الفائدة الثابتة}} = \text{دينار}$$

والفائدة الثابتة يتم إحتسابها بواسطة ضرب الخصوم طويلة الأجل في معدل الفائدة السنوي.

$$\frac{٢٥٠٠ \times ٥}{١٠٠} = ١٢٥ \text{ دينار}$$

إذن معدل التغطية للسنوات الثلاث هي:

السنة	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦
١- دخل النشاط الجاري (صافي الدخل)	٥٠٠	٣٧٥	٢٥٠
٢- الفائدة الثابتة	١٢٥	١٢٥	١٢٥
٣- معدل التغطية (١÷٢)	٤	٣	٢

د - نسبة التداول: لدراسة مقدرة الشركة على سداد ديونها عند إستحقاقها تستخدم هذه النسبة والتي هي عبارة عن علاقة الأصول المتداولة بالخصوم المتداولة أي:

الأصول المتداولة
____
الخصوم المتداولة

ونسبة تداول هذه الشركة من البيانات المقدمة لشركة إستثمار أموال المنتجين تشير إلى:

السنة	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦
جملة الأصول المتداولة	١٥٠٠	١٧٥٠	٢٠٠٠
جملة الخصوم المتداولة	٧٥٠	١٠٠٠	١٥٠٠
نسبة التداول	٢ : ١	١٫٧٥ : ١	١٫٣٣ : ١

وهذا يشير الى تناقص مقدرة الشركة على سداد خصومها المتداولة من سنة الى اخرى.

هـ - الأهمية النسبية للبضاعة: تحتسب على أساس العلاقة المئوية بين البضاعة الى اجمالي الأصول المتداولة والتي تشير الى:

لسنة	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦
ضاعة	٥٠٠	١٢٥٠	١٥٠٠
جمالي الاصول المتداولة	١٥٠٠	١٧٥٠	٢٠٠٠
لأهمية النسبية للبضاعة	٪٣٣	٪٧١	٪٧٥

والتي تدل على زيادة المخزون السلعي، وهذا يعني انخفاض المبيعات من سنة الى خرى.

الاستنتاج:

تشير المؤشرات التي تم دراستها وتحليلها سابقاً الى عدم مقدرة الشركة طالبة القرض على سداد قيمة القرض عند استحقاقه للأسباب التالية:

- الأصول طويلة الأجل لا تشكل ضماناً للقرض لأن العمر المتبقي لها هو ٤ سنوات أي ان قيمتها ستصبح صفرا قبل استحقاق القرض بسنة واحدة، إضافة الى ان المقدرة الانتاجية لهذه الأصول غير مطمئنة، والدليل على ذلك تزايد مصاريف الصيانة.
- إستمرار إنخفاض نسبة التداول من سنة الى اخرى، وكذلك انخفاض نسبة السيولة، إضافة الى النقص المستمر في اجمالي رأس المال العامل وصافي رأس المال العامل.

التوصيات:

يعتبر تقديم قرض لمثل هذه الشركة مخاطرة لا ضرورة لها إطلاقاً.

أسئلة الفصل الثاني عشر

١- علل ما يأتي بأختصار:

- ترتكز المعايير الرئيسية لدراسة المركز المالي طويل الأجل عند تحليله على دراسة الهيكل العام للتمويل، والاستثمار طويل الأجل.
- تقوم القاعدة الطبيعية في التمويل السليم للوحدة الاقتصادية على أساس تمويل الأصول المتداولة من الخصوم المتداولة، والأصول طويلة الأجل من حقوق الملكية في حالة كفايتها.
- عند إختيار مصادر التمويل الخارجي لا بد من الأخذ في الإعتبار تكلفة التمويل الخارجي.
- تكون التكاليف الاجمالية للتمويل قصير الأجل أقل من التكاليف الاجمالية للتمويل طويل الأجل.
- تتأثر الاستثمارات في أية وحدة إقتصادية بطبيعة عمل الوحدة وبحجم النشاط.
- يوزع رأس المال المستثمر بالدرجة الأولى في بداية عمل المشروع بين الأصول طويلة الأجل وبين الاستثمارات التي تضمن إستمرار أعمال المشروع الجارية.
- لا يحقق الاستثمار في الأصول طويلة الأجل مردوده الاقتصادي (العائد الاقتصادي) الا في المدى البعيد.
- يوظف الجزء الأكبر من رأس المال المستثمر في المشاريع التجارية في العمليات الجارية.

٢- ضع علامة صح على العبارة الصحيحة، وعلامة خطأ على العبارة الخاطئة وصححها.

- رأس المال المستثمر هو عبارة عن إجمالي حقوق الملكية.
- وجهة نظر أصحاب المشروع تحقيق الحجم الأمثل من الأرباح التي تتلاءم مع حجم رأس المال المستثمر.
- إن زيادة حقوق الملكية بالمقارنة مع حقوق الدائنين تعني انخفاض هامش الامان للدائنين.
- يبين معدل الأصول الثابتة الى الالتزامات طويلة الأجل مدى الحماية التي تمنح للدائنين.
- تقوم الأصول الثابتة عند إستخدام مؤشر معدل الأصول الثابتة الى الالتزامات طويلة الأجل بالتكلفة التاريخية.
- يقيس مؤشر نسبة التمويل الخارجي حدود اعتماد المشروع على التمويل الخارجي في تمويل إستخداماته المختلفة للأصول.
- يشير إرتفاع مؤشر نسبة التمويل الخارجي الى إعتماد المشروع على المصادر الداخلية.
- الخصوم المتداولة لا يدفع عنها أي فائدة.
- نسبة الخصوم طويلة الأجل هي $\frac{\text{الخصوم طويلة الأجل}}{\text{إجمالي الخصوم}} \times ١٠٠$
- يحدد معدل تغطية الفائدة مقدرة المشروع على تغطية الفائدة الثابتة للخصوم طويلة الأجل.

٣- قدمت اليك البيانات التالية:

	نتيجة النشاط دون الاقتراض	نتيجة النشاط إذا كان الاقتراض يحقق عائد ١٠٪	نتيجة النشاط إذا كان الاقتراض يحقق عائد ٤٪
صافي الدخل (قبل الضرائب)	٨٠٠٠٠	١٨٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠
عبء الضرائب	—	٦٠٠٠٠	٦٠٠٠٠
صافي الدخل (قبل الضرائب)	٨٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠	٦٠٠٠٠
ضريبة الأرباح التجارية ٥٠٪	٤٠٠٠٠	٦٠٠٠٠	٣٠٠٠٠
صافي الدخل بعد الضريبة	٤٠٠٠٠	٦٠٠٠٠	٣٠٠٠٠
عدد الأسهم المقدرة	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠
عائد الأسهم	؟	؟	؟

وإذا علمت أن:

السنة	١٩٩٥	١٩٩٦
حقوق الملكية	٣٦١٢٥٠	٣٦٧٠٠٠
إجمالي الخصوم	٢٣٦٥٠٠	٢٠٢٥٠٠

المطلوب:

تحليل المركز المالي طويل الأجل من البيانات المقدمة.

٤- من البيانات التالية:

السنة	١٩٩٥	١٩٩٦
معدات ووسائط نقل	٢٥٠٠٠٠	٣٧٠٠٠٠
الالتزامات طويلة الأجل	٧٠٠٠٠	٩٥٠٠٠

المطلوب استخراج:

- معدل المعدات ووسائط النقل.

٥- البيانات المقدمة أدناه مستخرجة من ميزانيات لسنوات متتالية ١٩٩٤، ١٩٩٥، ١٩٩٦م.

السنوات	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦
إجمالي الأصول	٦٠٠٠٠	٦٥٠٠٠	٧٥٠٠٠
إجمالي التمويل الخارجي	١٥٠٠٠	١٧٠٠٠	١٦٠٠٠
إجمالي خصوم طويل الأجل	٥٠٠٠	٥٥٠٠	٤٥٠٠
إجمالي خصوم متداولة	٧٠٠٠	٩٠٠٠	٩٥٠٠

المطلوب إحتساب:

١- نسبة الخصوم طويلة الأجل.

٢- نسبة الخصوم المتداولة.

٣- التعليق على المركز المالي.

٦- أدناه بعض البيانات المستخرجة من قوائم الدخل لثلاث سنوات متتالية لإحدى الشركات :

السنوات	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦
١- المصاريف الاجمالية بما فيها	١٠٠٠٠	١٤٠٠٠	١٦٠٠٠
- فائدة قرض طويل الأجل	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠
٢- إيرادات إجمالية	١٦٠٠٠	١٩٠٠٠	٢٢٠٠٠
٣- الدخل الصافي	٦٠٠٠	٥٠٠٠	٦٠٠٠

والمطلوب: إحتساب معدل تغطية الفائدة الثابتة.

٧- تقدمت شركة وطنية الى مصرف الاستثمار بطلب للحصول على قرض طويل

الأجل يسدد بعد ٧ سنوات بفائدة ٥٪، وذلك لتمويل سداد احد القروض الذي يستحق في أوائل ١٩٩٧م مباشرة، ولتمويل نشاطها الجاري.

وقد أرفقت الشركة بطلبها البيانات التالية عن الثلاث السنوات السابقة:

السنوات	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦
أصول ثابتة (بالتكلفة)	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠
خصوم طويلة الأجل ٥٪	١٥٠٠٠	١٥٠٠٠	١٥٠٠٠
تستحق في أوائل ١٩٩٧			
مجمع إستهلاك	٢٠٠٠	٤٠٠٠	٦٠٠٠
دخل النشاط الجاري	٤٠٠٠	٣٠٠٠	٢٥٠٠
دخل قبل الضرائب	٤٥٠٠	٣٦٠٠	٣٠٠٠
(شامل جميع العناصر)			
مصاريف إصلاح وصيانة	١٠٠٠	١١٠٠	١٣٠٠
خصوم متداولة	٣٠٠٠	٣٧٠٠	٤٠٠٠
أصول متداولة:			
– بضاعة	١٠٠٠	٢٠٠٠	٣٠٠٠
– جاري البنك	٣٠٠٠	٢٠٠٠	١٠٠٠
– عملاء	٥٠٠	٧٠٠	١٠٠٠
مجموع الأصول المتداولة	٤٥٠٠	٤٧٠٠	٥٠٠٠

المطلوب:: إبداء الرأي بمنح القرض أو عدمه، بعد اجراء التحليل الشامل على البيانات المقدمة.

قائمة المصطلحات

- A -

Accounting Books	الدفاتر المحاسبية
Assets	الأصول
Accounting Information	المعلومات المحاسبية
Accounting equation	المعادلة المحاسبية
Accounting Standards	المعايير المحاسبية
Accounting Analysis	التحليل المحاسبي
Accounting Data	البيانات المحاسبية
Accounting Reports	التقارير المحاسبية
Accounts Receivable	المدينون
Accounts Payable	الدائنون
Acid Test Ratio	نسبة السيولة السريعة
Administrative Expenses	مصروفات ادارية
Accounting Reporting System	نظام التقرير المحاسبي
Accounting Policies	السياسات المحاسبية
Absolute Amounts	القيمة المطلقة
Allocation	تخصيص
Avarage Storage Period	معدل فترة التخزين
Avarage Unit Cost	متوسط تكلفة الوحدة
Actual Expenses	المصروفات الفعلية
Actual Costs	التكاليف الفعلية
Analysis Mix Sales	تحليل المزيج البيعي

Accounting Principles	المبادىء المحاسبية
Actual Basis of Accounting	اساس الاستحقاق المحاسبي

- B -

Base Year	سنة الاساس
Bonds	سندات
Business Transaction	عملية تجارية
Balance Sheet	الميزانية
Budgeting	الميزانية التقديرية
Basic Accounting Assumptions	الفروض المحاسبية الاساسية
Balance	رصيد
Book Value Per Share	القيمة الدفترية للسهم
Bank Statement	قائمة البنك
Basic Data	بيانات خام (اولية)

- C -

Comparative Evaluation	التقيم المقارن
Contribution Margin to Sales Ratio	نسبة مجمل الربح الى المبيعات
Collection Period	فترة التحصيل أو فترة الائتمان
Cost-Volume-Profit Analysis	تحليل العلاقة بين التكلفة وحجم النشاط والارباح
Change In Accounting Estimations	التغيير في التقديرات المحاسبية
Coding	ترميز
Commissions Earrned	عمولات مكتسبة

Communicating	إيصال
Contingent Losses	مصروفات محتمله
Classification	تبويب
Control	الرقابة
Cost Behavior	سلوك التكاليف
Conservatism Principle	مبدأ التحفظ
Consistency Principle	مبدأ الثبات
Corporations	الشركات المساهمة
Cost of Goods Sold	تكلفة المبيعات
Cost Principle	مبدأ التكلفة
Cash Ratio	نسبة السيولة السريعة
Current Assets	الاصول المتداولة
Current Liabilities	الخصوم المتداولة
Causal Relationship	علاقه سببيه
Cash Flows Statement	قائمة التدفقات النقدية
Cash Flow Analysis	تحليل التدفقات النقدية
Current Replacement Price	سعر الاحلال الجاري
Current Ratio	نسبة التداول
Capital	رأس المال
Current Or Short Term Liabilities	خصوم قصيرة الأجل او الالتزامات المتداولة
Cash Budget	الميزانية النقدية التقديرية
Cash Inflows	التدفقات النقدية الداخله
Conservation Principle	مبدأ التحفظ

Cash Outflows	التدفقات النقدية الخارجه
Comparative Balancne Sheet	ميزانية مقارنه
Comparative Financial Statements	قوائم مالية مقارنه
Comparative Analysis Statements	قوائم تحليلية مقارنه
Comparative Income Statements	قائمة دخل مقارنه
Comparative Statements	قوائم مقارنه
Creditors	دائنون
Current Market Value	القيمة السويقة الجارية
Comparability	مقارنة
Causal Relationship	العلاقة السببية
Changes In Financial Position Analysis	تحليل التغيرات في المركز المالي
Common-size Analysis	التحليل الافقي

- D -

Data	بيانات
Data Collection	تجميع البيانات
Data Analysis	تحليل البيانات
Decomposition Analysis	تحليل المكونات
Dept to Assets Ratio	نسبة المديونية
Dynamic Analysis	التحليل المتحرك
Direct Variable Costs	التكاليف المتغيرة المباشرة
Dependent Variable	العامل التابع
Debt to Equity Ratio	نسبة الدين الى حقوق الملكية

Depreciation	استهلاك
Direct Method	طريقة المباشرة
Document	مستند
Documental Review	مراجعة مستندية
Deficit	عجز
Dividends	توزيعات ارباح أسهم
Direct Investment	الاستثمار المباشر
Discount rate	معدل الخصم

- E -

Events Subsequent to the Balance	الاحداث الهامة المتوقعة بعد تاريخ الميزانية
Earnings per Share	ربحية السهم العادي
Equity	الملكية
Expected Value	القيمة المتوقعة
Equipment	معدات
Equity Ratio	نسبة الملكية
External User	مستخدم خارجي
Expenses	المصروفات
Event	حدث
Exceptional Item	بند (عنصر) استثنائي
Effective Interest Rate	معدل الفائدة الحقيقي
Extraordinary Items	بنود غير عادية
Entries	القيود

- F -

Fixed Assets	الاصول الثابتة
Financial Report	تقرير مالي
Freedom From Bias	الخلو من التحيز
First Hand Information	معدي المعلومات
Funds Flow Analysis	تحليل تدفقات الموارد المالية
Feedback	المعلومات الراجعة (التغذية العكسية)
Finished Goods Inventory	بضاعة تامة الصنع
Fixed Costs	التكاليف الثابتة
Fixed Overhead Variance	انحراف التكاليف غير المباشرة الثابتة
Financial Policies	السياسات المالية
Financial Statements Analysis	تحليل القوائم المالية
Financial Statements Users	مستخدمي القوائم المالية
Financing Cash Flow	تدفق نقدي تمويلي
Foregin Exchange Rate	سعر صرف العملات الاجنبية
Financing Activities	

- G -

Gross	أجمالي (مجمل)
Gross Working Capital	أجمالي رأس المال العامل
Gross Loss	أجمالي الخسارة
Gross Profit	أجمالي الربح
Gross Margin	هامش الربحية

Good Will	شهرة المحل
General Price Level Change	التغيير في المستوى العام للأسعار
Going Concern Assumplion	فرض الاستمرارية

- H -

Horizontal Analysis	التحليل الافقي
Horizontal Median	الوسيط الافقي
Hormonization	التنسيق
Historical Cost	التكلفة التاريخية

- I -

Index Numbers	الارقام القياسية
Inventory Turn Over	معدل دوران المخزون السلعي
Information	معلومات
Interpretation Information	تفسير المعلومات
Information Theory	نظرية المعلومات
Incremental Costs	التكاليف الاضافية
Independent Variable	العامل المستقل
Inflation	التضخم
Income Statement	قائمة الدخل
Interest	الفائدة
Investments	الاستثمارات
Income Summary Account	حساب ملخص الدخل

Intangible Assets	الاصول المعنوية
Interim Statements	القوائم المالية المعدة خلال العام

- L -

Liabilities	الالتزامات (الخصوم)
Loan	قرض
Long-Term Liabilities	خصوم طويلة الأجل
Liquidty Ratios	نسب السيولة
Labor Rate Variance	انحراف معدل العمل المباشر
Labor Quantity Variance	انحراف كمية العمل المباشر
Long-Term Loan	قروض طويلة الأجل
Long-Term Assets	أصول طويلة الأجل
Long-Term Investment	استثمار طويل الاجل

- J -

Joint Costs	التكاليف المشتركة
Journal	دفتر اليومية

- M -

Matching Principle	مبدأ مقابلة الايرادات بالمصروفات
Maximum Capacity	الطاقة القصوى
Material Mix Standards	معايير المزيج الانتاجي للمواد
Method	اسلوب (طريقة)

Mean	المتوسط
Median	الوسيط
Moving Avarage	المتوسط الزمني المتحرك
Mixed Costs	التكاليف المختلطة
Materials Quantity Variance	انحراف كمية المواد
Materials Price Variance	انحراف سعر المواد
Mix Of Sales	المزيج البيعي
Measurement Basis	اساس القياس
Mortgage	رهن
Monetary Scale Assumption	فرض القياس النقدي

- N -

Net Working Capital	صافي رأس المال العامل
Net Profit	صافي ربح
Net Income	صافي الدخل
Normal Capacity	الطاقة العادية
Net Profit to Sales Ratio	نسبة صافي الربح الى المبيعات
Net Cash Invested	صافي الاستثمارات النقدية
Net Asset	صافي الاصول
Notes Payable	ورقة دفع

- O -

Objectivity	الموضوعية

Obsolescence	التقادم الفني
Overhead Costs	التكاليف غير المباشرة
Opportunity Costs	تكاليف الفرصة البديلة
Owners Equity	حقوق أصحاب المشروع
Operating Cycle	دورة التشغيل
Operating Expenses	المصاريف التشغيلية
Operating Activities	الانشطة التشغيلية
Operating Cash Flow	تدفق النقدي من العمليات

- P -

Predictive Value	القدرة التنبؤية
Predictor For Financial Failure	التنبؤ لحالات الفشل والافلاس
Proforma Financial Statements	القوائم المالية التقديرية
Provision	مخصصات
Profitability Ratios	نسب الربحية
Profit and Loss Budget	الارباح والخسائر التقديرية
Percentages	نسبيه
Precentage and Ratio Analysis	تحليل النسب والمعدلات المالية
Profits Planning	تخطيط الارباح
Pay Out Ratio	نسب التوزيعات النقدية
Price Earnings Ratio	نسبة سعر السهم الى ربحية السهم
Percentages Amounts	القيم النسبية
Profit and Loss Statement	قائمة الارباح والخسائر

Primary Data	البيانات الخام
Processing	تشغيل
Processing Data	معالجة البيانات

- Q -

Quick Ratio	نسبة التداول السريعة
Quantity Discount	خصم الكمية
Quatitative Charachteristics of Accounting Information	الصفات الموضوعية للمعلومات المحاسبية

- R -

Reserves	الاحتياطيات
Relevance	الملاءمه
Reliability	الموثوقيه
Reasonabiliy Informed	المعرفة الكافيه (الدرايه الكافيه)
Replacement Cost	السعر الاستبدالي
Return on Investment Ratio	نسبة العائد على الاستثمار
Regression Line	خط الانحدار
Residual Income	الدخل المتبقي
Return on Net Sales	العائد على صافي المبيعات
Return on Equity	العائد على حقوق المالكين
Revenue	ايراد
Retained Earnings	الارباح المحتجزه
Running Balance From of Account	الحساب ذو الرصيد المتحرك

Reccording	تسجيل
Return	عائد
Revenue Realization principle	مبدأ تحقق الايراد
Real Account	حساب حقيقي

- S -

standard Cost	التكلفة المعيارية
Substitution Possibilities	الاحلال بين عوامل الانتاج
Social Accounting	المحاسبة الاجتماعية
Social Auditing	المراجعة الاجتماعية
Standard Ratios	نسب معيارية
Static Analysis	التحليل الساكن (الثابت)
Statement of Cost of Good Manufactured	قائمة تكاليف البضاعة المصنعة
Standard Expenses	المصروفات المعيارية
Sales Budget	الميزانية التقديرية للمبيعات
Safety Margin	هامش الامان
Selling Price	ثمن البيع
Statement of Changes in Financial Position	قائمة التغيرات في المركز المالي
Short Term Investment	استثمار قصير الأجل
Stock	رأس مال السهم

- T -

Trend Analysis	تحليل الاتجاهات

Time Invest Earned	معدل تغطية الفوائد
Time Series	السلاسل الزمنية
Time Period	الفترة الزمنية
Trial Balance	ميزان مراجعة

- U -

Unrealized Loss	خسارة غير محققة
Users of Accounting Information	مستخدمي المعلومات المحاسبية

- V -

Vertical Analysis	التحليل الراسي
Variable Costs	التكاليف المتغيره
Variance Analysis	تحليل التغيرات

- W -

Whole Sale Price Index	الرقم القياسي لسعر الجملة
Working Capital	رأس المال العامل
Withdrawals	مسحوبات شخصية

قائمة المراجع

اولاً – المراجع العربية:

١- د. تركي راجي الحمود، د. وليد محمود حميدات: هيكل الشركات الصناعية واثره على معدل ربحيتها، مجلة التعاون الصناعي في الخليج العربي، منظمة الخليج للاستشارات الصناعية، العدد ٦٢، قطر، اكتوبر ١٩٩٥.

٢- د. جميل احمد توفيق، د. علي شريف: الادارة المالية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٠.

٣- جيري ويجانت، دونالد كيسو: المحاسبة المتوسطة، الجزء الأول، ترجمة كمال الدين سعيد، دار المريخ، الرياض، ١٩٨٨.

٤- د. حسن محمد كمال: الاساليب الفنية للتحليل المالي، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٨٠.

٥- د. حكمت الراوي: المحاسبة الدولية، الطبعة الثانية، دار حنين، عمان، ١٩٩٥.

٦- د. خليل الشماع: الإدارة المالية في مؤسسات الاعمال، مطبعة الزهران، بغداد، ١٩٦٦.

٧- د. خالد أمين عبدالله: تدقيق الحسابات، معهد الدراسات المصرفية البنك المركزي الأردني، عمان، ١٩٨٨.

٨- د. زياد رمضان: أساسيات التحليل المالي، بلا ناشر، الطبعة الثالثة، عمان، ١٩٩٠.

٩- د. زياد رمضان: أساسيات التحليل المالي في المنشأت التجارية والصناعية والخدماتية، الطبعة الثالثه، بلا ناشر، عمان ١٩٩٠.

١٠- د. سمير ابو الفتوح صالح: مدخل ديناميكي مقترح لتحليل انحرافات عناصر التكاليف المتغيرة في ظل التغيرات المحتملة للاسعار النسبية، مجلة الاداري، معهد الادارة العامة، العدد ٥٣، مسقط، يونيو ١٩٩٣.

١١- د. شوقي حسين عبدالله: الإدارة المالية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٥.

١٢- د. صادق الحسني: التحليل المالي والمحاسبي، الطبعة الاولى، بلا ناشر، عمان، ١٩٩٣.

١٣- د. عبد الاله نعمه جعفر: محاسبة المنشأت المالية، الطبعة الاولى، دار حنين، عمان، ١٩٩٦.

١٤- عبد الكريم علي الرمحي: الأصول العلمية والعملية لتدقيق الحسابات، بلا ناشر، عمان ١٩٨٧.

١٥- د. عبد المنعم عوض الله: المحاسبة الإدارية في مجال الرقابة والتخطيط، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٨٠.

١٦- لجنة قواعد المحاسبة الدولية: قواعد المحاسبة الدولية، تعريب د. عصام مرعي، منشورات مجموعة سابا وشركاهم، الطبعة الثانية، الرياض، ١٩٨٩.

١٧- د. محمد عفيفي حموده: تحليل القرارات والنتائج المالية، بلا ناشر، القاهرة، ١٩٨٦.

١٨- د. محمد سمير دركزنلي، عماد نظمي عطيه: مبادىء الاحصاء، دار حنين، الطبعة الثانية، عمان، ١٩٩٦.

١٩- ماتولتوش وهيتجر: المحاسبة الادارية، ترجمة دار المريخ، الرياض، ١٩٩٠.

٢٠- محمود سبع: أصول التحليل المالي، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٢.

٢١- د. محمود صبح: الصحة المالية، بلا ناشر، القاهرة، ١٩٩٦.

٢٢- د. محمد مطر، د. وليد ناجي الحيالي، د. حكمت الراوي: نظرية المحاسبة وأقتصاد المعلومات، الطبعة الاولى، دار حنين، عمان، ١٩٩٦.

٢٣- د. محمد مطر: المحاسبة المالية، الطبعة الثانية، دار حنين، عمان، ١٩٩٥.

٢٤- د. نعيم دهمش: القوائم المالية والمبادىء المحاسبية، الطبعة الاولى، المكتب الاستشاري، عمان، ١٩٩٥.

٢٥- د. نعيم دهمش، د. محمد ابو نصار، واخرون: مبادىء المحاسبة «الاصول العلمية والعملية»، الجزء الاول، الطبعة الاولى، بلا ناشر، عمان، ١٩٩٥.

٢٦- د. هشام حسبو: التنظيم والتحليل المالي، مكتبة عين شمس، القاهرة، بلا تاريخ نشر.

٢٧- د. وليد ناجي الحيالي: مذكرات التحليل المالي في المنشأت التجارية، منشورات الجامعة المفتوحة، الطبعة الاولى، طرابلس، ١٩٩١.

٢٨- د. وليد ناجي الحيالي: أدوات التحليل المالي لمبيعات وقوى العمل في المشاريع الصناعية، مجلة البحوث الصناعية، مركز البحوث الصناعية، العدد ٩، طرابلس، ١٩٩٣.

٢٩- د. وليد ناجي الحيالي: تحليل مؤشرات الاداء في المشاريع الصناعية كأداة لتخطيط الانتاجية، مجلة التعاون الصناعي في الخليج العربي، منظمة الخليج للاستشارات الصناعية، العدد ٤٦، قطر، اكتوبر ١٩٩١.

٣٠- د. وليد ناجي الحيالي: الوسائل والاساليب الفنية المستخدمة في التحليل المالي، مجلة الاداري، معهد الادارة العامة، العدد ٥٣، مسقط، يونيو ١٩٩٣.

٣١- وليد زكريا صيام: تحليل ومناقشة القوائم المالية، الطبعة الاولى، بلا ناشر، عمان، ١٩٩٤.

ثانياً – المراجع بالانكليزية:

1- Bender A. and Dumont p., Element d'analyse Financiere. Geneve, Edition Medicine et hygiene, 1974.

2- Bower James B. and Scholssber Rebert G. Financial Information Systems, Theory and Practice, Allyn and Bacon Inc. Boston. 1969.

3- Carrington A. S. and Battersby G.B., Accounting an Information System. White Combe Company, New Zealand. 1975.

4- Green, John A. Aggregation in Economic Analysis An Intoduuctory Survey, Princeton University Press, N.J. 1964.

5- Leich, Rebort A. and Williams Jahr, Materiality in Financial Statements Disclosure, C. A. Magazin, December 1975.

6- Morton Baker, Financial Reporting For Security Investments and Credit Decision, National Association of Accountants, N. Y. 1970.

7- Robinson A. Leonazed and Davis R. James Accounting Information Systems A Cycle Approch. Harper and Row publisher, New York, 1985.

8- Vancourt Horc. Jr., Systems Analysis A disgostic Approach: Harcourt Brace and World Inc. N. Y. 1967.

9- Walker, Michheal C. and Stowe, John D., Decomposition Analysis of Financial Statements. Journal of Business, Finance and Accounntancy 62, 1979.

ثالثاً – بالروسية:

١– بوكلاد، ي. ي: المحاسبة، كلفة الوحدة الانتاجية وتحليل نفقات الانتاج، دار نشر فينانس، موسكو، ١٩٦٦.

٢– بيلا بارادوف، ف. أ: محاسبة العمل والاجور، دار نشر فينانس، موسكو، ١٩٧٤.

٣– بكأنوف، م. ي: التحليل الاقتصادي في التجارة، دار نشر ايكانوميكا، موسكو، ١٩٨٤.

٤– جبراك، م. خ: كورس في المحاسبة الصناعية، دار نشر ستاتيستيكا، موسكو، ١٩٦٠.

٥– بكأنوف، م. ي، شرميتا، أ.د: نظرية التحليل الاقتصادي، دار نشر فينانس، موسكو، ١٩٨٧.

٦– ديمتروف، م . ف: المحاسبة والتحليل الاقتصادي، دار نشر ايكونوميكا، موسكو، ١٩٨٣.

٧– عبد الكريموف، ي . ت: تحليل الانشطة الاقتصادية في التعاونيات الاستهلاكية، دار نشر ايكونوميكا، موسكو ١٩٨٣.

٨– كوردلدن، م.أ، يكورنوف، أ . ب: التحليل الاحصائي – الاقتصادي في ادارة الاقتصاد الوطني، دار نشر ايكونوميكا، موسكو، ١٩٨٥.

٩– كودراتسوف، أ. أ: تحليل انشطة التجارة التعاونية، دار نشر ايكونوميكا، موسكو، ١٩٨٣.

١٠– يبينوف، ي: التحليل الاقتصادي والمالي، دار نشر فينانس وستاتيكا، موسكو، ١٩٨٥.